المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

مناخ الإستثمار في الدول العربية
2011

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية
تقاطع شارع جمال عبد الناصر وطريق المطار
الشويخ، دولة الكويت
ص.ب 23568 - الصفاة 13096
هاتف: 24959555 (965+)
فاكس: 24823761، 24959597، 24959591 (965+)
البريد الإلكتروني: info@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

مناخ الاستثمار في الدول العربية

2011

الناشر

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 24959555 (965) – فاكس: 24835489 (965)
البريد الإلكتروني: info@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا التقرير لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

Establishment Date	1/4/1974	1974/4/1	**تاريخ التأسيس**
Commencement Date	1/4/1975	1975/4/1	**تاريخ المباشرة**
Capital	USD 198 million	198 مليون دولار	**رأس المال**
Reserves	USD 123 million	123 مليون دولار	**الاحتياطي**
Credit Rating	"AA, Stable", by Standard & Poor's credit rating agency.	"AA، مستقر" من قبل وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني	**التصنيف الائتماني**
Accumulated Guarantee Contracts 31-12-2011	USD 7.8 billion	7.8 مليار دولار	**القيمة التراكمية لعمليات الضمان** 31-12-2011
Dhaman's Organizational Structure	▪ Shareholder's Council ▪ Board of Directors ▪ Director-General	▪ مجلس المساهمين ▪ مجلس الإدارة ▪ المدير العام	**أجهزة المؤسسة**
Member Countries	All Arab Countries	كافة الدول العربية	**الدول الأعضاء**
Financial Institutions (shareholders)	▪ Arab Fund for Economic and Social Development ▪ Arab Monetary Fund ▪ Arab Bank for Economic Development in Africa ▪ Arab Authority for Agricultural Investment and Development	▪ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ▪ صندوق النقد العربي ▪ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ▪ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	**المؤسسات المالية** (المساهمة في رأسمال المؤسسة)

المحتويات	الصفحة
تقديم	11
ملاحظات منهجية	15
ملخص تنفيذي	18
الجزء الأول: المكونات السياسية لمناخ الاستثمار	43
1.1 التطورات السياسية في الدول العربية	45
1.1.1 التطورات السياسية على الصعيد الداخلي	45
2.1.1 التطورات السياسية على الصعيد الخارجي	46
2.1 تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار	49
1.2.1 وضع الدول العربية في تقارير التقييمات السيادية	51
2.2.1 وضع الدول العربية في تقارير المخاطر القطرية	55
أولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية	55
ثانيا: مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية	57
ثالثا: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	58
رابعا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	59
الجزء الثاني: المكونات الاقتصادية والاجتماعية	65
1.2 المكونات الاقتصادية	67
1.1.2 مؤشرات الأداء الداخلي	67
أولا: النمو الاقتصادي	67
ثانيا: الناتج العربي	68
ثالثا: الموازنة العامة	70
2.1.2 مؤشرات الأداء الخارجي	72
أولا: الحساب الجاري	72
ثانيا: المديونية الخارجية	74
ثالثا: الاحتياطيات الدولية	76

المحتويات	الصفحة
2.2 المكونات الاجتماعية	77
1.2.2 عدد السكان	77
2.2.2 دخل المواطن العربي	78
3.2.2 معدل التضخم	79
4.2.2 معدل البطالة	80
5.2.2 قوانين وإجراءات العمل السارية	82
3.2 الاستثمار في الدول العربية	83
1.3.2 الاستثمار الإجمالي في الدول العربية	85
أولا: تدفقات رؤوس الأموال في الدول العربية	86
ثانيا: صافي تدفقات رأس المال الخاص في الدول العربية	86
ثالثا: المساعدات والمعونات الرسمية في الدول العربية	88
2.3.2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية	89
أولا: تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الدول العربية للعامين 2010، 2011	89
تدفقات الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية	89
تدفقات الاستثمارات العربية في البورصات العربية	90
ثانيا: أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية	90
أهم المستثمرين الأجانب في محفظة الأوراق المالية العربية	92
أرصدة الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية	93
أرصدة الاستثمارات العربية في البورصات العربية	93
3.3.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	94
الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	94
أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية لعام 2011	97
ثانيا: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية حتى عام 2011	99
أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الدول العربية	100
أهم القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية والعربية في الدول العربية	101

المحتويات	الصفحة
عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية	102
التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي	103
ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2011	104
رابعا: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية حتى عام 2011	105
خامسا: آفاق الاستثمار في الدول العربية حتى عام 2017	106
ا. الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية	109
ب. المناطق الحرة والمدن الصناعية في الدول العربية	113
4.3.2 محور التقرير: الاستثمارات العربية البينية – تطورها وتحدياتها ومستقبلها	123
أولا: إحصاءات الاستثمارات المباشرة العربية البينية	127
أ. تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة عام 2011	127
التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011	128
التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الصادرة خلال عام 2011	128
التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011	129
ب. أرصدة الاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة	129
ثانيا : القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات المباشرة العربية البينية	132
ثالثا: تحديات الاستثمار المباشر العربي البيني في الدول العربية	135
رابعا: توقعات الاستثمار العربي البيني لعام 2012	137
خامسا: التوصيات الخاصة بتعزيز الاستثمار العربي البيني	139
4.2 التجارة الخارجية في الدول العربية	143
التجارة الدولية للسلع والخدمات	145
1.4.2 التجارة العربية في السلع والخدمات	148
2.4.2 التجارة العربية الخارجية السلعية لعام 2011	151
3.4.2 التجارة العربية البينية لعام 2011	153
4.4.2 تقييم أداء مؤسسات التجارة الخارجية العربية (مؤشر التجارة عبر الحدود)	155

المحتويات	الصفحة
الجزء الثالث: المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية	157
1.3 التشريعات والاتفاقيات	159
1.1.3 التطورات القانونية والتشريعية	159
2.1.3 الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية	160
أولا: الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف	161
ثانيا: الاتفاقيات الثنائية	162
أ. اتفاقيات تشجيع الاستثمار	162
ب. اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	164
2.3 الإطار الإجرائي المتصل بالاستثمار	168
1.2.3 الإصلاحات الإجرائية في الدول العربية حتى عام 2010	168
2.2.3 الإصلاحات الإجرائية في الدول العربية لعام 2011	172
3.2.3 توصيات الإصلاح المطلوبة لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية	173
أولا: الإصلاحات المطلوبة على المستوى الإقليمي	173
ثانيا: الإصلاحات المطلوبة على المستوى القطري	174
3.3 الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي	177
1.3.3 صناعة الضمان في العالم	181
2.3.3 صناعة الضمان في الدول الإسلامية	187
3.3.3 صناعة الضمان في الدول العربية	190
4.3.3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	191

رقم	الجداول	الصفحة
1	التغييرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الأحداث السياسية الأخيرة	54
2	التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2012/3/31	55
3	تقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية	56
4	وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2010 – 2012	62
5	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (%)	68
6	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار	69
7	تطور فائض أو عجز الموازنة العامة بالمليار دولار	70
8	فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	71
9	الحساب الجاري بالمليار دولار	72
10	الحساب الجاري / الناتج المحلي الاجمالي (%)	73
11	تطور الدين الخارجي بالمليار دولار	74
12	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	75
13	معدل تغطية الاحتياطيات للواردات في الدول العربية خلال عام 2011	76
14	الإحتياطيات الدولية بالمليار دولار	76
15	عدد السكان بالمليون نسمة	77
16	تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار	78
17	معدل البطالة (كنسبة من إجمالي قوة العمل %)	80
18	ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "توظيف العاملين 2011"	82
19	إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار لعامي 2010 و2011	85
20	إجمالي صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الدول العربية من واقع بيانات ميزان المدفوعات بالمليار دولار	87
21	إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية في الدول العربية بالمليون دولار	88
22	تطور إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة لمحفظة الأوراق المالية في الدول العربية بالمليون دولار	89
23	تطور إجمالي ارصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة لمحفظة الأوراق المالية في الدول العربية بالمليون دولار	90
24	أرصدة الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية الواردة للدول العربية بنهاية 2010، موزعة حسب الدول	91
25	الاستثمارات الأجنبية والعربية في سوق الأوراق المالية بالمليون دولار	93
26	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بالمليار دولار حسب المناطق الجغرافية	95
27	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار	97
28	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بنهاية عام 2011 بالمليون دولار	99
29	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة من الدول غير العربية بالمليون دولار لعام 2011	100
30	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية (العربية + غير العربية) المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011	101
31	صافي صفقات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية بالمليون دولار	102
32	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من تكوين رأس المال الثابت (%)	103
33	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار	104
34	تطور إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار	106
35	تطور نسبة الاستثمار من الناتج في الدول العربية (%)	107
36	تطور إجمالي الانفاق الحكومي في الدول العربية بالمليار دولار	108
37	تطور نسبة الاستثمار من الناتج في الدول العربية (%)	108
38	المناطق الحرة في الدول العربية	114
39	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية بالمليون دولار لعام 2011	127
40	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار لعام 2011	129
41	تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 - 2011 بالمليون دولار	129
42	رصيد الاستثمارات المباشرة الوافدة من الدول العربية إلى المنطقة بالمليون دولار لعام 2011	131
43	رصيد الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011	131
44	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011	132
45	تطور قيمة التجارة السلعية والخدمات التجارية العالمية	147

رقم	تابع الجداول	الصفحة
46	الميزان التجاري لعام 2011	148
47	إجمالي التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	148
48	تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات (بالمليار دولار)	149
49	التجارة الخارجية السلعية للدول العربية بالمليون دولار لعام 2011	151
50	تطور التجارة العربية السلعية (مليون دولار)	152
51	التجارة البينية السلعية لبعض الدول العربية بالمليون دولار لعام 2011	154
52	ترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود	156
53	اتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة بين الدول العربية (بنهاية مايو 2011)	163
54	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الدول العربية (بنهاية مايو 2011)	165
55	اتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة بين الدول العربية ودول العالم (بنهاية مايو 2011)	166
56	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الدول العربية ودول العالم (بنهاية مايو 2011)	167
57	ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2012	174
58	المؤشرات الفرعية العشر للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2012"	175
59	مؤشر تأسيس المشروع	175
60	مؤشر استخراج تراخيص البناء	175
61	مؤشر توصيل الكهرباء	176
62	مؤشر تسجيل الممتلكات	176
63	مؤشر الحصول على الائتمان	176
64	مؤشر حماية المستثمر	176
65	حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول العالم (بالمليون دولار)	181
66	العمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل موزعة قطاعيا بالمليون دولار	182
67	أكبر 10 دول من حيث العمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المدين والمتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011	183
68	أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المدين والمتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011	183
69	أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدين والمتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011	183
70	التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار	183
71	التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار	183
72	أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المدي القصير بالمليون دولار لعام 2011	184
73	أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدي القصير بالمليون دولار لعام 2011	184
74	أكبر 10 دول من حيث العمليات الجديدة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011	184
75	أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011	184
76	أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011	184
77	أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011	185
78	التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار	185
79	التعويضات المستردة لضمان الاستثمار موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار	185
80	أكبر 10 دول من حيث العلميات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدي القصير بالمليون دولار لعام 2011	186
81	أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدي المتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011	186
82	العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل موزعة حسب أنواع العقود بالمليون دولار	186
83	أعضاء اتحاد هيئات الضمان في الدول الإسلامية (أمان)	187
84	توزيع رأس المال لاتحاد أمان للعام 2010	187
85	حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية اعضاء اتحاد أمان بالمليون دولار	188
86	أنشطة اتحاد أمان خلال العامين 2009 و2010 بالمليون دولار	188
87	توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد للعام 2010	189
88	توزيع دخل أقساط التأمين حسب نوع العقد للعام 2010	189
89	تطور حجم عمليات الضمان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2007 - 2011)	191
90	تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة بالمليون دولار	192
91	تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع بالمليون دولار	192
92	إجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القامة للمؤسسة بنهاية 2011 حسب القطر المضيف للاستثمار والمستورد للسلع	193

رقم	الرسومات البيانية	الصفحة
1	الهيكل العام لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية	17
2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) في الدول العربية 2006 - 2012	67
3	الناتج المحلي الاجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2011	69
4	عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%) لعام 2011	71
5	عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%) لعام 2011	73
6	الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية (%) لعام 2011	75
7	سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول (%) لعام 2011	77
8	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار خلال عام 2011	78
9	معدل البطالة (كنسبة من إجمالي قوة العمل %)	81
10	ارصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية الواردة للدول العربية بنهاية 2010 موزعة حسب الدول	91
11	أهم الدول المستثمرة في محفظة الأوراق المالية في الدول العربية بنهاية 2010	92
12	أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية بنهاية 2011 حسب الدول المستقبلة	93
13	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وتوقعاتها للسنوات المقبلة بالمليار دولار	94
14	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2011 بالمليون دولار	98
15	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية بنهاية عام 2011	99
16	أهم الدول الأجنبية المستثمرة في المنطقة (7 دول) بنهاية 2011	100
17	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية (العربية + غير العربية) المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011	101
18	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2011	105
19	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بنهاية عام 2011	105
20	تطور إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار	107
21	حصص الدول العربية من إجمالي الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 2012 - 2017	107
22	تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة بالمليون دولار لعامي 2010 - 2011	128
23	تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية بالمليار دولار خلال الفترة 1995 - 2011	130
24	رصيد الاستثمارات العربية البينية المباشرة بنهاية عام 2011 موزعة حسب الدول المستقبلة	131
25	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011	132
26	تطور قيمة الصادرات السلعية والخدمات التجارية عالميا (تريليون دولار)	146
27	تطور معدل نمو الصادرات السلعية والخدمات التجارية عالميا (%)	146
28	تطور حجم الصادرات السلعية والخدمية ونسبتها إلى الإجمالي العالمي (%)	150
29	حصة الدول العربية النفطية من إجمالي التجارة العربية (%)	150
30	تطور التجارة العربية السلعية	151
31	توزيع عمليات الضمان في العالم لعام 2011	181
32	تطور حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الجديدة حول العالم بالمليار دولار	181
33	التعويضات المدفوعة والمستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل لعام 2011 موزعة حسب طبيعة المخاطر	182
34	تطور حجم التعويضات المدفوعة والمستردة حول العالم بالمليون دولار	182
35	التوزيع القطاعي للعمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل لعام 2011	183
36	التوزيع الجغرافي لعمليات الضمان القائمة في العالم بنهاية عام 2011	185
37	توزيع العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات حسب نوع العقد في المدين المتوسط والطويل	186
38	حصص أعضاء اتحاد أمان من إجمالي رأس المال لاتحاد أمان للعام 2010	187
39	حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد امان بالمليون دولار	188
40	حصة أعضاء اتحاد أمان من إجمالي عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية لعام 2010	189
41	توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد للعام 2010	189
42	توزيع دخل اقساط التأمين حسب نوع العقد للعام 2010	189
43	عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية أعضاء اتحاد امان موزعة حسب الحصص للعام 2010	190
44	حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية أعضاء اتحاد أمان بالمليون دولار	190
45	توزيع عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات خلال 5 سنوات (2007 - 2011)	191
46	تطور إجمالي حجم عمليات الضمان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) خلال السنوات (2007 - 2011)	191
47	توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة خلال 5 سنوات (2007 - 2011)	192
48	توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال 5 سنوات (2007 - 2011)	192
49	التوزيع الجغرافي لاجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011	193

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

Members		الأعضاء
Jordan		الأردن
UAE		الإمارات
Bahrain		البحرين
Tunisia		تونس
Algeria		الجزائر
Djibouti		جيبوتي
Saudi Arabia		السعودية
Sudan		السودان
Syria		سورية
Somalia		الصومال
Iraq		العراق
Oman		سلطنة عمان
Palestine		فلسطين
Qatar		قطر
Kuwait		الكويت
Lebanon		لبنان
Libya		ليبيا
Egypt		مصر
Morocco		المغرب
Mauritania		موريتانيا
Yemen		اليمن
Arab Fund for Economic and Social Development		الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
Arab Monetary Fund		صندوق النقد العربي
Arab Bank for Economic Development in Africa		المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
Arab Authority for Agricultural Investment and Development		الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

تقديم

تقديم

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن تقدم لدولها الأعضاء المسح السنوي السابع والعشرين لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011، والذي يتناول واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، وأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والعربية البينية خلال العام أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها ولازالت تشهدها المنطقة، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الجماعي العربي.

ويستعرض تقرير هذا العام المكونات الثلاثة الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية وهي؛ الجزء الأول: المكونات السياسية، الجزء الثاني:المكونات الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الثالث: المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية، وذلك وفق منهجية جديدة وأسلوب أكثر وضوحا وتطورا بما يتماشى مع ما تشهده الساحة من أحداث ومستجدات على مختلف الأصعدة، وبما يعزز من قدرة التقرير على وصف حالة مناخ الاستثمار في المنطقة بصورة أكثر دقة وواقعية، وكذلك بنفس اللغة العالمية المستخدمة من قبل المؤسسات الدولية وبيوت المال والاستثمار والاستشارات حول العالم، وبما يواكب احتياجات صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين ورجال الأعمال على اختلاف فئاتهم وانتماءاتهم.

وقد تم هذا العام اختيار محور « الاستثمارات العربية البينية – تطورها وتحدياتها ومستقبلها » في التقرير، في ضوء تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في سبتمبر2011 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لإعداد تقرير عن «واقع الاستثمارات العربية البينية» لعرضه على القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة المقرر عقدها في العاصمة السعودية الرياض في يناير من العام 2013. وتهدف المؤسسة من إعداد هذا المحور إلى استعراض واقع الاستثمارات المباشرة العربية البينية والتحديات التي تعترض نموها مع تقديم رؤية المؤسسة لتعزيز التدفقات في الفترة المقبلة مع إلقاء الضوء على القطاعات الواعدة في هذا المجال.

وبشكل غير مسبوق يتم رصد بيانات الاستثمار الإجمالي في الدول العربية بشقيه الحكومي والخاص وحركة رؤوس الأموال بما فيها المنح والقروض الإجمالية مع العالم الخارجي بمختلف مكوناتها ضمن تقرير هذا العام، كذلك تم ولأول مرة عمل ملخص تنفيذي باللغتين العربية والانجليزية ضمن النسخة المطبوعة لأبرز ما جاء في التقرير من معلومات وما توصل إليه من نتائج وتوصيات وذلك لتسهيل استفادة متخذي القرار والباحثين من البيانات والمعلومات والرؤى والمقترحات الواردة في التقرير.

ويجدد التقرير هذا العام حرصه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أبوابه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، ولذا فإن القائمين على إعداده يعطون الأولوية في البيانات والمعلومات إلى المصادر الوطنية الموثقة، من خلال جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والمعتمدة لدى المؤسسة. وذلك قبل

الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الأقطار العربية من المصادر الدولية الموثقة في حال تعذر الحصول عليها كاملة من بعض الدول العربية. ويعود ذلك أيضا إلى التزام المؤسسة بانجاز مادة التقرير في الوقت المحدد، والحرص على مواصلة جهود التطوير وشمولية التغطية لتقديم صورة كلية قريبة من الواقع لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي.

وفي هذا الصدد، يدعو التقرير جميع الدول العربية لتعزيز مساعيها وجهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها ومعلوماتها في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات ذات الصلة مع مراجعة الجزء الخاص بالمفاهيم الدولية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادرها في تقرير عام 2009.

ونظرا لان المؤسسة تدرك جيدا أن دورها في الظروف العادية، كهيئة متخصصة، ينصب بالدرجة الأولى على تشجيع وتيسير الانسياب البيني لرؤوس الأموال العربية الاستثمارية، ودعم وتشجيع الصادرات العربية، فإن دورها أثناء الأحداث السياسية الاستثنائية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان انسياب التجارة العربية والحفاظ على التدفق السلس لرؤوس الأموال إلى الدول العربية من خلال توفير الحماية والسيولة التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم التطورات السياسية الحالية.

وفي ذات السياق، واصلت المؤسسة التي أنشئت في عام 1974، كهيئة عربية إقليمية مشتركة تضم في عضويتها كافة الدول العربية، مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم، ووفرت استنادا إلى خبرتها الطويلة الممتدة لأكثر من 37 عاما خدمات الضمان للمستثمرين والمصدرين بحجم عمليات تراكمي بلغ 7.8 مليار دولار منها 1.44 مليار دولار خلال العام 2011.

هذا إلى جانب قيام المؤسسة بالعديد من الأنشطة المساندة الأخرى وأهمها؛ ترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه عبر تعزيز أنشطة «اتحاد أمان»، بتوسيع عضويته ليضم 18هيئة تأمين ائتمان صادرات عربية وإسلامية، والمساعدة في إنشاء المزيد من وكالات ضمان ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

كما واصلت المؤسسة جهود نشر المعرفة وزيادة الوعي الاستثماري في الدول العربية عبر إصدار التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، والنشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»، وتكثيف نشاط البحوث والدراسات والمعلومات وإتاحتها عبر مختلف وسائل الاتصال، وتنظيم العديد من المؤتمرات والفعاليات والمشاركة بها ولاسيما ذات الصلة بالاستثمار والتجارة وصناعة الضمان.

ومع مطلع العام الجديد 2012، قامت وكالة التصنيف العالمية «Standard & Poor's»، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية، بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وحصلت عليه المؤسسة للعام الثالث على التوالي عند «AA» لكل من جدارتها الائتمانية وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، مع رفع النظرة المستقبلية من سلبي إلى مستقر.

وإيمانا من المؤسسة بأهمية تجديد التواصل مع قراء هذا التقرير وكافة المهتمين به، تم تحميل استمارة استبيان التقرير على الموقع الشبكي باللغات العربية والانجليزية والفرنسية للسنة السادسة على التوالي وذلك بغرض معرفة آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، وذلك بهدف مواصلة تحسينه وتطويره في المستقبل.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها الطيب لتزويد المؤسسة بالبيانات المحدثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة رئيسية عليها، والتي كان لها الفضل الكبير في تقديم صورة أكثر واقعية عن مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية. وإذ تأمل المؤسسة أن يستمر هذا التعاون البناء والايجابي مستقبلاً، لتخص بالشكر جهات الاتصال التي تميزت بدرجة استجابة قوية ونسبة تغطية عالية، ليس فقط للبيانات المطلوبة، ولكن أيضا في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى فريق عمل البحوث والدراسات القائم على إعداد المادة العلمية للتقرير وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لانجاز التقرير في صورته الحالية وخصوصاً إدارتي العمليات والشؤون الإدارية والمالية.

وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة في الترويج للدول العربية سعيا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،

فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

يوليو (تموز) 2012

ملاحظات منهجية

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.

وحتى يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية وفعالية، من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات، فمن الضروري العمل على أن يتوافر فيهما الاعتبارات التالية:

- الاعتماد على معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية في بلد ما.
- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة في تقييم المخاطر القطرية والتي تقوم بدور غاية في الأهمية في تقييم مناخ الاستثمار في الدول وبالتالي في إرشاد القائمين على الاستثمارات في العالم وبالخصوص الشركات المتعددة الجنسية.
- الارتباط بإطار نظري متين يعطى لصاحب القرار توضيحاً وفهماً جيداً لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد، ويوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية.

وبالرجوع إلى الأدبيات المتخصصة وإلى الشواهد التطبيقية، يمكن تلخيص أهم المتغيرات من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر التالية: الظروف أو المكونات السياسية، المكونات الاقتصادية والاجتماعية والمكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية، يمكن توضيحها كالآتي (شكل رقم 1):

1. المكونات السياسية

تتفرع المكونات السياسية إلى محاور عديدة أهمها قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. كما تمتد المتغيرات السياسية لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة، وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي، بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضوية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي. فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة

الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية. كما أن هناك اتفاقاً على أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تساهم، على المدى القصير على الأقل، في ارتفاع درجة المخاطر للدولة المضيفة وبالتالي تؤثر سلبا في مناخ الاستثمار.

2. المكونات الاقتصادية والاجتماعية :

تنقسم المكونات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. تشمل المتغيرات الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر، مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة، مدى توافر البنية التحتية الأساسية والمتطورة، استقرار في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف. كما يشمل البعد الاقتصادي الداخلي كفاءة أداء السياسات المالية والضريبية وأثرها على الموازنة العامة للدولة وعلى مستويات الدين العام المحلي، ومدى توافر التمويل المحلي والخارجي وتطور القطاع المالي والمصرفي ونشاط بورصة الأوراق المالية.

أما المكونات الاقتصادية الخارجية فتشمل الميزان التجاري بصادراته وارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.

وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها؛ معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.

3. المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية

تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، ومدى ملاءمة الجوانب المؤسسية والتشريعية والإجرائية وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله.

الهيكل العام لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

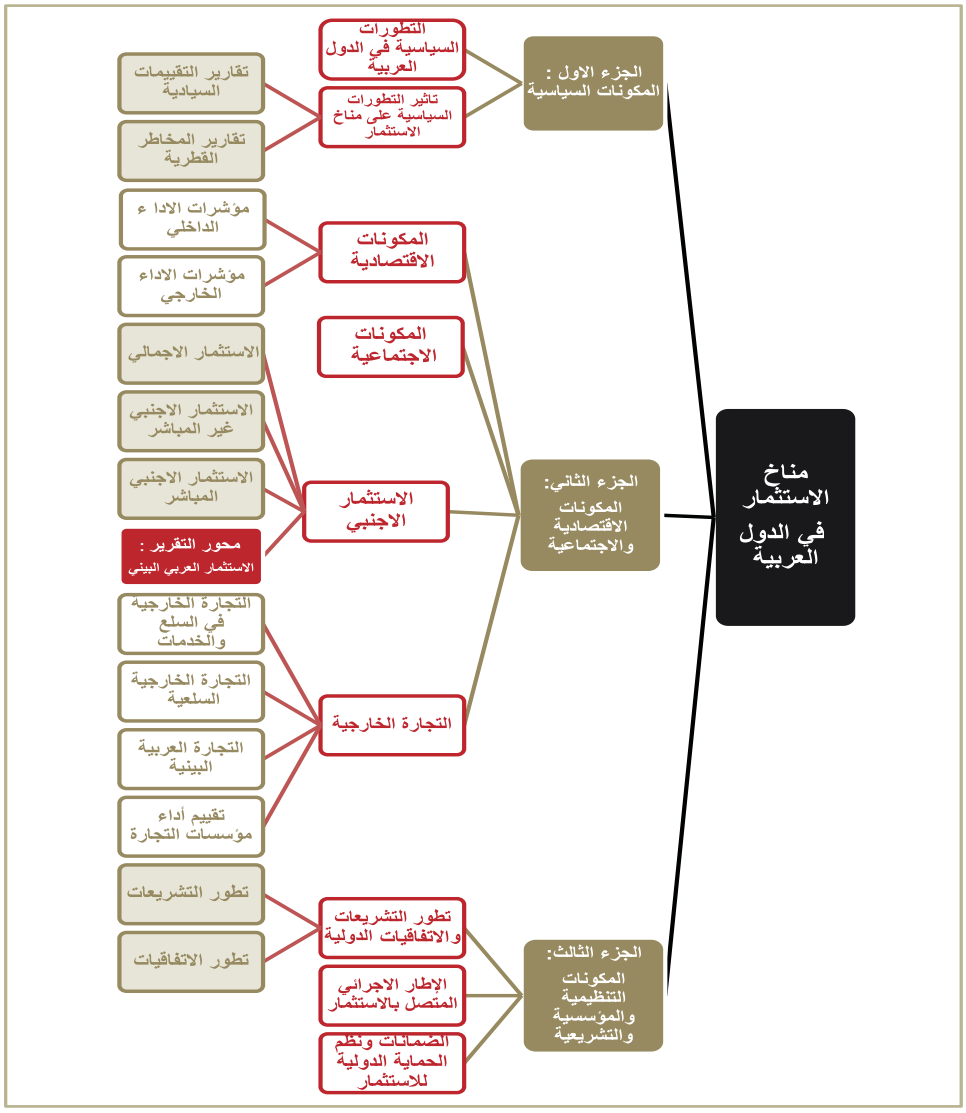

لتسهيل عرض بيانات التقرير ورصد تطور المؤشرات تم استخدام الألوان والعلامات في عدد من الجداول كما يلي :

مفتاح الجدول	تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسن	تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة	تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً
	أفضل	معتدل	أسوء

ملخص تنفيذي

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. و تعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.

وبالرجوع إلى الأدبيات المتخصصة وإلى الشواهد التطبيقية، يمكن تلخيص أهم المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار في الدول العربية من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر التالية: الجزء الأول: المكونات السياسية، الجزء الثاني :المكونات الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الثالث: المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية.

الجزء الأول: المكونات السياسية

التطورات السياسية في الدول العربية

شهدت الدول العربية خلال العام 2011 أحداثا سياسية، متسارعة واستثنائية تمثلت في موجة من الثورات والانتفاضات والحراك الشعبي التي أسفرت في النهاية عن تغيرات في القيادات السياسية الحاكمة في أربع دول هي تونس ومصر وليبيا واليمن.

كما شهد العام إجراء عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة أتاحت لكل مكونات النسيج السياسي المشاركة بشكل أوسع في ثماني دول هي مصر، تونس، الأردن، سورية، اليمن، لبنان، الكويت والمغرب.

وعلى صعيد السلطة التشريعية، فقد أجريت الانتخابات البرلمانية في ثماني دول، هي مصر وتونس والمغرب والكويت والبحرين وسلطنة عمان والجزائر، وسورية وأسفرت عن تمثيل اكبر لقوى المعارضة في معظمها، ولاسيما التيارات الإسلامية، هذا إلى جانب إعلان قطر عن عزمها إجراء أول انتخابات برلمانية في تاريخها بحلول عام 2013، كما أعلنت السعودية عن السماح للمرأة بالترشح للانتخابات البرلمانية والبلدية.

وفيما يتعلق بتعديلات الدستور والقوانين السياسية المهمة، فقد شهدت ثماني دول تحركات متباينة المستوى هي؛ مصر، تونس ، الأردن، اليمن، المغرب، سورية، البحرين وليبيا .

وعرفت معظم الدول العربية تطورات متباينة على صعيد تعزيز الوفاق الوطني بالإفراج عن المعارضين والسماح للمبعدين منهم بالعودة مقابل حدوث بعض التوترات الناجمة عن محاكمة رموز النظام السابق و الإضرابات العمالية والأهلية والاحتجاجات والمعارك الفئوية والمناطقية والتي بلغت حدودها القصوى خلال فترة النزاع المسلح. كما شهد السودان انفصال جنوبه كدولة مستقلة.

وفي المقابل شهدت دول أخرى اتجاها حكوميا لتعزيز الوفاق الوطني وتدعيم الجبهة الداخلية وخصوصا

دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب والجزائر.

أما فيما يتعلق بالعلاقات العربية الخارجية فعلى صعيد العمل العربي المشترك، شهد العام 2011 العديد من الخطوات الجادة والأحداث المهمة والقمم واللقاءات التي استهدفت تعزيز العمل ومجابهة التحديات التي تواجه الدول العربية في عدد من المجالات ويمكن رصد أهم تلك الأحداث، في إنعقاد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية في مدينة شرم الشيخ المصرية، تبني قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام قمتهم الـ 32 في الرياض مقترحاً سعودياً بالانتقال من مرحلة التعاون بين دول المجلس إلى مرحلة الاتحاد، فضلا عن اجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة العربية في مجالات متنوعة، إضافة إلى العشرات من الاجتماعات بمشاركة الوزراء وكبار المسئولين في إطار العديد من منظمات العمل العربي المشترك، والعديد من الاجتماعات في إطار التكتلات الإقليمية.

كما شهدت العلاقات العربية البينية تطورات متباينة، خصوصا مع دول الربيع العربي. في حين شهدت العلاقات العربية مع دول الجوار تحسنا نسبيا مع تركيا وأثيوبيا وتراجعا مع إيران وفي نفس السياق توترت علاقة عدد من الأنظمة العربية التي تشهد بلدانها حراكا شعبيا مع المجتمع الدولي.

تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار

يترتب على التطورات السياسية وخصوصا ما شهدته المنطقة من أحداث الربيع العربي، مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها، من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار، سلباً أو إيجاباً، حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات وقراراتها على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما، فقد يكون سلبيا على المدى القصير، وربما يتبدل ليصبح ايجابياً على المدى المتوسط أو الطويل والعكس صحيح.

ويمكن رصد أبرز الآثار الناجمة عن التطورات السياسية في المنطقة على بيئة ومناخ الاستثمار وأهمها؛ ضبابية في الأطر القانونية والإجراءات والتشريعات، توترات أمنية، اضطرابات عمالية وفئوية، وأخيرا تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود.

ومن المهم معرفة نظرة العالم الخارجي وتقييمه لما يحدث في الدول العربية على الصعيد السياسي عبر محورين رئيسيين هما: التقييمات السيادية الدولية وتقارير المخاطر القطرية الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة.

التقييمات السيادية في الدول العربية

يعتبر التقييم الائتماني السيادي للدول من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار والتبادل التجاري من قبل المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال والشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، ومن خلال مراجعة التصنيف السيادي الصادر عن ابرز وكالات التصنيف الدولية لعدد من الدول العربية، يتضح ما يلي :

- 10 دول عربية من إجمالي 17 دولة ترصدها وكالات التصنيف الدولية طالتها عمليات المراجعة والخفض للتقييمات السيادية، غالبيتها العظمى شهدت أحداثا سياسية وحراكا شعبيا بدرجات متفاوتة.
- دولتان عربيتان شهدتا تحسنا في تصنيفهما السيادي خلال الفترة، حيث رفعت ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت من AA- مستقر إلى AA مستقر، كما رفعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية EIU تصنيف قطر من A مستقر إلى AA مستقر.
- جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة قامت بمراجعة بل وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، تراوح ما بين 7 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز، و5 دول لموديز و EIU، و4 دول لفيتش، و3 دول بالنسبة لكابيتال انتليجنس.
- تراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لإحدى الدول العربية، ودرجة واحدة بالنسبة للعديد من البلدان السابق ذكرها.

المخاطر القطرية في الدول العربية

تقوم مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية والمالية، والحرية الاقتصادية، والمديونية وتوافر التمويل. وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد يذكر من أهمها: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر وكالة دان أند براديستريت، مؤشر اليورومني، ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

أولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

بحسب هذا المؤشر، جاء تقييم وتصنيف الدول العربية في يونيو 2012 كالآتي:

4 دول عربية هي الإمارات وسلطنة عمان والسعودية وقطر حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا.

5 دول عربية هي الكويت وليبيا والبحرين والجزائر والمغرب حصلت على درجة مخاطر منخفضة.

4 دول عربية هي الأردن وتونس لبنان ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة.

3 دول عربية هي العراق واليمن وسورية حصلت على درجة مخاطر مرتفعة.

دولتان هما السودان والصومال حصلتا على درجة مخاطر مرتفعة جدا.

ثانيا: مؤشر وكالة دان أند براديستريت للمخاطر القطرية

يضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية التي جاء تصنيفها في مارس عام 2012 كالتالي:

6 دول عربية هي قطر تليها الإمارات وسلطنة عمان ثم السعودية والكويت والمغرب حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا .

دولتان عربيتان هما البحرين والأردن حصلتا على درجة مخاطر منخفضة.

4 دول عربية هي تونس ثم الجزائر ثم لبنان ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة.

3 دول عربية هي العراق واليمن والسودان حصلت على درجة مخاطر مرتفعة.

دولتان عربيتان هما ليبيا وسورية حصلتا على درجة مخاطر مرتفعة جدا.

ثالثا: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

جاء تقييم الدول العربية في ابريل 2012 كالآتي :

5 دول عربية هي بالترتيب قطر ثم الكويت ثم سلطنة عمان ثم السعودية ثم الإمارات حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا.

دولة عربية واحدة هي البحرين حصلت على درجة مخاطر منخفضة.

6 دول عربية هي المغرب والأردن وتونس ثم لبنان والجزائر ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة.

5 دول عربية هي العراق والسودان وسورية وليبيا واليمن حصلت على درجة مخاطر مرتفعة.

3 دول هي الصومال وجيبوتي وموريتانيا حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جدا.

رابعا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية صنفت في ابريل عام 2012 كالتالي:

4 دول عربية هي قطر والكويت ثم الإمارات وسلطنة عمان حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا.

6 دول عربية هي السعودية والبحرين والجزائر والمغرب والأردن وتونس حصلت على درجة مخاطر منخفضة.

4 دول عربية هي لبنان ومصر وجيبوتي وموريتانيا حصلت على درجة مخاطر مرتفعة.

5 دول عربية هي ليبيا والعراق واليمن وسورية والسودان حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جدا.

الجزء الثاني : المكونات الاقتصادية والاجتماعية

المكونات الاقتصادية

- تعد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المكون الثاني لمناخ الاستثمار في الدول العربية، وقد تم رصد مجموعتين من المؤشرات، تعنى المجموعة الأولى بتقييم الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتتطرق المجموعة الثانية إلى المكونات الاجتماعية.
- شهد الاقتصاد العربي نموا مقبولا يبلغ 3.1% للعام 2011 مقارنة بنحو 4.1% للعام 2010، وذلك كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبيا، تراوحت ما بين 5.7% - 18.7%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 4%، وباقي الدول معدلات تقل عن 3%، وذلك في مقابل انكماش الناتج في 3 دول.
- ارتفع الناتج العربي من 1910 مليارات دولار عام 2010 إلى 2270 مليار دولار خلال العام 2011، مع توقعات بمواصله ارتفاعه بمقدار 110 مليارات دولار ليبلغ 2380 مليار دولار عام 2012.

- يلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج في 6 دول غالبيتها نفطية هي؛ السعودية والإمارات ومصر والجزائر وقطر والكويت حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 1678 مليار دولار بنسبة 75% من إجمالي الناتج العربي لعام 2011.
- تعاني الغالبية العظمى من موازنات الدول العربية من عجز مزمن وخصوصا خلال الفترة من 2000 إلى 2012 حيث تحقق موازنات ليبيا ودول الخليج فيما عدا البحرين فوائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية.
- خلال عام 2011 حققت 7 دول عربية، هي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر، فوائض ضخمة قيمتها 304 مليارات دولار في الحسابات الجارية مقابل عجز قيمته 32.3 مليار دولار لبقية الدول العربية (11 دولة)، مع توقعات بتراجع الفائض المحقق في تلك الدول عام 2012 إلى 258.5 مليار دولار. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع تحسن أداء الحساب الجاري عام 2012 في 5 دول هي؛ البحرين، المغرب، اليمن، تونس ولبنان.
- على صعيد المديونية الخارجية تحسن وضع الدول العربية بشكل عام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 64% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و2005 إلى 47% خلال عام 2011.
- إرتفع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 464 مليار دولار عام 2006 إلى 726 مليار دولار عام 2011، مع توقعات بارتفاعها إلى 768.5 مليار دولار عام 2012 .
- قفزت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية من متوسط سنوي بلغ 215.2 مليون دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2005 إلى 469.4 مليار دولار عام 2006 ثم واصلت الارتفاع بفضل عائدات النفط إلى 1018 مليار دولار عام 2011 مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 1133.4 مليار دولار عام 2012. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاحتياطيات الدولية في 13 دولة عربية خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق وتتراجع في 4 دول وتستقر في دولة واحدة .
- على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات فتشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور، مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشري الجزائر والسعودية يعود إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية .

المكونات الاجتماعية

ارتفع عدد السكان في الدول العربية من 307 ملايين نسمة عام 2006 إلى 335 مليون عام 2011 مع توقعات بمواصلة الزيادة إلى 341.4 مليون نسمة عام 2012. مع ملاحظة وجود تركز في 5 دول هي؛ مصر والجزائر والعراق والسودان والمغرب حيث تستحوذ على 64% من الإجمالي، فيما تستحوذ دول مجلس التعاون الست على 13% وبقية الدول (8 دول) على 23% من الإجمالي العربي. كما يمثل السكان في الدول العربية نحو 4.8% من إجمالي عدد السكان في العالم والبالغ نحو 7 مليارات نسمة بنهاية عام 2011 .

- شهد دخل المواطن العربي نموا واضحا من 4211 دولارا في المتوسط لعام 2006 إلى 6781 دولارا عام 2011 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 6973 دولارا عام 2012 .
- يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين الدول العربية والتي يمكن تصنيفها إلى 4 شرائح: الأولى ذات الدخل المرتفع جدا (من 98 إلى 46.5 ألف دولار) وتضم 3 دول هي؛ قطر والإمارات والكويت، والثانية شريحة الدخل المرتفع (من 21.7 إلى 11.2 ألف دولار) وتضم 4 دول هي؛ البحرين وسلطنة عمان والسعودية ولبنان ثم شريحة الدخل المتوسط (من 5.1 إلى 3.1 ألف دولار) وتضم 6 دول هي؛ الجزائر وتونس والأردن والعراق والمغرب وسورية، وأخيرا شريحة الدخل المنخفض (من 2.9 إلى 1.3 ألف دولار) وتضم 5 دول هي؛ مصر والسودان وجيبوتي واليمن وموريتانيا .
- سجل المتوسط المرجح لمعدلات التضخم أو مستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول العربية (متوسط الفترة)، تراجعا بشكل عام من 11.3% عام 2006 إلى 9% عام 2011 .
- تشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية سيتراجع إلى 8.3% عام 2012 كمحصله لتحسنه المرجح في 9 دول عربية وارتفاعه في 7 دول واستقراره في دولتين.
- ظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها بين 1.8 % و6.3% لـ 15 دولة عربية عام 2012، مقابل ارتفاعها بشكل واضح في مصر واليمن والسودان لتتراوح ما بين 11 و20%، مع توقعات باستمرارها قرب تلك المستويات خلال عام 2012.
- تقدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حجم قوة العمل في الدول العربية لعام 2011 بنحو 152 مليون نسمة وبنسبة 42.7% من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 356 ملايين نسمة منهم نحو 22 مليوناً عاطلين عن العمل وبنسبة 14.5% من إجمالي قوة العمل.
- وفق تقديرات المؤسسة يبلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص في الدول العربية ما بين 500 إلى 600 مليار دولار سنويا، وهو ما يمكن أن يوفر ما بين 5 إلى 6 ملايين فرصة عمل سنويا بمتوسط 100 ألف دولار كتكلفة لفرصة العمل الواحدة، وفي هذا السياق ومع تراجع الاستثمارات الإجمالية إلى نحو 500 مليار دولار ودخول نحو 5 ملايين وافد جديد إلى سوق العمل سنويا فمن غير المتوقع أن تنجح الاستثمارات الجديدة بتلك المعدلات في خفض معدلات البطالة الحالية بشكل كبير، لاسيما مع توقف الكثير من المنشآت في دول الحراك السياسي عن الإنتاج.
- فيما يتعلق بقوانين وإجراءات العمل السارية في الدول العربية وفق مؤشر توظيف العاملين لعام 2011 الصادرة عن مجموعة البنك الدولي حيث يقيس المؤشر مدى مرونة أو جمود التشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة لسوق العمل من خلال 5 مؤشرات فرعية: فتوجد 3 دول عربية ضمن قائمة أفضل 30 دولة عالميا وهي البحرين الأولى عربيا والـ13 عالميا وسلطنة عمان الثانية عربيا والـ21 عالميا والكويت الثالثة عربيا والـ26 عالميا، إلا انه وفي المقابل توجد 8 دول عربية في مراكز متأخرة جدا تتجاوز الـ107 عالمي.

الاستثمار الإجمالي في الدول العربية

- تعد قضية تنشيط الاستثمار الإجمالي بشقيه الحكومي والخاص بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص هدفا رئيسيا لجميع الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولذا تستهدف الخطط الحكومية تنمية مختلف أنواع الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وتقسيماتها.
- رغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات إلا أن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع الاستثمار الإجمالي في الدول العربية والذي يشكل الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء الحكومية أو الخاصة بنسبة طفيفة بلغت 1.2% من نحو 490 مليار دولار عام 2010 إلى 496 مليار دولار عام 2011.
- استحوذت 4 دول نفطية هي السعودية والإمارات والجزائر وقطر على 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 بقيمة تبلغ 312.5 مليار دولار وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية والتوسع تعتمد على الاستفادة من عائدات النفط المتنامية.
- تقدر استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المنطقة العربية بنحو 60% من إجمالي الإنفاق الاستثماري أي نحو 300 مليار دولار، وتتراجع تلك النسبة في الدول النفطية بفضل الاستثمارات الحكومية الضخمة فيما ترتفع بشكل كبير في الدول غير النفطية والمنفتحة على الاستثمارات الأجنبية مثل مصر ولبنان وتونس والمغرب والأردن.
- تؤثر حركة رؤوس الأموال العالمية بمفهومها الشامل بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث تتكون من حركة الأموال ذات الطبيعة الرأسمالية عبر الحدود الدولية في العالم، ويقصد بها رصد العديد من البنود التي تدخل في إطار بنود الميزان الرأسمالي في ميزان المدفوعات.
- شهدت الدول العربية تراجعا على صعيد صافي تدفقات رأس المال الخاص خلال عام 2010، ليصل إلى 19.1 مليار دولار (14 دولة)، مقارنة مع 27.3 مليار دولار لعام 2009 (16 دولة). حيث يتم حساب صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة خلال العام 2010 كمجموع لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة)، وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة) خلال العام.
- أداء الدول العربية – فيما يتعلق بصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة خلال الـ11 عاما الماضية منذ عام 2000 وحتى عام 2010 يشير إلى خروج 39.5 مليار دولار، حيث حققت 12 دولة أداء ايجابيا بصافي تدفقات للداخل قيمتها 213.5 مليار دولار، مقابل تحقيق 5 دول أداء سلبيا بصافي تدفقات للخارج قيمتها 253 مليار دولار.
- فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتدفقات خلال الـ11 عاما الماضية فقد حلت مصر في المرتبة الأولى بصافي تدفقات ايجابية للداخل قيمتها 51.3 مليار دولار، تلتها السعودية بنحو 33.5 مليار دولار، لبنان 26.1 مليار دولار، السودان 19.3 مليار دولار، الأردن 18 مليار دولار، المغرب 17.1 مليار دولار، تونس 14 مليار دولار، سلطنة عمان 12.8 مليار دولار، الجزائر 9.1 مليارات دولار، سورية 8.35 مليارات دولار ، اليمن 3.3 مليارات دولار، جيبوتي 0.75 مليار دولار.

- حلت الكويت في المرتبة الأولى على صعيد صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الخارج خلال الفترة بين عامي 2000 و2010، بقيمة إجمالية بلغت 209.8 مليار دولار تلتها ليبيا بقيمة 27.6 مليارات دولار، ثم البحرين بقيمة 7.3 مليارات دولار، فالعراق بقيمة 6.9 مليارات دولار، ثم فلسطين بقيمة 1.4 مليار دولار.
- على صعيد المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات الرسمية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والتي تضم الاتحاد الأوروبي و23 جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD، ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى. فقد ارتفعت قيمة المساعدات التي تحصل عليها الدول العربية (16 دولة) من تلك المساعدات من 4.8 مليارات دولار عام 2000 إلى 14.2 مليار دولار عام 2010، وذلك بعد أن بلغت أعلى مستوياتها عند 29.2 مليار دولار عام 2005.
- خلال الـ 11 عاما الماضية حصلت الدول العربية (16 دولة) على مساعدات قيمتها 135.2 مليار دولارات وبنسبة 14.6% من إجمالي المساعدات الدولية البالغ قيمتها 927.9 مليار دولار.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية

يستعرض هذا الجزء أحدث التطورات التي طرأت على استثمارات حافظة الأوراق المالية كجزء من الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من خلال رصد وتحليل ما يلي؛

- تشير بيانات موازين المدفوعات في 12 دولة عربية توافرت عنها بيانات والخاصة بتدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية والتي تشمل الأسهم وكذلك السندات والأذون الحكومية والخاصة إلى تحقيقها صافي تدفقات إلى الخارج بقيمة 12 مليار دولار لعام 2011.
- جاء هذا الأداء الصافي السلبي لأسواق المنطقة كمحصلة لخروج نحو 13.7 مليار دولار من 5 دول أبرزها؛ مصر بقيمة 10.4 مليار دولار وقطر بقيمة 1.75 مليار دولار والسعودية بقيمة 732.3 مليون دولار ولبنان بقيمة 693.5 مليون دولار وأخيرا الكويت بقيمة 79.7 مليون دولار، في مقابل دخول نحو 1.7 مليار دولار فقط إلى 7 دول عربية أبرزها؛ الإمارات بقيمة 680.8 مليون دولار والمغرب بقيمة 437.6 مليون دولار والبحرين بقيمة 419.1 مليون دولار خلال نفس العام.
- ارتفعت أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الدول العربية بقيمة 34.4 مليار دولار وبنسبة 45.3% بنهاية عام 2010 إلى 110.3 مليار دولار مقارنة مع 76 مليار دولار بنهاية عام 2009 ونحو 74.5 مليار دولار بنهاية عام 2008.
- فيما يتعلق بأهم الدول العربية المستقبلة للاستثمارات غير المباشرة حتى نهاية عام 2010 فقد حلت مصر في المرتبة الأولى بقيمة 28.7 مليار دولار تليها الإمارات بقيمة 27.7 مليار دولار ثم قطر بالمرتبة الثالثة بقيمة 12.9 مليار دولار ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 11.4 مليار دولار ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 10.2 مليار دولار. حيث استقبلت تلك الدول مجتمعة 91 مليار دولار وبنسبة 82.5% من إجمالي الدول العربية.
- على صعيد أهم الدول الأجنبية المستثمرة في محفظة الأوراق المالية العربية تشير أحدث البيانات المتاحة والتي تشمل 4 دول عربية فقط وعدداً من أهم الدول في العالم إلى أن الكويت حلت في المرتبة الأولى كأهم مستثمر أجنبي وعربي في محفظة الأوراق المالية العربية بنهاية عام 2010

بقيمة بلغت 20.1 مليار دولار وبحصة بلغت 18.2%، تلتها المملكة المتحدة بقيمة 20.09 مليار دولار وبحصة بلغت 18.2% أيضا، ثم حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 12 مليار دولار وبحصة بلغت 10.9%، ثم حلت لوكسمبورج في المرتبة الرابعة بقيمة بلغت 11.9 مليار دولار وبحصة بلغت 10.8%، ثم حلت البحرين في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 7.2 مليار دولار وبحصة بلغت 6.5%.

- بلغت أرصدة الاستثمارات الصادرة من الدول الثلاث المتوافر عنها بيانات وهي الكويت والبحرين ولبنان نحو 28.5 مليار دولار بنهاية عام 2010 وبحصة تبلغ 25.8% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية والبالغ قيمتها 110.4 مليار دولار.

الاستثمار العربي والأجنبي المباشر في البورصات العربية

- بلغ إجمالي (أرصدة) الاستثمارات الأجنبية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات بنهاية عام 2011 نحو 112.3 مليار دولار كصافي تدفقات للداخل. وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 5 دول وهي؛ مصر بقيمة 83.2 مليار دولار وبحصة 74% والأردن بقيمة 14 مليار دولار وبحصة 12% والإمارات بقيمة 7.3 مليار دولار وبحصة 7% والبحرين بقيمة 6.7 مليار دولار وبحصة 6% وفلسطين بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة 1%.
- أما خلال عام 2011 فقد بلغ إجمالي «تدفقات» الاستثمارات الأجنبية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات نحو 10.6 مليار دولار كصافي تدفقات للداخل، وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 4 دول بقيمة إجمالية 11.6 مليار دولار وهي؛ مصر بقيمة 7082 مليون دولار و الإمارات بقيمة 4265 مليون دولار والأردن بقيمة 111 مليون دولار وفلسطين بقيمة 99.9 مليون دولار مقابل خروج نحو 963.7 مليون دولار كتدفقات صافية سلبية من البحرين خلال نفس العام.
- بلغ إجمالي (أرصدة) الاستثمارات العربية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات بنهاية عام 2011 نحو 47 مليار دولار كصافي تدفقات للداخل. وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 5 دول وهي؛ مصر بقيمة 27.5 مليار دولار و الأردن بقيمة 9.2 مليار دولار والبحرين بقيمة 5.4 مليار دولار والإمارات بقيمة 4.5 مليار دولار وفلسطين بقيمة 541 مليون دولار.
- أما خلال عام 2011 فقد بلغ إجمالي «تدفقات» الاستثمارات العربية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات نحو 3388 مليون دولار كصافي تدفقات للداخل، وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 4 دول بقيمة إجمالية 3982.2 مليون دولار وهي؛ مصر والإمارات والأردن وفلسطين مقابل خروج نحو 594.1 مليون دولار كتدفقات صافية سلبية من البحرين خلال نفس العام.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

التدفقات الواردة

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضا من 68.6 مليار دولار عام 2010 بمعدل 37.4% إلى 43 مليار دولار عام 2011، ومقارنة مع 76.3 مليار دولار

عام 2009 و96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2007.

- مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار، و 6.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 684.4 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8%عام 2011 .
- تباين أداء الدول العربية بشكل واضح حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى 9 دول عربية (الجزائر بنسبة 13.6% إلى 2571 مليون دولار)، (البحرين بنسبة 400.6% إلى 781 مليون دولار)، (جيبوتي بنسبة 189% إلى 78 مليون دولار)، (العراق بنسبة 15.8% إلى 1617 مليون دولار)، (الأردن بنسبة 12.4% إلى 1653 مليون دولار)، (الكويت بنسبة 25% إلى 399 مليون دولار)، (المغرب بنسبة 60% إلى 2519 مليون دولار)، (فلسطين بنسبة 19% إلى 214 مليون دولار)، (الإمارات بنسبة 39.6% إلى 7679 مليون دولار).
- تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في 8 دول (لبنان بنسبة 21% إلى 3381 مليون دولار)، (موريتانيا بنسبة 65.6% إلى 45 مليون دولار)، (سلطنة عمان بنسبة 66.2% إلى 788 مليون دولار)، (السعودية بنسبة 41.6% إلى 16400 مليون دولار)، (الصومال بنسبة 8.9% إلى 102 مليون دولار)، (السودان بنسبة 7% إلى 2692 مليون دولار)، (سورية بنسبة 42.8% إلى 1059 مليون دولار)، (تونس بنسبة 27.2% إلى 2265 مليون دولار).
- تحولت التدفقات الايجابية إلى سلبية في 3 دول هي:(مصر بخروج 483 مليون دولار)، (قطر بخروج 87 مليون دولار)، (اليمن بخروج 713 مليون دولار).
- حلت السعودية في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16400 مليون دولار وبحصة بلغت 38.2% من الإجمالي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 7679 مليون دولار وبحصة 17.9%، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 3381 مليون دولار وبحصة 7.9%، ثم السودان في المرتبة الرابعة بقيمة 2692 مليون دولار وبحصة 6.3% من الإجمالي العربي.
- تحول إجمالي قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية من قيمة سلبية بلغت 9.8 مليار دولار خلال العام 2010، لتصل إلى قيمة موجبة بقيمة 9 مليارات دولار خلال عام 2011.
- تشهد نسبة التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت في الدول العربية تراجعا كبيرا خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2011 في كل الدول العربية ولاسيما في لبنان وجيبوتي والأردن التي هبطت فيها النسبة بأكثر من النصف. ورغم ذلك لازالت لبنان تتصدر التصنيف بنسبة 26.7%، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من جيبوتي والأردن والسودان والسعودية والبحرين وتونس، بنسب تتراوح ما بين 25.6% إلى 11.2%.

الأرصدة الواردة

- فيما يتعلق بإجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بحسب الأونكتاد، فقد بلغت بنهاية عام 2011 نحو 649.6 مليار دولار، وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مستقبل بتدفقات بلغت قيمتها 186.9 مليار دولار وبحصة بلغت 29% من الإجمالي الوارد للمنطقة العربية، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 85.4 مليار دولار وبحصة بلغت 13%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 72.6 مليار دولار وبحصة بلغت 11%، تلتها المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 46.3 مليار دولار وبحصة بلغت 7%، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 40.6مليار دولار وبحصة بلغت 6%.
- حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سبع دول عربية هي؛ السعودية ومصر وتونس وسورية والأردن وليبيا وفلسطين بنهاية عامي 2010 و2011 والبالغ إجماليها نحو 189 مليار دولار تعد الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في الدول السبع بقيمة 26.1 مليار دولار وبنسبة 14% من الإجمالي، تلتها فرنسا في المرتبة الثانية بقيمة 19 مليار دولار وبحصة تبلغ 10% من الإجمالي، ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 16.6 مليار دولار وبنسبة 9%، ثم المملكة المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة 14.8 مليار دولار وبنسبة 8%، تلتها اليابان في المرتبة الخامسة بقيمة 14.8 مليار دولار وبنسبة 8%.
- بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تشمل الاستثمارات العربية الواردة إلى السعودية بنهاية عام 2011 نحو 122.7 مليار دولار بحصة بلغت 65% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول السبع المذكورة تلتها مصر بقيمة 26.4 مليار دولار وبحصة بلغت 14% ثم تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 25.6 مليار دولار وبحصة بلغت 13%.
- من واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى ثماني دول عربية هي ؛ السعودية ومصر والأردن والإمارات وتونس وسورية وليبيا وفلسطين بنهاية 2011 والبالغ إجماليها نحو 304 مليارات دولار، يتضح أن قطاع الخدمات أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي والعربي المباشر في الدول الثماني بقيمة 130.6 مليار دولار وبنسبة 43% من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة 90 مليار دولار وبحصة تبلغ 29.6% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بقيمة 4 مليارات دولار وبنسبة 1.3% فقط، ثم توزعت الاستثمارات المتبقية وقيمتها 79.4 مليار دولار وبحصة تبلغ 26.12% على القطاعات الأخرى والأنشطة التي لم يتم تصنيفها من قبل تلك الدول.

التدفقات الصادرة

- فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعا لافتا، لتصل إلى 24.6 مليار دولار خلال عام 2011، أي ارتفاعا بنسبة 24.3% مقارنة بنحو 19.8 مليار دولار عام 2010. حيث بلغت 18.9 مليار دولار عام 2009 و 44.1 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 24 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2007. ويعزى هذا الارتفاع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى الاستثمار في الخارج.

- حلت الكويت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2011 بتدفقات بلغت 8711 مليون دولار وبحصة 35.3% من الإجمالي العربي، تلتها قطر في المرتبة الثانية بقيمة 6027 مليون دولار وبحصة 24.5%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 3442 مليون دولار وبحصة 14%، ثم الإمارات في المرتبة الرابعة بقيمة 2178 مليون دولار وبحصة 8.8%.

الأرصدة الصادرة

- بلغ إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية، بنهاية عام 2011 نحو 177.4 مليار دولار، وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مصدر بتدفقات بلغت قيمتها 57.7 مليار دولار وبحصة بلغت 33% من الإجمالي الصادر عن المنطقة العربية، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 30 مليار دولار وبحصة بلغت 17%، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 22 مليار دولار وبحصة بلغت 12%، تلتها قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 18.6 مليار دولار وبحصة بلغت 10%، ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 16.8 مليار دولار وبحصة بلغت 9%.

آفاق الاستثمار في الدول العربية

- من المتوقع أن يبلغ الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الدول العربية (21 دولة) نحو 4260 مليار دولار خلال السنوات الست المقبلة ما بين عامي (2012- 2017)، حيث يتوقع أن يشهد نموا متواصلا من نحو 559 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 778.6 مليار دولار عام 2017 أي من المرجح أن يرتفع بنحو 39.3% خلال الفترة .
- تستند التوقعات الإستثمارية المتفائلة إلى الخطط الاستثمارية الضخمة المعلنة في العديد من دول المنطقة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن الدول النفطية الأخرى والدول التي ستشهد فورة إعمار وتنمية لفترة ما بعد أحداث الربيع العربي، لاسيما إذا ما تزامن ذلك مع استقرار أسعار النفط قرب مستوياتها المرتفعة الحالية إضافة إلى تحسن مناخ الاستثمار في دول الربيع العربي بعد تجاوز المراحل الانتقالية واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية.
- واصلت الدول العربية هذا العام، عرض المزيد من فرص الاستثمار المتاحة ولكن بوتيرة أقل اهتماما، بسبب الأحداث السياسية التي أدت إلى تراجع فرص الاستثمار المتاحة في معظم دول المنطقة، فيما عدا الدول النفطية، بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط ومواصلة تنفيذها خططاً استثمارية طموحة للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 1.5 تريليون دولار منها ما يزيد على تريليون دولار في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها.
- على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية، زاد ما تعرضه تلك الدول بشكل واضح على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تصل إلى 800 مليار دولار شملت جميع القطاعات في الدول العربية.

يبلغ عدد المناطق الحرة العامة والخاصة الرئيسية التي تشمل المطارات والمنافذ نحو 123 منطقة حرة في 19 دولة عربية، حيث يوجد العديد من المناطق الحرة الخاصة التي يتم إنشاؤها وفق شروط معينة لمشروع واحد وهو النظام المنتشر في بعض الدول العربية ومنها مصر والإمارات على سبيل المثال.

- استنادا إلى الخطط الحكومية المعلنة من قبل العديد من حكومات المنطقة توجد خطط لإنشاء العشرات من المناطق الحرة في بلدان المنطقة والتي من المتوقع أن تجد طريقها إلى التنفيذ بعد عبور المنطقة تداعيات المرحلة الحالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
- حسب مصادر قطرية يقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة في مصر والأردن والإمارات بما يزيد عن 112 مليار دولار لعام 2010.
- يقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة الإماراتية ما يزيد عن 96 مليار دولار عام 2010 منها 20% تقريبا تتم مع الدول العربية بقيمة تبلغ 19.2 مليار دولار وأكثر من نصف تلك القيمة (56%) تقريبا يتم مع دول مجلس التعاون الخليجي وحدها وبقيمة تبلغ 10.7 مليار دولار.
- حسب مصادر قطرية يقدر حجم الاستثمارات الإجمالية في المناطق الحرة المصرية والأردنية والعمانية بأكثر من 21 مليار دولار بنهاية العام 2010.
- بلغ عدد العاملين في المناطق الحرة المصرية والأردنية ما يقرب من ربع مليون عامل.

محور التقرير: الاستثمارات العربية البينية – تطورها وتحدياتها ومستقبلها

في ضوء تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في سبتمبر 2011 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بإعداد تقرير عن «واقع الاستثمارات العربية البينية» لعرضه على القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة المقرر عقدها في العاصمة السعودية الرياض في يناير من العام 2013، ارتأت المؤسسة أن تختار هذا الموضوع المهم كمحور لتقريرها لعام 2011. لاسيما وان المؤسسة وبالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء دأبت على التفرد بمتابعة تلك القضية عبر تقاريرها السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية كونها المصدر الوحيد لبيانات الاستثمار العربي البيني.

أولا: إحصاءات الاستثمارات المباشرة العربية البينية

شهدت الاستثمارات المباشرة العربية البينية تطورات ايجابية في الآونة الأخيرة وهو ما تؤكده الإحصاءات التي تنفرد المؤسسة بإعدادها بالاستناد إلى البيانات القطرية الواردة من الدول العربية سنويا لأغراض إعداد التقرير السنوي لمناخ الاستثمار وفيما يلي التفاصيل:

- وفقاً للبيانات الواردة للمؤسسة لعام 2011 والتي اقتصرت على 5 دول عربية فقط، شملت؛ الجزائر، مصر، الأردن، تونس، اليمن، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2011 نحو 6.82 مليار دولار مقابل 3.2 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2010، أي بإرتفاع بلغ معدله 113%.
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2011 الى 10 دول عربية توافرت بياناتها ما قيمته 12.5 مليار دولار.
- تصدرت الجزائر قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2011، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 5.4 مليار دولار وبحصة 78% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 1.1 مليار دولار

وحصة 15%، ثم الأردن بحوالي 265 مليون دولار وحصة 4%، ثم تونس بحوالي 121 مليون دولار وحصة 2%، فاليمن بحوالي 31.5 مليون دولار وحصة 1%.

- من واقع بيانات الدول المضيفة تصدرت الإمارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2011 بتدفقات بلغت حوالي 5.8 مليار دولار أو ما نسبته 85% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في الجزائر (5.2 مليار دولار)، مصر (410.8 مليون دولار)، الأردن (118 مليون دولار) وتونس (58.9 مليون دولار). وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته 231 مليون دولار وما نسبته نحو 3% من الإجمالي، تركزت في مصر (191.5 مليون دولار)، تونس (39.8 مليون دولار). وحلت السعودية بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 219.6 مليون دولار وما نسبته نحو 3% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر (206.3 مليون دولار).في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من الكويت حوالي 89 مليون دولار وحصة 1%من الإجمالي.
- تشير البيانات الواردة من 5 دول عربية، شملت الأردن، تونس، الجزائر، مصر واليمن، إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 87%، كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الإجمالي، وقطاع الزراعة على ما نسبته 3% من الإجمالي بينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 6% من الإجمالي.
- شهدت تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2011، تطوراً من 1.43 مليار دولار خلال عام 1995 إلى نحو 37.3 مليارات دولار عام 2005 ثم إلى 16.5 مليار دولار عام 2006 قبل أن تستأنف رحلة الصعود مرة أخرى إلى 35.4 مليار دولار عام 2008 لتتراجع بعدها إلى 22.6 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 12.5 مليار دولار عام 2010 ثم الى6.8 مليار دولار عام 2011 وذلك مع ملاحظة إختلاف الدول المقدمة للبيانات وعددها.
- بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 1995-2011 نحو 178.5 مليار دولار بمتوسط سنوي 10.5 مليار دولار خلال تلك الفترة البالغة 17 عاما.
- تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 2005-2011 إلى نحو 151.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 21.7 مليار دولار أي ما يزيد عن 6 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 البالغة نحو 21.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار.
- تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار العربي البيني بقيمة إجمالية للفترة (1995-2011) بلغت حوالي 47.8 مليار دولار وحصة 27% من الإجمالي، يليها السودان في المرتبة الثانية بحوالي 23.3 مليار دولار وحصة 13.2% من الإجمالي، مصر في المرتبة الثالثة بنحو 19.9 مليار دولار وحصة 11.3%، لبنان في المرتبة الرابعة بحوالي 14.8 مليار دولار وحصة 8.4%، ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بحوالي 13.8 مليار دولار وحصة 7.8%، ثم البحرين في المرتبة السادسة بحوالي 13.5 مليار دولار وحصة 7.7%، ثم الامارات في المرتبة السابعة بحوالي 13.8 مليار دولار وحصة 6.4%، ثم المغرب في المرتبة الثامنة بحوالي 6.5 مليار دولار وحصة 3.7%، ثم الاردن في المرتبة

التاسعة بحوالي 4.6 مليار دولار وحصة 2.6%، ثم تونس في المرتبة العاشرة بحوالي 4.3 مليار دولار وحصة 2.44%.

- استحوذت 7 دول هي؛ السعودية والسودان ومصر ولبنان والجزائر والبحرين والإمارات على نحو 144.4 مليار دولار بنسبة 82% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال الفترة (1995– 2011) البالغة نحو 178.5 مليار دولار.
- تشير البيانات الواردة من 6 دول عربية، شملت السعودية، مصر، الأردن، تونس، جيبوتي وليبيا إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية الواردة لتلك الدول والبالغ قيمتها 77.2 مليار دولار تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 68.8%، يليه قطاع الصناعة بنسبه بلغت 26.1% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بما نسبته 4.1% من الإجمالي بينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 1% من الإجمالي.

ثانيا : القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات المباشرة العربية البينية

- **قطاع الصناعة:** قادر على القيام بدور أكثر أهمية في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية حيث ينقسم إلى :الصناعات الاستخراجية وفي مقدمتها النفط والغاز وبها العديد من الفرص الاستثمارية لاسيما مع امتلاك المنطقة لنحو 58% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط و29% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة للغاز الطبيعي، وكذلك الصناعات التحويلية بها فرص نمو استثماري في مجالات عديدة وأبرزها؛ الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة والأغذية والمشروبات، إضافة إلى الصناعات الجديدة والتكنولوجية، لاسيما مع إعلان معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية والتكنولوجية الضخمة وتوسعة القائم منها.
- **قطاع الاتصالات:** بفضل التحركات الاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى وعزمها استثمار مليارات الدولارات في أنشطتها الخارجية التي تشمل دولا عربية.
- **قطاع العقار:** عبر قيام شركات الاستثمار والتطوير العقاري الكبرى ولاسيما من الإمارات والسعودية وقطر بالاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية ولاسيما مصر والإمارات والمغرب والأردن وعدد من دول المنطقة الأخرى.
- **قطاع السياحة:** من المتوقع وفق إعلان العديد من الشركات العربية والخليجية عن مشروعات طموحة مستقبلية بتكاليف ضخمة في دول المنطقة أن يعزز دوره في المستقبل، لاسيما مع استكمال تأسيس بنك الاستثمار السياحي العربي.
- **قطاع المصارف:** مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية وخليجية ضخمة لاستغلال فوائضها المالية الكبيرة في التوسع داخل المنطقة بالتزامن مع قيام المزيد من دول المنطقة بتحرير قطاعاتها أمام الاستثمار العربي في إطار برامج قطرية أو تنفيذا لاتفاقات دولية في هذا الإطار .
- **قطاع تجارة التجزئة:** مع إعلان شركات عربية كبرى عن خطط استثمارية وتوسعات طموحة داخل

المنطقة، خصوصا أن الدراسات تشير إلى أن بلاد الشام وشمال إفريقيا تحتاج إلى مراكز تسوق جديدة.

- **قطاع النقل:** تشير معظم التوقعات إلى أن قطاع النقل بمختلف رسائله سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما مع وجود العديد من مشروعات النقل البحري والبري والجوي المشتركة فيما بين دول المنطقة.
- **قطاع الزراعة:** حظي باهتمام استثماري متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وتجدد أزمات الغذاء والأوبئة الزراعية، والقفزات في قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 12 مليار دولار عام 1990 إلى 27 مليار عام 2010 مع توقعات بوصولها إلى نحو 44 مليار دولار عام 2020.

ثالثا: تحديات الاستثمار المباشر العربي البيني في الدول العربية:

- ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية كما سبق وأوردنا، إلا أن تلك التدفقات لازالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

رابعا: التوصيات الخاصة بتعزيز الاستثمار العربي البيني

أ. على مستوى العمل الإقليمي العربي:

الاستمرار في بناء شراكات وتكتلات إقليمية عربية، تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات، تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية، تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، مساعدة الدول العربية الأقل نمواً على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات، الاستمرار في جهود تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولاسيما من دول الفائض إلى دول العجز، تشجيع المؤسسات والجهات الدولية والإقليمية والقطرية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين والمصدرين في الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على تكثيف أنشطتهم، اعتماد منهجية جديدة في استخلاص بيانات الاستثمار العربي البيني في الدول الأعضاء.

ب. على المستوى القطري العام

- **على المستوى السياسي:** تقوية سلطة إنفاذ القانون والنظم المطبقة والانتقال السلمي للسلطة، تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير، استقرار الحكم والأمان الداخلي وجودة العلاقات مع العالم الخارجي .
- **التشريعات والإجراءات:** تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث و تطوير التشريعات والنظم والإجراءات، إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وتشجيعه وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية، وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة، مع الاسترشاد بتوصيات المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، زيادة صلاحيات هيئات تشجيع

الاستثمار وتنظيمات الأعمال والاتحادات في مجالات تنقيح التشريعات والإصلاح الإداري والهيكلي والتدخل الايجابي في السياسات ذات الصلة بالاستثمار.

- **السياسات الاقتصادية المحلية**: تحسين المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار على المستويين الداخلي والخارجي وتحسين مؤشراتها ولاسيما مؤشرات، النمو الاقتصادي والتضخم، أسعار الفائدة والصرف والسياسة المالية، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية، وكذلك مؤشرات المدفوعات والتعاملات الخارجية بمختلف أنواعها.
- **تنويع الأنشطة الاقتصادية** وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصادات العربية؛ تقوية أواصر التكامل الاقتصادي العربي، وتقوية الروابط وتعزيز العلاقات فيما بين الدول كمضيفة للاستثمار والشركات العربية المستثمرة.
- **التكنولوجيا والإدارة**: استخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين دقة الإحصاءات، تطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية.
- **البنية التحتية**: تطوير المشاريع الاستثمارية للبني التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوي والكهربائي فيما بين الدول العربية.

خامسا: توقعات الاستثمار العربي البيني لعام 2012

- وفق المؤشرات الأولية من المرجح أن تستقر تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2012 عند مستوياتها المنخفضة الحالية نظرا لسيطرة حالة من الحذر على المستثمرين العرب وخصوصا الخليجيين سواء؛ المستثمرين الحاليين الذين في طور التفاوض على وضعية استثماراتهم داخل بعض الدول التي شهدت تطورات سياسية، أو المستثمرين الجدد الذين يفضلون الترقب لاستيضاح ما قد تسفر عنه تطورات الوضع السياسي والأمني على الأرض.
- مرجح استمرار التدفقات البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول التي لم تشهد أحداثا سياسية كبرى على وتيرتها أو ربما تزداد ولكن ليس من المرجح أن تعوض الانخفاض المتوقع في التدفقات الإجمالية.

مازلنا نأمل في نجاح المنطقة في تجاوز التحديات بالاستناد إلى عدد غير قليل من العوامل الايجابية التي يمكن أن تقلل من حدة التأثير السلبي للعوامل السياسية على مناخ الاستثمار وحجم التدفقات الواردة إلى المنطقة وأهمها ما يلي.

- ارتفاع أسعار النفط وعوائده وما سيترتب عليه من أداء ايجابي متوقع للدول العربية المصدرة للنفط والذي في الغالب سيعوض تراجع مؤشرات الأداء في معظم الدول التي تشهد أحداث الحراك الشعبي والسياسي بدرجاته المتفاوتة مما سيترتب عليه استمرار نمو الناتج العربي عام 2012 بل وتحسن أداء التجارة الخارجية.

- توقع بلوغ حجم الاستثمارات الإجمالية المتوقعة خلال العام 2012 مابين 500 و600 مليار دولار.
- تعهد المجتمع الدولي بتقديم مساعدات بقيمة تصل إلى 50 مليار دولار للدول العربية منها نحو 40 مليار دولار تعهدت بها مجموعة الثماني والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية إضافة إلى نحو 10 مليارات دولار من دول الخليج.
- على المدى الطويل وربما المتوسط من المرجح أن تتحسن الصورة العامة لمناخ الاستثمار وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للاستثمارات العربية، بل ستتمكن دول المنطقة من زيادة حجم تدفقاتها الواردة أو على الأقل الحفاظ على مستوياتها المرتفعة. خصوصا إذا ما تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت حدة العوامل التي كانت تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في بعض الدول مثل الاحتكار والبيروقراطية وغيرها.
- يبقى التحدي الحقيقي أمام حكومات المنطقة هو النجاح في اتباع سياسات واعية ومتوازنة ومدروسة لجذب الاستثمار بوسائل مقنعة تحقق مصالح المستثمرين العرب والأجانب على صعيد الأمان والربحية، وكذلك مصالح الدول المستقبلة للاستثمارات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

التجارة العربية في السلع والخدمات

- على صعيد حركة التجارة للسلع والخدمات في الدول العربية، فقد نمت خلال عام 2011 بقيمة 326 مليار دولار وبنسبة 17.3%، وفق التقديرات الأولية المتوافرة من مصادر صندوق النقد الدولي. مع توقعات بارتفاعها إلى 2.5 تريليون دولار عام 2012، أي زيادة بنسبة 12.4%. كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات من 4.6% عام 2007 إلى 5%عام 2011، مع توقعات بنموها لتبلغ 5.5% عام 2012.
- حقق الميزان التجاري لعام 2011 فائضا في 10 دول عربية هي: السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، الجزائر، سلطنة عمان، العراق، البحرين، ليبيا، والسودان، مقابل عجز في بقية الدول.
- يزيد حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي، في 8 دول عربية هي موريتانيا حيث يمثل نحو 150.0% من الناتج، الإمارات 149.7%، لبنان 149.5%، العراق 127.6%، البحرين 126.4%، الأردن 114.4%، سلطنة عمان 105.4%، وتونس 104.3%. ومن الجدير بالذكر أن الدول ذات النسب العالية يتأثر اقتصادها نسبياً لأي تغيرات في حركة التجارة العالمية.
- على صعيد الصادرات العربية من السلع والخدمات فقد ارتفعت بمقدار 251.5 مليار دولار وبنسبة 24.1% من 1042 مليار دولار عام 2010 إلى 1294 مليار دولار عام 2011، ويعود الفضل الأول لهذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط وصادراته. ومن المتوقع مواصلة ارتفاعها لتبلغ 1477 مليار دولار عام 2012. كما ارتفعت حصة الصادرات العربية من الإجمالي العالمي من 5.5% عام 2010 لتصل إلى 5.9% عام 2011، مع توقعات بنمو حصتها لتصل إلى 6.5% من الإجمالي العالمي عام 2012.

- ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 74.8 مليار دولار وبنسبة 8.9% من 842 مليار دولار عام 2010 إلى 917 مليار دولار عام 2011. ومن المتوقع نموها لتصل إلى 1008 مليارات دولار عام 2012. في حين انخفضت حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي من 4.6% عام 2010 إلى 4.2% عام 2011، مع توقعات بارتفاعها إلى 4.5% عام 2012.
- بلغت حصة الدول العربية المصدرة للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر) حوالي 85% من إجمالي التجارة العربية عام 2011، حيث استحوذت على 89% من الصادرات العربية في حين بلغت حصة تلك الدول نحو 79% من الواردات الإجمالية العربية، وفي المجمل استحوذت تلك الدول على حوالي 82% في المتوسط من إجمالي التجارة العربية خلال السنوات الخمس الماضية.

التجارة العربية الخارجية السلعية لعام 2011

- شهدت المنطقة العربية التي تسيطر على صادراتها الموارد الطبيعية، ارتفاعا لقيمة تجارتها الخارجية السلعية مستفيدة من ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا. حيث قفزت من متوسط يبلغ 634 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2000 و2006 إلى نحو 1290 مليار دولار عام 2007 ثم إلى 1719 مليار دولار عام 2008 قبل أن تتراجع القيمة نتيجة الأزمة المالية العالمية إلى نحو 1291 مليار دولار عام 2009 لتستأنف بعدها صعودها إلى 1538 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 1914 مليار دولار عام 2011.
- فيما يتعلق بالصادرات السلعية العربية فقد شهدت قفزة بمعدل 31.1% خلال عام 2011 لتبلغ 1203 مليارات دولار مقارنة مع 918 مليار عام 2010. وفي المقابل واصلت الواردات السلعية العربية نموها من 621 مليار دولار عام 2010 بمعدل 14.5% إلى 711 مليار دولار عام 2011.

التجارة العربية البينية

- تشير تقديرات المؤسسة المستندة إلى البيانات الرسمية الواردة من (6 دول عربية هي، السعودية والإمارات والبحرين والأردن واليمن ومصر) إلى أن حجم صادرات تلك الدول إلى الدول العربية بلغ 47.8 مليار دولار لعام 2011 بنسبة 30.2% من إجمالي صادراتها إلى العالم البالغة 158.5 مليار دولار، فيما بلغت واردات تلك الدول من الدول العربية لنفس العام 45 مليار دولار بنسبة 14% من إجمالي وارداتها من الخارج وعليه تمثل التجارة الإجمالية البينية العربية لتلك الدول نحو 19.4% من إجمالي التجارة الخارجية مع كل دول العالم.
- تراوحت حصة التجارة مع الدول العربية من التجارة الإجمالية في تلك الدول بين 12.6% بالنسبة للإمارات و48.6% بالنسبة لليمن، كما تراوحت حصة الصادرات للدول العربية من الصادرات الإجمالية في تلك الدول بين 19.2% بالنسبة للإمارات و77.6% بالنسبة لليمن، فيما تراوحت حصة الواردات من الدول العربية من الواردات الإجمالية في تلك الدول بين 8.9% بالنسبة للإمارات و45.9% بالنسبة للبحرين.
- متوسط قيمة التجارة العربية البينية الإجمالية لكل الدول العربية حسب البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 يشير إلى ارتفاع بمعدل 3.7% لتصل قيمتها إلى 77.4 مليار دولار عام 2010 مقابل 74.6 مليار دولار عام 2009.

- فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات العربية للدول الست المشار إليها فقد توجهت عربيا في معظمها إلى السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن بنسبة 58% وبقيمة 43.2 مليار دولار من الإجمالي البالغ 74.5 مليار دولار.
- اتجهت صادرات السعودية عربيا بشكل رئيسي إلى الإمارات والأردن وقطر ومصر والكويت فيما تركزت صادرات الإمارات في السعودية والعراق والكويت وقطر والبحرين، أما صادرات مصر فقد توزعت بشكل كبير رغم تركزها النسبي في السعودية والأردن والإمارات.

تقييم أداء مؤسسات التجارة الخارجية العربية

- فيما يتعلق بتقييم أداء مؤسسات التجارة الخارجية العربية تم الاحتكام إلى المؤشر الفرعي (التجارة عبر الحدود) لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2006 ويرصد تكلفة الاستيراد والتصدير وعدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد والفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.
- المتتبع لترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه أن هناك تبايناً كبيراً في الترتيب الدولي للدول العربية بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الخامس عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز الـ 180 عالميا والـ19 عربيا.

على صعيد الإصلاحات المطلوبة لتحسين أداء مؤسسات التجارة الخارجية في الدول العربية يمكن إيجازها فيما يلي:

- تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكتروني المحلي والدولي.
- إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة انجازها من قبل السلطات الجمركية.
- اتباع نظم التفتيش الانتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة.

الجزء الثالث: المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية

تعد المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية ثالث المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار والتي تشمل ثلاثة مكونات رئيسية: الإطار التشريعي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، الإطار الإجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة أداء الأعمال، والضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي.

التشريعات والاتفاقيات

- شهدت المنطقة العربية، إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة والمعدلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال والتي كانت في معظمها ايجابية ولاسيما في الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمارات العربية والأجنبية مثل السعودية والإمارات ومصر والأردن.
- يوجد العديد من الاتفاقيات والترتيبات الإقليمية الجماعية التي تحمي الاستثمارات في المنطقة والتي تضم ما يلي: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية» اتفاقية «تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية، اتفاقية أغادير، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة السوق المشتركة لمجلس التعاون الخليجي التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية على صعيد الاتحاد النقدي،
- أبرمت العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (ميجا)، (16 دولة عربية)، الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (18 دولة عربية) وغيرها.
- وفقا لقاعدة بيانات الأونكتاد وبحوث لضمانه أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي بنهاية مايو 2011، نحو 1265 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي منها 304 اتفاقيات فيما بين الدول العربية و961 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.
- أبرمت الدول العربية بنهاية مايو 2011 نحو 760 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار منها 194 اتفاقية فيما بين الدول العربية و563 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.
- الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار تغطي المنطقة العربية بشكل جيد نسبيا وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 18 دولة عربية ثم حلت سورية والمغرب في المرتبة الثانية بـ 15 اتفاقية ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 14 اتفاقية ثم الأردن والجزائر ولبنان واليمن في المرتبة الرابعة بـ 13 اتفاقية.
- الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية وبقية دول العالم بلغ عددها 566 اتفاقية تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم.وقد جاءت مصر مرة أخرى في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 82 دولة أجنبية، ثم حلت الكويت والمغرب في المرتبة الثانية بـ 46 اتفاقية، ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 40 اتفاقية، ثم الاردن في المرتبة الرابعة بتوقيعها مع 39 دولة، تليها لبنان في المرتبة الخامسة بـ 37 اتفاقية .
- على صعيد الدول الأجنبية فقد حلت ألمانيا في المرتبة الأولى بتوقيعها مع 19 دولة عربية ثم ايطاليا مع 18 دولة عربية، تلتها الصين وفرنسا في المرتبة الثالثة بتوقيعهما مع 17 دولة عربية ثم سويسرا وتركيا بنحو 16 اتفاقية، ثم بلجيكا ولكسمبورج مع 15 دولة عربية.
- أبرمت الدول العربية بنهاية مايو 2011 نحو 505 اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي منها 110 اتفاقية فيما بين الدول العربية و384 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

- الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي تغطي المنطقة العربية بشكل مقبول. وقد جاء لبنان في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 13 دولة عربية، ثم حلت سورية والمغرب في المرتبة الثانية بـ 11 اتفاقية، ثم تونس والجزائر في المرتبة الثالثة بـ 10 اتفاقيات.
- الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي بين الدول العربية ودول العالم الأخرى بلغ عددها 395 اتفاقية تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم. وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 45 دولة أجنبية، ثم حلت الكويت في المرتبة الثانية بـ 43 اتفاقية، ثم مصر في المرتبة الثالثة بـ 41 اتفاقية، ثم المغرب في المرتبة الرابعة بـ 36 اتفاقية، تلتها تونس في المرتبة الخامسة بنحو 35 اتفاقية .
- على صعيد الدول الأجنبية فقد حلت تركيا في المرتبة الأولى بتوقيعها مع 15 دولة عربية، ثم فرنسا مع 14 دولة عربية، تلتها ايطاليا والمملكة المتحدة في المرتبة الثالثة بتوقيعهما مع 12 دولة عربية، ثم كوريا الجنوبية وهولندا وباكستان وبولندا ورومانيا بنحو 10 اتفاقيات.

الإطار الإجرائي المتصل بالاستثمار

- يقصد بها الإجراءات واللوائح المعمول بها والمتصلة بالاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وفي هذا السياق يمكننا الاستناد إلى مؤشرات بيئة أداء الأعمال في رصد تطور تلك المكونات في الدول العربية خصوصا مع شمول تلك التقارير ورصدها الدقيق والكمي لتطور الأداء الإجرائي عبر مؤشر رئيسي و10 مؤشرات فرعية و نحو 39 مكوناً وبياناً في 19 دولة عربية وتطورها.
- حيث تغطي تلك المؤشرات آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات ومرونة دفع الضرائب ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه.
- تشير قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية التي أطلقتها (ضمان) عام 2010 بالاعتماد على البيانات الصادرة من مجموعة البنك الدولي وتقوم بتحديثها سنويا إلى تسارع وتيرة الإصلاح التشريعي والإجرائي من قبل حكومات المنطقة التي طبقت نحو 120 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في مختلف المجالات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وأهمها؛ تأسيس الشركات، استخراج التراخيص، إنفاذ العقود، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين.
- وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال فقد طبقت الدول العربية نحو 19 إصلاحا عام 2011 سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة. وذلك حسبما جاء في تقرير عام 2012.

توصيات الإصلاح المطلوبة لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية:

بهدف استخلاص توصيات محددة في مجال تحسين بيئة أداء الأعمال في الدول العربية والتعرف بدقة على الإجراءات الإصلاحية المطلوبة سواء على صعيد الإجراءات أو الدول، تم تصميم جداول مقارنة لأداء الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية بمكوناتها الـ 39:

أولا: الإصلاحات المطلوبة على المستوى الإقليمي

- بمقارنة قيمة المتوسط العربي في المكونات الـ 39 للمؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال مع قيمة متوسط دول مجموعة OECD يمكننا تحديد مكونات بيئة أداء الأعمال التي تمثل أولوية إصلاحية للمنطقة العربية.

  وقد تم تحديد تلك المكونات بأنها المتوسطات العربية الأسوأ من متوسطات دول مجموعة OECD بنسبة تزيد عن 100% والملونة باللون الأحمر بدرجاته وهي كالتالي:
- يجب تخفيض تكاليف تأسيس المشروعات واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء والتي تبلغ متوسطاتها العربية 37.1% و321.4% و1785% من متوسط دخل الفرد في الدول العربية على التوالي مقارنة مع 4.7% و 45.7% و93% فقط في دول OECD.
- مطلوب خفض الحد الأدنى من رأس المال اللازم لتأسيس المشروع والبالغ متوسطه العربي 99.7% من متوسط دخل الفرد مقارنة بـ 14% فقط في دول OECD.
- ضرورة زيادة قوة الحقوق القانونية التي تحمي المقرضين والمقترضين عند الحصول على الائتمان وكذلك زيادة تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية لنسبة اكبر من السكان.
- مطلوب خفض الضرائب الأخرى خارج نطاق ضرائب العمل وضرائب أرباح الشركات.
- يجب خفض الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد في المنافذ العربية.
- ضرورة تقليص المدة اللازمة لتسوية حالات إفلاس المشروعات وزيادة نسبة المسترد من المبالغ المستثمرة.

ثانيا: الإصلاحات المطلوبة على المستوى القطري

- لاشك أن الدول العربية التي تقبع في ترتيب عالمي متأخر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2012 ستكون في وضع أكثر حاجة لإجراء إصلاحات عاجلة في المكونات ذات المستوى السيئ وذلك حتى تتمكن من تحسين ترتيبها العالمي وخصوصا مع وجود 13 دولة عربية ترتيبها يزيد عن الـ90 عالميا .
- تعرض المؤسسة ترتيب الدول العربية في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2012 و بطبيعة الحال على الدول العربية التي تقبع في ترتيب متدنٍ في مؤشر معين أن تسارع إلى تحسين ترتيبها في ذلك المؤشر الفرعي بالعمل على تحسين مكونات كل مؤشر فرعي وخاصة من جهة التوقيت والزمن اللازم والتكلفة.
- على سبيل المثال جدول مؤشر تأسيس المشروع يعرض المكونات الأربعة في كل مؤشر وأولها عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع حيث يبلغ متوسط عدد تلك الإجراءات في الدول العربية الـ

19 التي يرصدها المؤشر 8.2 إجراءات مقارنة مع 5 إجراءات فقط في دول مجموعة OECD، وفي هذا السياق توجد سبع دول عربية هي ؛ الجزائر، الكويت، فلسطين، جيبوتي ، العراق، السودان، تونس يزيد فيها عدد إجراءات تأسيس المشروع عن 8.2 إجراء بنسبة 20% أي ما يقرب من 10 إجراءات أي أن هذا المكون أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج لإصلاحات في هذا المجال.

الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي

- تعد الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المحور الثالث من المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ويقصد الضمانات الدولية التي تحمي المستثمرين في العالم بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص، وذلك في حالات عديدة منها عدم قدرة القوانين والتشريعات والإجراءات المحلية داخل الدول العربية على حماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر وإخلال الحكومات بتعاقداتها مع المستثمرين.
- تشير أحدث البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 48 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطراف إقليمية ودولية إلى أهمية الحماية التأمينية. حيث نجحت الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد في دعم ما يقرب من 8% من التجارة العالمية.
- شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2011 اتجاهات توسعية في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار في كافة أنواع المنتجات التأمينية وذلك لتلبية الطلب المتنامي مقروناً باستعداد هيئات الضمان لتحمل المخاطر في سبيل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم.
- تشير البيانات إلى أن مجمل الضمانات العالمية التي قدمها اتحاد بيرن، بلغ في نهاية عام 2011 حوالي 1.76 تريليون دولار، مقابل 1.5 تريليون دولار عام 2010، و1.36 تريليون دولار عام 2009، و1.51 تريليون دولار عام 2008 و1.32 تريليون دولار عام 2007.
- توزعت عمليات الضمان في العالم لعام 2011 ما بين 1.5 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1.26 تريليون دولار عام 2010)، و191 مليار دولار لائتمان الصادرات وللإقراض للمديين المتوسط والطويل (مقارنة بـ 173 مليار دولار عام 2010)، و77.6 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 65.4 مليار دولار عام 2010).
- ارتفعت قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 3.9 مليار دولار عام 2011 مقارنة بـ 3.4 مليار دولار عام 2010، وتوزعت التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل لعام 2011 ما بين 23% للمخاطر السياسية و69.5% للمخاطر التجارية و7.5% للإقراض.
- ارتفعت قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2011 لتبلغ 2.58 مليار دولار مقابل 2.57 مليار دولار عام 2010، وتوزعت التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل لعام 2011 ما بين 72.7% للمخاطر السياسية و26.7% للمخاطر التجارية و0.6% للإقراض.

التوزيع الجغرافي لقيمة الضمانات القائمة في العالم لعام 2011

- توزعت عمليات ضمان الاستثمار القائمة في العالم بنهاية عام 2011 والبالغ قيمتها نحو 197 مليار دولار ما بين دول العالمين الثاني والثالث بشكل رئيسي وهي روسيا 12.3% والصين 9.5% وبنسب اقل من 6% في كازاخستان وتركيا والهند واندونيسيا، وكذلك مصر بنسبة 3.6% ثم البرازيل وأوكرانيا وكذلك الولايات المتحدة بنسبة 3%، وأخيرا 46.5% لدول أخرى.
- توزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل القائمة في العالم بنهاية عام 2011 والبالغ قيمتها نحو 647 مليار دولار ما بين الدول الناشطة تجاريا وعلى وجه الخصوص من العالمين الثاني والثالث وتحديدا روسيا والصين وتركيا والهند واندونيسيا والبرازيل والمكسيك إلى جانب الولايات المتحدة من الدول المتقدمة فضلا عن الإمارات بنسبة 3.3% والسعودية بنسبة 2.6% من الإجمالي وأخيرا 60.3% لدول أخرى.
- توزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير القائمة في العالم بنهاية عام 2011 والبالغ قيمتها نحو 884 مليار دولار ما بين الدول المتقدمة والناشطة تجاريا بشكل رئيسي وخصوصا الولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب الصين والبرازيل بنسبة 48% من الإجمالي، فضلا عن 52% لدول أخرى.

صناعة الضمان في الدول العربية

- تشير الإحصاءات الواردة من 12 جهة عربية أعضاء في اتحاد أمان، إلى أن مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية الوطنية والإقليمية، بلغ نحو 7.3 مليارات دولار خلال عام 2010، مقابل 4.6 مليارات دولار في عام 2009، و5.4 مليارات دولار عام 2008.
- تشير الإحصائيات خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نجحت في تحقيق نمو مطرد في عملياتها من 505 ملايين دولار عام 2007 إلى نحو 1.44 مليار دولار عام 2011 ليصل في إجمالي الفترة إلى 4.9 مليارات دولار منها 3.6 مليارات لضمان ائتمان الصادرات وبنسبة 74.3% من الإجمالي و1.25 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 25.7% من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة.
- فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011 فتشير إحصاءات المؤسسة إلى أن السودان حلت في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 131.7 مليون دولار وبنسبة 31.5% من مجمل الالتزامات تليها الجزائر في المرتبة الثانية بقيمة 59.4 مليون دولار بنسبة 14.2% من الإجمالي ثم سورية في المرتبة الثالثة بقيمة 40 مليون دولار وبحصة تبلغ 9.6% ثم اليمن رابعا بقيمة 25.3 ملايين دولار وبنسبة 6.1% ثم الإمارات خامسا بقيمة 21.5 مليون دولار وبنسبة 5.1% في حين بلغت قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011 للدول غير العربية 61.5 مليون دولار وبنسبة 14.7% من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 6.2% من الإجمالي و4.2% لأفريقيا و2.4% لآسيا والبقية لأمريكا الشمالية وبقية دول العالم.

الجزء الأول: المكونات السياسية لمناخ الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

الجزء الأول: المكونات السياسية لمناخ الاستثمار

1.1 التطورات السياسية في الدول العربية:

يبدأ التقرير باستعراض موجز للتطورات السياسية الرئيسية الداخلية والخارجية التي حدثت على الصعيد العربي خلال عام 2011 وبداية عام 2012، قبل التطرق إلى تداعيات تلك التطورات على مناخ الاستثمار في المنطقة وتكوين صورة واضحة عن المستجدات والتطورات التي نجمت عن هذا التطور السياسي، ثم محاولة تحليل اثر تلك التطورات على مكونات مناخ الاستثمار المتعارف عليها دوليا.

1.1.1 التطورات السياسية على الصعيد الداخلي:

شهدت الدول العربية خلال العام 2011 أحداثا سياسية، متسارعة واستثنائية تمثلت في موجة من الثورات والانتفاضات والحراك الشعبي التي أسفرت في النهاية عن تغيرات في القيادات السياسية الحاكمة في أربع دول هي تونس ومصر وليبيا واليمن.

كما شهد العام إجراء **عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة** أتاحت لكل مكونات النسيج السياسي المشاركة بشكل أوسع في ثماني دول هي مصر، التي شهدت تشكيل 3 حكومات برئاسة أحمد شفيق ثم عصام شرف ثم كمال الجنزوري إضافة إلى 3 تعديلات وزارية، وتونس، بتشكيل 3 حكومات برئاسة محمد الغنوشي ثم الباجي قائد السبسي ثم حمادي الجبالي، وليبيا، بتشكيل حكومتين برئاسة محمود جبريل ثم عبد الرحيم الكيب، والأردن، التي شهدت تشكيل 3 حكومات برئاسة معروف البخيث ثم عون الخصاونة ثم فايز الطراونة، وسورية، تشكيل حكومة عادل سفر خلفا لحكومة محمد ناجي عطري، واليمن، تشكيل حكومة محمد سالم باسندوه، ولبنان، تشكيل حكومة نجيب ميقاتي خلفا لسعد الحريري، والكويت، تشكيل حكومة الشيخ جابر المبارك الصباح خلفا للشيخ ناصر المحمد الصباح.

وعلى **صعيد السلطة التشريعية**، فقد أجريت الانتخابات البرلمانية في سبع دول، هي مصر وتونس والمغرب والكويت والبحرين وسلطنة عمان والجزائر، وأسفرت عن تمثيل اكبر لقوى المعارضة في معظمها، ولاسيما التيارات الإسلامية، كما شهدت سورية انتخابات بلدية وبرلمانية بعد إقرار قانون جديد للانتخابات العامة والأحزاب، هذا إلى جانب إعلان قطر عن عزمها إجراء أول انتخابات برلمانية في تاريخها بحلول عام 2013، كما أعلنت السعودية عن السماح للمرأة بالترشح للانتخابات البرلمانية والبلدية.

وفيما يتعلق **بتعديلات الدستور والقوانين السياسية المهمة**، فقد شهدت ثماني دول تحركات متباينة المستوى تتمثل في إصدار المجلس العسكري الحاكم في مصر إعلانا دستوريا جديدا من 63 مادة، وقيام تونس بانتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد، كما شهد الدستور الأردني تعديلات وإضافات شملت 41 مادة. وفي نفس السياق، شهدت دساتير اليمن والمغرب وسورية والبحرين وليبيا تعديلات ومشاريع لصياغات جديدة.

وعرفت معظم الدول العربية تطورات متباينة على صعيد تعزيز الوفاق الوطني، بالإفراج عن المعارضين والسماح للمبعدين منهم بالعودة مقابل حدوث بعض التوترات والإضرابات العمالية والاحتجاجات والمعارك الفئوية والمناطقية. حيث بلغت الإضرابات الأهلية حدودها القصوى خلال فترة النزاع المسلح والتي أسفرت عن مقتل وإصابة ونزوح الآلاف في عدد من الدول مقابل إجراءات حكومية للتهدئة تمثلت في؛ زيادة الإعانات والعفو عن عدد من رموز المعارضة والدعوة لبدء حوار وطني. كما شهد السودان انفصال جنوبه كدولة مستقلة. في حين تصاعدت حدة الشحن الطائفي في دول أخرى.

وفي المقابل شهدت دولا أخرى اتجاها حكوميا لتعزيز الوفاق الوطني وتدعيم الجبهة الداخلية ففي دول مجلس التعاون الخليجي تم إقرار الحكومات لبرامج اجتماعية ضخمة لدعم المواطنين وتعديلات ايجابية في قوانين الحريات، كما تم في الأردن والمغرب تشكيل لجنة للحوار الوطني وتعديل الدستور، كذلك قامت الجزائر برفع حالة الطوارئ ومواصلة تنفيذ خطة شاملة تسهم في تحسين الأحوال المعيشية، وفي المقابل شهدت البحرين أحداثا تمت السيطرة عليها بإعلان حالة الطوارئ وتدخل قوات درع الجزيرة بالتزامن مع إعلان عفو عام عن عدد من المعارضين وبدء حوار للتوافق الوطني .

2.1.1 التطورات السياسية على الصعيد الخارجي:

وعلى صعيد العمل العربي المشترك، شهد العام 2011 العديد من الخطوات الجادة والأحداث المهمة والقمم واللقاءات التي استهدفت تعزيز العمل ومجابهة التحديات التي تواجه الدول العربية في عدد من المجالات ويمكن رصد أهم تلك الأحداث فيما يلي:

- انعقدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية في مدينة شرم الشيخ المصرية وجددت التزامها بتنفيذ مشروعات الربط البري والكهربائي والبحري والالكتروني العربي، وإعداد قانون جمركي عربي موحد واستكمال توحيد جداول التعرفة الجمركية قبل نهاية عام 2012، تمهيدا للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام 2015، وانتهاء بتحقيق السوق العربية المشتركة عام 2020. كما أقرت عقد القمة التنموية المقبلة في الرياض عام 2013.

- تبنى قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام قمتهم الـ 32 في الرياض مقترحاً سعودياً بالانتقال من مرحلة التعاون بين دول المجلس إلى مرحلة الاتحاد، وصدر عن القمة بيان ختامي أفاد بأن قادة المجلس قرروا إنشاء صندوق خليجي للتنمية، يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في الأردن والمغرب بمبلغ 2.5 مليار دولار لكل دولة. وبحث القادة في التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس إصدار 2012، والعمل بها اعتبارا من يناير 2012، وفي مختلف مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك ومكافحة الإرهاب.

- اجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة العربية في مجالات متنوعة، إضافة إلى العشرات من الاجتماعات بمشاركة الوزراء وكبار المسئولين في إطار العديد من منظمات العمل العربي المشترك لمناقشة قضايا التعاون في مجالات معينة ومنها؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (الأيكتو)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو).

- العديد من الاجتماعات في إطار التكتلات الإقليمية ومنها مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الملتقيات والاجتماعات للاتحادات والتنظيمات العربية الرسمية وشبه الرسمية في مختلف المجالات ولاسيما في المجالات الاقتصادية والثقافية.

كما **شهدت العلاقات العربية البينية** تطورات ايجابية، من أهمها:

- تعزيز مصر لعلاقاتها مع فلسطين بفتح معبر رفح الحدودي بشكل شبه دائم ورعايتها لاتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، كما تقدمت علاقتها بالسودان بزيارات متبادلة لمسئولي البلدين واجتماع اللجنة العليا المشتركة وتنسيق المواقف تجاه قضية مياه النيل. وفي المقابل شهد العام في بدايته فتوراً نسبياً في العلاقة مع دول الخليج ولاسيما مع السعودية والإمارات والكويت على خلفية تغيرات المواقف السياسية وبعض التصريحات الإعلامية المتبادلة التي نجم عنها سحب الرياض لسفيرها من القاهرة بشكل مؤقت، إلا انه سرعان ما زال الفتور بزيارات متبادلة لكبار مسئولي البلدين أكدت على مواصلة تعزيز العلاقات في مختلف المجالات عبر تحركات فاعلة على الأرض.

- أما السعودية فقد عززت علاقتها مع اليمن والأردن والمغرب وليبيا في حين تعززت علاقتها بشكل كبير مع البحرين التي دعم مجلس التعاون استقرارها بقوات درع الجزيرة

وبمساعدات قيمتها 20 مليار دولار، وشاب علاقات الرياض بعض الهدوء مع مصر وتونس في حين تراجعت مع العراق ولبنان وتوترت مع دمشق إلى حد سحب السفير السعودي من سورية على خلفية ما تشهده من أحداث.

- وحافظت سورية على علاقتها الطيبة مع لبنان وتعززت بشكل كبير مع العراق بزيارات متبادلة لكبار المسئولين في البلدين وإلغاء تأشيرات الدخول وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات إستراتيجية واقتصادية مختلفة كما شهدت بعض التحسن مع الجزائر وموريتانيا، في مقابل فتور علاقتها مع الأردن وتونس ومصر وتدهورها مع دول الخليج بعد استدعائهم لسفرائهم في دمشق على خلفية موقف النظام من التحركات الشعبية المناهضة له.

- وشهدت العلاقات العراقية – الكويتية تحسنا بأول زيارة لرئيس حكومة كويتي هو الشيخ ناصر المحمد الصباح إلى بغداد منذ عام 1990 لتهدئة الأجواء بسبب شروع الكويت في بناء ميناء مبارك وعدد من القضايا العالقة، كما تعززت العلاقات مع الأردن بفتحها قنصلية في إقليم كردستان.

- أما ليبيا فقد تحسنت علاقات النظام الحاكم الجديد مع مختلف الدول العربية ولاسيما تونس والسودان ومصر ودول الخليج وعلى الأخص قطر، مقابل توتر مع سورية والجزائر في البداية سرعان ما هدأت حدته بعد اعتراف الأخيرة بالمجلس الوطني الانتقالي.

- كما برزت قطر بدورها الفاعل على المستويين الإقليمي والدولي في ملفات اليمن وسورية وليبيا، مع استمرار التحسن في علاقتها مع البحرين والإعلان عن مشروع جسر يربط البلدين.

وشهدت العلاقات العربية مع دول الجوار تباينا نسبيا مثلما توضحه التطورات التالية:

- واصلت تركيا مساعيها لتعزيز علاقاتها العربية بحضور لافت وفعال في القضايا العربية فقد حسنت علاقتها مع مصر وليبيا وتونس بمواقفها الداعمة وزيارة رئيس وزرائها ومسئوليها كما واصلت تعزيز علاقتها مع دول الخليج، وفي المقابل توترت علاقتها مع سورية على خلفية موقفها المعارض للنظام السوري ودعمها للحركات الاحتجاجية وإيواء الفارين، كما شاب علاقتها مع العراق بعض التوتر نتيجة عملياتها ضد الأكراد في الشمال العراقي.

- أما إيران فلم تشهد علاقاتها تحسنا إلا مع سورية والعراق والى حد ما مصر، في مقابل توتر مع دول الخليج بسبب الموقف من أحداث البحرين، وسحب الكويت لسفيرها من طهران بشكل مؤقت على خلفية اتهامات لعناصر بالتجسس، هذا إلى جانب اتهام الولايات المتحدة لطهران بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن.

- وشهدت العلاقات العربية مع أفريقيا تذبذبا، حيث هدأت حدة التوتر بين مصر والى حد ما السودان، من جهة، ودول حوض النيل ولاسيما إثيوبيا، من جهة أخرى، على خلفية عزم إثيوبيا بناء سد على نهر النيل خصوصا بعد زيارات متبادلة لرئيسي حكومة أثيوبيا ومصر، وفي المقابل توترت علاقات السودان بدولة الجنوب الجديدة وتجددت الاشتباكات المسلحة على خلفية استمرار القضايا الخلافية، ونزعة الأخيرة لتعزيز علاقتها مع إسرائيل.

- **أما على الصعيد الدولي**، فقد شهدت العلاقات العربية-الدولية تطورات عديدة جاءت في معظمها ايجابية خلال العام 2011 وخصوصا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، وكذلك مع الدول النامية. كما عرفت علاقة المنظمات الدولية مع المنطقة تحسنا مع معظم الدول، وخصوصا مع فلسطين، التي نالت اعترافا بدولتها من قبل اليونسكو، وليبيا، التي لاقت دعما لثورتها من قبل تحالف دولي من 40 دولة ومجلس الأمن الذي أصدر القرار 1973 بفرض منطقة حظر طيران، والسودان، الذي شهد إقرار مجلس الأمن لقوة جديدة في منطقة آبيي النفطية الحدودية، وقمة الثماني التي قررت دعم دول الربيع العربي بنحو 38 مليار دولار، وذلك في مقابل توتر علاقات سورية مع المجتمع الدولي وخصوصا الأمم المتحدة وغالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2.1 تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار:

يترتب على الحراك الشعبي، أيا كانت درجته، مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها، من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار، سلباً أو إيجاباً، حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات وقراراتها على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما، فقد يكون سلبيا على المدى القصير، وربما يتبدل ليصبح ايجابياً على المدى المتوسط أو الطويل والعكس صحيح. وتؤكد الدراسات والأدبيات السياسية والاقتصادية تجاوز تأثير نتائج مثل هذا النوع من الحراك السياسي حدود الدولة، واحتمالية انتقال تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى دول الجوار مما يبرز أهمية دراسة وتحليل تأثير هذه الأحداث على المستوى الإقليمي. وفيما يلي استعراض لأبرز الآثار الناجمة عن التطورات السياسية في المنطقة على بيئة ومناخ الاستثمار:

- **ضبابية في الأطر القانونية والإجراءات والتشريعات:** نجم عن الحراك الشعبي درجات متفاوتة من تغييرات في تشكيلة الحكومات والقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية، تسببت بشكل أو بآخر في حدوث ضبابية في الأطر التشريعية والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون واتخاذ القرارات ذات الصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستثمار الخاص عموما والأجنبي على وجه الخصوص.

- **التوترات الأمنية:** التطورات السياسية الأخيرة نجم عنها كذلك غياب الأمن، في بعض الأحيان، وما يترتب عليه بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات الأمني واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته والتي بالطبع تنعكس سلبا على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام.

- **الاضطرابات العمالية الفئوية:** ينجم عنها تداعيات معظمها سلبي، وتتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل، والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء العاملين على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضا الوظيفي ومعدلات الإنتاجية.

- **الموقف من القطاع الخاص:** قد تؤدي التحولات السياسية لتغير موقف النظام الجديد من القطاع الخاص بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة تحركات تشمل القطاع الخاص في دول الحراك، وخصوصا المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة، وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص، وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع الخاص، ومدى حيادية القضاء المحلي والقدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال، ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليته. كذلك ترافق مع التحولات السياسية الأخيرة إجراءات ضد بعض المستثمرين بدعوى محاربة الفساد شملت سحب مشاريع وأراض وغيرها من بعض المستثمرين، مراجعة الامتيازات المالية التي كان يحصل عليها بعض المستثمرين، وعمليات تجميد الأرصدة الخارجية لعدد من المسئولين ورجال الأعمال. تتوقف طبيعة نتائج تلك الإجراءات على مدى عدالتها والتزامها بالقانون وإن كانت في الغالب ستنعكس سلبا في المدى القصير، وإيجابا في المدى المتوسط والطويل بحسب قدرتها على توفير موارد إضافية للحكومات تسهم في تحسين عدد من المؤشرات، فضلا عن خفض تكلفة الفساد على مناخ الأعمال في المستقبل.

- **التأثيرات الإقليمية:** حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود، سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول؛ حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية، وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم.

1.2 .1 وضع الدول العربية في تقارير التقييمات السيادية الدولية:

يعبر هذا المحور عن نظرة العالم الخارجي وتقييمه لما يحدث في الدول العربية على الصعيد السياسي عبر محورين رئيسيين هما: التقييمات السيادية الدولية وتقارير المخاطر القطرية الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة.

يعتبر التقييم الائتماني السيادي للدول من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار والتبادل التجاري من قبل المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال والشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات. وتسعى جميع الدول وخاصة النامية بما فيها الدول العربية إلى الحصول على تصنيفات ائتمانية سيادية مرتفعة، حدها الأدنى تصنيف «درجة الاستثمار»، مع محاولة تجنب الحصول على تصنيفات متدنية تبدأ من «درجة المضاربة» فأقل. كما يعد التصنيف من قبل وكالات التصنيف العالمية بمنزلة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياساً لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين، أو بمعنى آخرلتحديد مخاطر عدم سداد المقرض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض و فوائده) للمقترض (حامل السند).

هذا ويجدر التذكير بأنه يوجد نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80%من سوق التصنيف العالمي، وهما وكالة موديز ووكالة ستاندرد أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تهيمن على 14%من سوق التصنيف العالمي المقدرة قيمته بنحو 250 مليار دولار. فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6% من حجم السوق. وكثيراً ما أثار هذا الاحتكار الثلاثي لسوق وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكثير من علامات الاستفهام حول غياب المنافسة.

إن أبرز العناصر التي تركز عليها وكالات التصنيف في تقييمها للملاءة الائتمانية للمؤسسات المالية هو احتمالية العجز في الوفاء بالالتزامات المالية للغير أو العجز في تحصيل الديون من الغير سواء في المدى الزمني الطويل أو القصير. بمعنى آخر، تستقرئ وكالات التصنيف أمرين أساسيين في عملية التقييم، هما السعة والقدرة على السداد. فعند تساوي جميع المعطيات والظروف، فإن التقييم العالي للمؤسسات المالية يعكس سعة وقدرة تلك المؤسسات على الالتزام بسداد ديونها لدى الغير أو تحصيل ديونها من الغير، وهذا يعكس من ناحية أخرى قدرة المؤسسة المالية على الصمود بنجاح أمام الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي القدرة على تمييز المؤسسات المالية الناجحة ذات الملاءة المالية الجيدة والتي تعمل وفق خطة إستراتيجية واضحة المعالم عن تلك المؤسسات المالية الهزيلة.

وخلال عام 2012 حصلت 7 دول عربية فقط على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميعي الدولي، مقارنة مع 8 دول عربية في تقارير العام السابق، و12 دولة عربية خلال الفترة ما قبل عام 2009، وذلك بعد خروج دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل دخول دولة عربية واحدة عام 2010، وهي سورية. حيث يصدر التقرير فصليا عن مؤسسة الفايننشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لأهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

يستمد التصنيف الائتماني السيادي أهميته المحورية من العناصر التالية:

على مستوى الاقتراض الدولي:

- يحدد التصنيف الائتماني لدولة ما سقفاً أعلى لا يمكن تجاوزه بالنسبة للتصنيف الائتماني الذي يمكن أن تحصل عليه المصارف والمؤسسات والشركات العاملة داخل تلك الدولة، ومن ثم يؤثر على تكلفة التمويل اللازم لاحتياجات تلك الكيانات الاقتصادية.
- يحدد التصنيف الائتماني إمكانية حصول الدولة ومؤسساتها على القروض الدولية بأدواتها المختلفة، من أسواق رأس المال العالمية. فالعديد من المقرضين حول العالم يتخذون قرارات منح القروض بناءاً على التصنيف الائتماني الممنوح للدولة ومؤسساتها .
- تحديد تكلفة الاقتراض الخارجي بأدواته المختلفة سواء المباشرة رغم تضاؤل حصتها في رأس المال المتدفق إلى الدول النامية، أو غير المباشرة خصوصا مع انتشار ظاهرة إصدار الدول سندات دولارية سيادية في الأسواق العالمية لرأس المال. حيث لعب التصنيف الائتماني السيادي دوراً جوهرياً في تحديد هامش سعر فائدة الإقراض فوق سعر فائدة الليبور على القروض المصرفية المشتركة المقدمة للدول النامية خلال العقدين الأخيرين.

على مستوى الاستثمار الأجنبي:

يعتمد المستثمر الدولي في بناء محفظة استثماراته على التصنيف الائتماني السيادي الممنوح للدول حول العالم وكذلك على التصنيف الائتماني الممنوح للمصارف والمؤسسات والشركات التي تعمل بها والأدوات المالية المصدرة عن تلك الكيانات الاقتصادية، خصوصا وان التصنيف السيادي يمثل تقييما محايدا وموثقا لمدى مرونة مناخها الاستثماري وبيئة ممارسة أعمالها وخاصة فيما يتعلق بجواز حق ملكية الأجانب وكذلك مدى السماح بتحويل رأس المال المستثمر وعوائده، إضافة إلى قدرة الدولة على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها، خصوصا مع تزايد حصة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات محفظة الأوراق المالية في تدفقات رأس المال العالمية.

على مستوى التجارة الخارجية:

- العديد من المصدرين حول العالم يتخذون قرارات تنفيذ المعاملات الدولية بناءاً على التصنيف الائتماني الممنوح لدولة المستورد، وكذلك الجهة التي تقوم بالاستيراد.
- من خلال مراجعة التصنيف السيادي الصادر عن ابرز وكالات التصنيف الدولية لعدد من الدول العربية، يتضح ما يلي (جدول رقم (1)).
- يلاحظ أن 10 دول عربية من إجمالي 17 دولة ترصدها وكالات التصنيف الدولية طالتها عمليات المراجعة والخفض للتقييمات السيادية، غالبيتها العظمى شهدت أحداثا سياسية وحراكا شعبيا بدرجات متفاوتة.
- دولتان عربيتان شهدتا تحسنا في تصنيفهما السيادي خلال الفترة، حيث رفعت ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت من AA- مستقر إلى AA مستقر، كما رفعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية EIU تصنيف قطر من A مستقر إلى AA مستقر.
- جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة قامت بمراجعة بل وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، تراوح ما بين 6 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز، و5 دول لموديز، و4 دول لفيتش، و3 دول بالنسبة لكابيتال انتليجنس و8 دول لـ EIU.
- تراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لإحدى الدول العربية، ودرجة واحدة بالنسبة للعديد من البلدان السابق ذكرها.

التغييرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الأحداث السياسية الأخيرة										
ستاندرد آند بورز		موديز		فيتش		كابيتال انتليجنس		EIU		
منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	الدولة
مستقر AA	مستقر AA	مستقر Aa2	مستقر Aa2	-	-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر A	مستقر AA	قطر
مستقر AA-	مستقر AA	سلبي Aa2	سلبي Aa2	مستقر AA	مستقر AA	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر A	مستقر A	الكويت
مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر Aa3	مستقر Aa3	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر BBB	مستقر BBB	السعودية
مستقر A	سلبي A	A2	A2	-	-	مستقر A	مستقر A	مستقر A	مستقر A	عمان
مستقر A	سلبي BBB	سلبي Baa1	مستقر A3	مستقر A	سلبي BBB	مستقر A	سلبي BBB+	مستقر BBB	مستقر BB	البحرين
مستقر BBB-	مستقر BBB-	Ba1	Ba1	مستقر BBB-	مستقر BBB-	مستقر BBB-	مستقر BBB-	مستقر BB	مستقر B	المغرب
مستقر BBB	مستقر BB	سلبي Baa3	مستقر Baa2	مستقر BBB	سلبي BBB-	مستقر BBB	مستقر BBB	مستقر BBB	مستقر B	تونس
مستقر BB	سلبي BB	سلبي Ba2	Ba2	-	-	مستقر BB	مستقر BB	مستقر B	مستقر CC	الأردن
ايجابي B	ايجابي B	B1	مستقر B1	مستقر B	مستقر B	مستقر B	مستقر B	مستقر CCC	مستقر CCC	لبنان
مستقر BB+	سلبي B	سلبي B1	مستقر Ba1	مستقر BB+	سلبي B+	مستقر BBB-	سلبي BB+	مستقر BB	مستقر CCC	مصر
-	-	Aa2	Aa2	-	-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر BB	مستقر BB	الإمارات
مستقر A-	-	-	-	مستقر BBB+	مستقر B	-	-	مستقر BB	مستقر B	ليبيا
-	-	-	-	-	-	مستقر B	سلبي B-	مستقر CC	مستقر CC	اليمن
-	-	-	-	-	-	مستقر BB-	-	مستقر B	مستقر CC	سورية
-	-	-	-	-	-	-	-	مستقر BB	مستقر BB	الجزائر
-	-	-	-	-	-	-	-	مستقر CC	مستقر CCC	العراق
-	-	-	-	-	-	-	-	مستقر C	مستقر C	السودان

المصدر: المواقع الشبكية لمؤسسات التقييم الدولية، بتاريخ 19 يوليو 2012.

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجميعي الدولي الذي يحتسب كمعدل تجميعي للتقييم السيادي للبلد وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتليجنس، ووكالة را يتنج اند انفسمنت انفورميشن اليابانية) ويحتسب من إجمالي 16 درجة تعدل أفضل كلما انخفضت وأسوأ كلما ارتفعت ويمكن توزيع تصنيف الدول العربية السبع الواردة في التقييم السيادي الموحد كالآتي (جدول رقم 2):

- أربع دول (تونس، المغرب، الأردن، مصر) حصلت على درجة مضاربة، درجة مخاطر متوسطة، مع عدم استقرار يؤثر في القدرة على سداد الالتزامات في مواعيد الاستحقاق ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى.
- دولتان هما (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

أما فيما يتعلق بتقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقييم السيادي، فقد قيمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر، 69 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي (جدول رقم 3):

التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2012/03/31

التسلسل	الدولة	التقييم التجميعي الموحد		تفسير درجة المخاطرة
		Dec-2010	Mar-2012	
1	تونس	8	10	درجة المخاطر متوسطة،عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
2	المغرب	10	10	
3	الأردن	11	12	
4	مصر	10	14	
5	لبنان	14	15	درجة المخاطر عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
6	اليمن	15	16	
7	ليبيا	8	--	
8	سورية	13	--	

المصدر: Markets, Issue 2, 2012 Data Credit Ratings - Emerging Interactive

ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميعي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتليجنس، ووكالة رايتنج اند انفسمنت انفورميشن اليابانية).

2.2.1 وضع الدول العربية في تقارير المخاطر القطرية

تبنى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية والمالية، والحرية الاقتصادية، والمديونية وتوافر التمويل. وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد يذكر من أهمها: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ومؤشر وكالة دان أند برادستريت، ومؤشر اليورومني، مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية[1] من خلال الدليل

1- The Political Risk Serviees (PRS) group

الدولي للمخاطر القطرية[1] منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 محددات فرعية هي:

تقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الأردن	12	1	5	18
مصر	10	-	1	11
تونس	10	3	3	16
لبنان	7	-	2	9
المغرب	5	1	4	10
اليمن	4	-	-	4
الجزائر	-	-	1	1
الإجمالي	**48**	**5**	**15**	**69**

المصدر: Markets, Issue 2, 2012 Data Credit Ratings - Emerging Interactive

- مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يندرج فيه 12 متغيراً هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية).

- مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف).

- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي).

- وبحسب هذا المؤشر، جاء تقييم وتصنيف الدول العربية في يونيو 2012 كالآتي:

- 4 دول عربية هي سلطنة عمان والإمارات وقطر والسعودية حصلت على درجة مخاطر منخفضة جداً (من 80 إلى 100) (باللون الأخضر الداكن).

1- International Country Risk Guide (ICRG)

- 5 دول عربية هي الكويت وليبيا والبحرين والجزائر والمغرب حصلت على درجة مخاطر منخفضة (من 70 إلى 79.9) (باللون الأخضر).
- 4 دول عربية هي الأردن وتونس لبنان ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى 69.9) (باللون الأصفر).
- 3 دول عربية هي العراق واليمن وسورية حصلت على درجة مخاطر مرتفعة (من 50 إلى 59.9) (باللون الأحمر).
- دولتان هما السودان والصومال حصلتا على درجة مخاطر مرتفعة جدا (من 0 إلى 49.9) (باللون الأحمر الداكن).
- وبمقارنة قيم المؤشر بين عامي 2010 و 2012، يتبين ما يلي (جدول رقم 4):
- 6 دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت؛ الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، لبنان، العراق ، الصومال (الموجود أمامها علامة √).
- شهدت 11 دولة عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها (الموجود أمامها علامة ×)
- في حين حافظت الجزائر على نفس تقييمها.

ثانياً: مؤشر وكالة دان أند براديستريت للمخاطر القطرية

يقيس مؤشر وكالة دان أند براديستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة.

ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلاً من المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية/ سياسة الدول الداخلية/ استقرار الوضع السياسي والاجتماعي/ السياسة الخارجية)، والمخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير/ هيكل أسعار الفائدة/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي/ معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، والمخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية/ وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي/ احتمالات العجز عن سداد الديون/سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي/ السياسة الضريبية/ استقرار القطاع المصرفي/ الفساد).

كما يقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7، ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات من المخاطرة يشار لها بالأحرف a وb وc وd، باستثناء المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدول الحاصلة على 1a هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة.

ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية التي جاء تصنيفها في مارس عام 2012 كالتالي:

- 6 دول عربية هي قطر تليها السعودية والإمارات وسلطنة عمان ثم الكويت والمغرب حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا (باللون الأخضر الداكن).
- دولتان عربيتان هما البحرين والأردن حصلتا على درجة مخاطر منخفضة (باللون الأخضر).
- 4 دول عربية هي تونس ثم لبنان ثم الجزائر ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة (باللونين الأصفر).
- 3 دول عربية هي العراق واليمن والسودان حصلت على درجة مخاطر مرتفعة (باللون الأحمر).
- دولتان عربيتان هما ليبيا وسورية حصلتا على درجة مخاطر مرتفعة جداً (باللون الأحمر الداكن).

وبمقارنة المؤشر بين عامي 2010 و 2011، يتبين ما يلي (جدول رقم 4):

- تراجعت 14 دولة عربية في التصنيف بنهاية مارس 2012 مقارنة بتصنيفها في المؤشرفي ديسمبر 2010 (الموجود أمامها علامة ×).
- 3 دول عربية هي العراق واليمن والصومال حافظت على نفس تصنيفها خلال الفترة (الموجود أمامها علامة !).

ثالثاً : مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية .

يتكون المؤشر من العناصر التسعة التالية بأوزان نسبية محددة بين قوسين:

- المخاطر السياسية (25%)،
- الأداء الاقتصادي (25%)،
- مؤشرات المديونية (10%)،
- متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته (10%)،
- التقييم الائتماني للقطر (10%)،
- توافر الائتمان المصرفي (5%)،
- توافر التمويل للمدى القصير (5%)،
- النفاذ لأسواق رأس المال (5%)،
- معدل الخصم عند التنازل (5%).

ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر فيها.

وقد جاء تقييم الدول العربية في ابريل 2012 كالآتي (جدول رقم (4)):

- 5 دول عربية هي بالترتيب قطر ثم الكويت ثم سلطنة عمان ثم السعودية ثم الإمارات حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا (باللون الأخضر الداكن).
- دولة عربية واحدة هي البحرين حصلت على درجة مخاطر منخفضة (باللون الأخضر الفاتح).
- 6 دول عربية هي المغرب والأردن وتونس ثم لبنان والجزائر ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة (باللون الأصفر).
- 5 دول عربية هي العراق والسودان وسورية وليبيا واليمن حصلت على درجة مخاطر مرتفعة (باللون الأحمر).
- 3 دول هي الصومال وجيبوتي وموريتانيا حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جدا (باللون الأحمر الداكن).

رابعاً: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. يستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة

الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

ويميز دليل المؤشر بين درجتين هما:

درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:

- (A1) البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.
- (A2) احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.
- (A3) بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
- (A4) سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.
- درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:
  - B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.
  - C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً.
  - D ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية صنفت في يونيو عام 2012 كالتالي:

- 4 دول عربية هي قطر والكويت ثم الإمارات وسلطنة عمان حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا (باللون الأخضر الداكن).
- 6 دول عربية هي السعودية والبحرين والجزائر والمغرب والأردن وتونس حصلت على درجة مخاطر منخفضة (باللون الأخضر).
- 4 دول عربية هي لبنان ومصر وجيبوتي وموريتانيا حصلت على درجة مخاطر مرتفعة (باللونين الأصفر والبرتقالي).

- 5 دول عربية هي ليبيا والعراق واليمن وسورية والسودان حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جدا (باللون الأحمر الداكن).

وبمقارنة المؤشر بين يناير 2011 و ابريل 2012، يتبين ما يلي (جدول رقم 4):

- تراجعت 4 دول عربية في التصنيف بنهاية ابريل 2012 مقارنة بتصنيفها في المؤشر في يناير 2011 (الموجود أمامها علامة ×).
- 15 دولة عربية حافظت على نفس تصنيفها خلال الفترة (الموجود أمامها علامة).

وعلى الرغم من وجود علاقة دقيقة بين التقييم الائتماني لدولة ما والمتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية السائدة في تلك الدولة، فإن الواقع العملي يشير إلى حقيقة مؤداها أن تقديرات خبراء تحليل المخاطر القطرية في وكالات التصنيف العالمية تلعب دورا هاما في تقييم بعض المتغيرات غير الكمية مثل تقييم درجة الاستقرار السياسي وكذلك في تحديد وتوزيع الأوزان والأهمية النسبية لمختلف المتغيرات الداخلة في تكوين نظام التصنيف المطبق. الأمر الذي دفع جهات ذات صلة لمطالبة وكالات التصنيف العالمية بتوحيد منهجيات عمل تلك الوكالات وإنشاء جهة دولية تضطلع بمراقبتها وخاصة مع نشوب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة وظهور براهين عدة تثبت وقوع بعضها في أخطاء فنية جسيمة أدت إلى خسائر ضخمة على المستوى الدولي والعالمي.

لاشك أن التطورات السياسية المستمرة في عدد من الدول العربية انعكست بطبيعة الحال على البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بشكل عام، وخاصة أنها بلغت حدودها القصوى بتحقق ثورات في دول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن.

وعلى الرغم من صعوبة استخلاص النتائج والدروس لعدم اكتمال الصورة وتواصل الأحداث بمختلف مراحلها وأشكالها، فإنه يمكن حصر الأحداث الرئيسية وأبعادها المختلفة وكذلك تداعياتها المحتملة وآجال تأثيرها وقنوات تأثيرها.

وبطبيعة الحال، تختلف الآثار المترتبة على تلك الأحداث من دولة إلى أخرى، سلباً وإيجاباً، وذلك وفقاً لهيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبيعة التكوين المؤسسي والتغيرات التي تشهدها الدولة، محلياً وخارجياً، ومدى مناسبة ردود أفعالها وسرعتها التي يجب أن تتنبأ بدقة بالأحداث المحيطة بها بل وتسبقها. كما ستختلف درجة تأثير تلك الأحداث على المدى القصير والمتوسط والطويل خصوصا وان طبيعة الأثر وحجمه وطريقة حسابه تختلف من مرحلة إلى أخرى، والاهم من ذلك أن حساب الأثر يستلزم رصد كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالتطورات الحادثة على أرض الواقع، أيا كانت طبيعتها وحجمها.

وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2010 - 2012

م	الدولة	1 المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS		التغير	2 دان اند براد ستريت			3 مؤشر اليوروموني للتقويم القطري	4 الكوفاس		التغير
		140 دولة Dec-10	140 دولة Jun-12		132 دولة Dec-10	133 دولة Mar-12	التغير	186 دولة Apr-12	165 دولة Jan-11	157 دولة Jun-12	
1	سلطنة عمان	81.5	83.5	✓	3a	3c	✗	66.98	A3	A3	!
2	الإمارات	81.3	82.8	✓	2d	3c	✗	61.74	A3	A3	!
3	قطر	82.0	81.0	✗	2a	3a	✗	74.26	A2	A2	!
4	السعودية	80.3	81.0	✓	3a	3b	✗	64.81	A4	A4	!
5	الكويت	82.5	79.8	✗	3b	3d	✗	70.17	A2	A2	!
6	ليبيا	80.5	75.5	✗	5a	7	✗	24.07	C	D	✗
7	البحرين	78.3	74.8	✗	2d	4a	✗	53.90	A3	A4	✗
8	الجزائر	72.0	72.0	!	5b	5c	✗	40.01	A4	A4	!
9	المغرب	72.3	70.5	✗	3b	3d	✗	48.52	A4	A4	!
10	الأردن	69.5	67.8	✗	3d	4b	✗	46.86	B	B	!
11	تونس	72.8	64.3	✗	2c	5a	✗	49.81	A4	A4	!
12	لبنان	59.8	61.8	✓	4d	5b	✗	42.74	C	C	!
13	مصر	65.3	60.3	✗	3c	5d	✗	39.11	C	B	✗
14	العراق	58.3	59.5	✓	6d	6d	!	29.85	D	D	!
15	اليمن	61.8	57.8	✗	6d	6d	!	22.90	D	D	!
16	سورية	67.3	54.0	✗	5a	7	✗	24.27	D	C	✗
17	السودان	52.0	46.0	✗	6d	6d	!	26.98	D	D	!
18	الصومال	37.3	41.3	✓	-	-		13.85	-	-	
19	جيبوتي	-	-		-	-		7.72	C	C	!
20	موريتانيا	-	-		-	-		5.62	C	C	!
21	فلسطين	-	-		-	-		-	-	-	
عدد الدول العربية في المؤشر		18			17			20		19	

المصادر:

Interactive Data Credit Ratings - Emerging Markets, Issue 2, 2012
The Coface, Country Risk and Economic Research website
The PRS Group, ICRG, June 2012
Euromoney website

ويتوقع اختلاف تأثير هذه التطورات على مناخ الاستثمار في المنطقة وفقاً للآجال المحتملة لتداعيات هذه التطورات السياسية. فعلى المدى القصير، هناك تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فمثلا سوف يتراجع عدد الشركات الجديدة ويتم تأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية. كما سوف تتأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربية نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامة. وعلى المدى المتوسط، قد تشهد تلك الدول تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي والمتمثلة في معدلات النمو والصادرات والعائدات من الأنشطة الخدمية مثل السياحة، وكذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة، وما يصاحب ذلك من تراجع في قيم الأصول بأنواعها. أما على المدى الطويل، ربما ستكون الصورة أكثر إشراقا مع نجاح الحراك الشعبي في تسريع وتيرة ورفع سقف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ستصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار سواء في تلك الدول أو الدول العربية الأخرى في المنطقة التي ستقوم بتسريع وتيرة إصلاحاتها طوعا لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك وبما سيصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة برمتها.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

Serving Arab investors and exporters for nearly four decades	نحو أربعة عقود في خدمة المستثمرين والمصدرين العرب	
Establishment of Dhaman	نشأة المؤسسة	1974
Dhaman starts offering Investment Insurance against political risks	إنشاء النظام العربي لضمان الاستثمار	1975
First publication of the annual report "Investment Climate in Arab Countries"	إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية	1985
Dhaman starts offering Export Credit Insurance against political and commercial risks	إنشاء النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات	1986
USD 100 million capital increase	زيادة رأس مال المؤسسة بـ 100 مليون دولار أمريكي	2000
Dhaman launches the cross border Leasing Insurance Policy.	إصدار عقد جديد لتأمين الإيجار عبر الحدود	2005
Dhaman launches the Confirmed Letter of Credit Insurance Policy	إصدار عقد جديد لتأمين خطابات الاعتماد المعززة	2006
Dhaman extends its underwriting criteria to cover non Arab investments in Arab countries and expatriates investing in their home countries	توسيع نطاق التأمين ليشمل الاستثمارات غير العربية المنفذة في الدول العربية واستثمارات المغتربين في دولهم	2007
Dhaman receives its first counterparty credit rating "AA-,stable" by Standard & Poor's	حصول المؤسسة على أول تصنيف ائتماني لها "AA- مستقر" من قبل ستاندرد أند بورز S&P	2008
Dhaman plays a leading role in establishing Aman Union, the Union of Arab and Islamic ECAs.	إنشاء اتحاد هيئات الضمان العربية والإسلامية "اتحاد أمان"	2009
Dhaman launches the Factoring Insurance Policy	إصدار عقد تأمين التخصيم	2010
Dhaman starts providing Domestic Credit Insurance within members countries	إضافة خدمة تأمين ائتمان التجارة المحلية للدول الأعضاء	2011
Standard & Poor's reaffirms Dhaman's "AA, stable" rating	ستاندرد أند بورز S&P تثبت التصنيف الائتماني المرتفع للمؤسسة للعام الثالث على التوالي بدرجة AA مستقر	2012
Dhaman extends its underwriting criteria to cover: • Existing investment projects, • Exports of capital goods and commodities from non member countries to member countries	توسيع نطاق التأمين ليشمل: • الاستثمارات القائمة، • صادرات السلع الرأسمالية والاستراتيجية من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء	2012

الجزء الثاني: المكونات الاقتصادية والاجتماعية

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

الجزء الثاني: المكونات الاقتصادية والاجتماعية

1.2 المكونات الاقتصادية

تشهد المنطقة العربية تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة وعميقة في الآن نفسه غيرت ولازالت تغير في معالم الصورة الإجمالية والتفصيلية للعالم العربي أو على الأقل لمجموعة من دول المنطقة. وفي ظل هذه المرحلة الحساسة، تبرز أهمية التعرف على ملامح تلك الصورة من خلال المتغيرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عامة عما شهده الاقتصاد والمجتمعات العربية من تحولات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والتوقعات الأولية لما يمكن أن يشهده العقد الثاني من هذا القرن من تطورات.

وفي هذا السياق، تم انتقاء عدد من أهم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي ورصد تطورها خلال العقد الأول من القرن الحالي ومحاولة استشراف آفاقها المستقبلية. وقد تم رصد مجموعتين من المكونات الخاصة بمناخ الإستثمار، تعنى المجموعة الأولى بتقييم الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتتطرق المجموعة الثانية إلى المكونات الاجتماعية.

1.1.2 مؤشرات الأداء الداخلي

أولاً: النمو الاقتصادي

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) 2006 - 2012

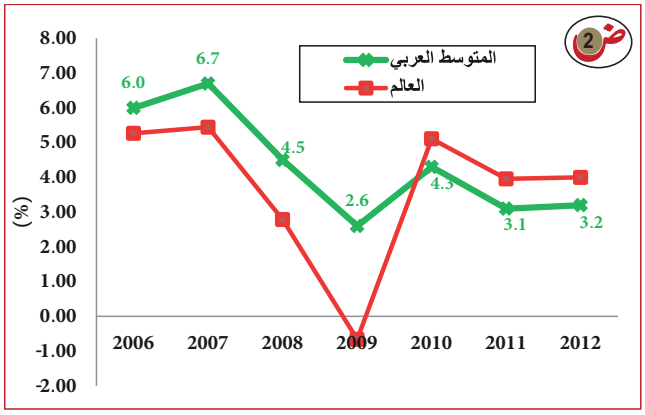

في ظل تراجع أداء الاقتصاد العالمي، هدأت وتيرة النمو الاقتصادي القوي في المنطقة العربية وتراجعت معدلاته ولكن بصورة مقبولة بوجه عام. فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي، الصادرة في يناير 2012، نموا مقبولا في الاقتصاد العربي للعام 2011 يبلغ 3.1% مقارنة بنحو 4.1% للعام 2010، وذلك كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبيا، تراوحت ما بين 5.7% - 18.7%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 4%، وباقي الدول معدلات تقل عن 3%، وذلك في مقابل انكماش الناتج في 3 دول.

ومنذ عام 2010 والنمو العربي اقل من نظيره العالمي مع توقعات باستمرار هذا الوضع خلال العام 2012 وهو عكس ما كان سائدا خلال الفترة بين عامي 2006 و2009. كما جاء النمو العربي أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصادات الدول النامية والذي بلغ 6.4%، إلا أن الأداء العربي جاء أفضل قليلا من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل 1.92% (شكل رقم 2).

5 معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
(حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012
قطر	12.00	16.60	18.70	6.00
العراق	4.20	0.80	9.60	12.60
السعودية	0.10	4.10	6.50	3.60
الكويت	-5.20	3.40	5.70	4.50
موريتانيا	-1.20	5.20	5.10	5.70
جيبوتي	5.00	3.50	4.80	5.10
المغرب	4.90	3.70	4.60	4.60
عمان	1.10	4.10	4.40	3.60
الامارات	-3.20	3.20	3.30	3.80
الجزائر	2.40	3.30	2.90	3.30
الأردن	5.50	2.30	2.50	2.90
البحرين	3.10	4.10	1.50	3.60
لبنان	8.50	7.50	1.50	3.50
مصر	4.70	5.10	1.20	1.80
تونس	3.10	3.10	0.00	3.90
السودان	4.60	6.50	-0.20	-0.40
سورية	6.00	3.20	-2.00	1.50
اليمن	3.90	8.00	-2.50	-0.50
ليبيا	-2.30	4.20	...	...
المتوسط العربي	2.60	4.30	3.10	3.20
العالم	-0.66	5.11	3.96	4.00
مجموعة الدول المتقدمة	-3.72	3.07	1.61	1.92
مجموعة الدول الناهضة والنامية	2.80	7.33	6.40	6.08

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة والمحققة خلال العام 2011، سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية فيما عدا 3 دول. حيث تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 18.7%، تليها العراق بمعدل 9.6%، ثم السعودية بمعدل 6.5%، وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 5.7% في الكويت ونحو 1.2% في مصر (جدول رقم 5).

أما فيما يتعلق بتوقعات النمو للعام 2012، فتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه وفقاً للتطورات الأخيرة، سيرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من 3.1% عام 2011 إلى 3.2% عام 2012. وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات النمو في 12 دولة عربية من إجمالي 19 دولة رصدها التقرير.

ثانياً: الناتج العربي

ارتفع الناتج العربي من 1981 مليار دولار عام 2010 إلى 2270 مليار دولار خلال العام 2011، مع توقعات بمواصله ارتفاعه بمقدار 110 مليارات دولار ليبلغ 2380 مليار دولار. وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.7% عام 2006 إلى 3.24% عام 2011 إلا آن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناهضة والنامية تراجعت من 10.5% إلى 9% خلال نفس الفترة (جدول رقم 6).

ويلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج في 6 دول غالبيتها نفطية هي؛ السعودية والإمارات ومصر والجزائر وقطر والكويت حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 1678 مليار دولار بنسبة 75% من إجمالي الناتج العربي لعام 2011 (شكل رقم 3).

ض6 الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011	
السعودية	377.2	448.4	560.3	581.9	21.6	↑
الامارات	270.3	302.0	358.1	375.9	17.8	↑
مصر	188.6	218.5	231.9	252.8	20.9	↑
الجزائر	139.8	157.8	183.4	188.6	5.2	↑
قطر	97.6	127.3	173.2	180.7	7.5	↑
الكويت	109.5	132.6	171.1	176.6	5.5	↑
العراق	64.2	81.1	108.6	118.7	10.1	↑
المغرب	90.9	91.1	101.8	109.2	7.4	↑
عمان	46.9	57.9	66.8	68.8	2.0	↑
سورية	53.9	59.3	64.7	67.5	2.8	↑
السودان	52.7	65.4	63.3	59.3	-4.0	↓
تونس	43.5	44.3	48.9	52.2	3.3	↑
لبنان	34.9	39.2	41.5	44.9	3.4	↑
اليمن	25.1	31.3	36.7	39.3	2.6	↑
الأردن	23.8	26.4	28.4	30.9	2.5	↑
البحرين	19.3	22.7	26.4	27.3	0.9	↑
موريتانيا	3.0	3.6	4.0	4.3	0.3	↑
جيبوتي	1.0	1.1	1.3	1.4	0.1	↑
ليبيا	58.8	71.3	...	...	...	
الإجمالي العربي	1,701.0	1,981.3	2,270.4	2,380.3	109.9	↑
العالم	57,722.1	62,911.3	70,011.7	73,741.4	3,729.7	↑
الدول العربية / العالم (%)	2.8	3.0	3.24	3.23	-0.01	↓
مجموعة الدول المتقدمة	39,617.1	41,375.4	44,912.0	46,578.2	1,666.2	↑
مجموعة الدول الناهضة والنامية	18,105.0	21,535.8	25,099.7	27,163.2	2,063.4	↑
الدول العربية / الدول الناهضة والنامية (%)	9.1	8.9	9.0	8.8	-0.3	↓

ض3 الناتج المحلي الإجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2011

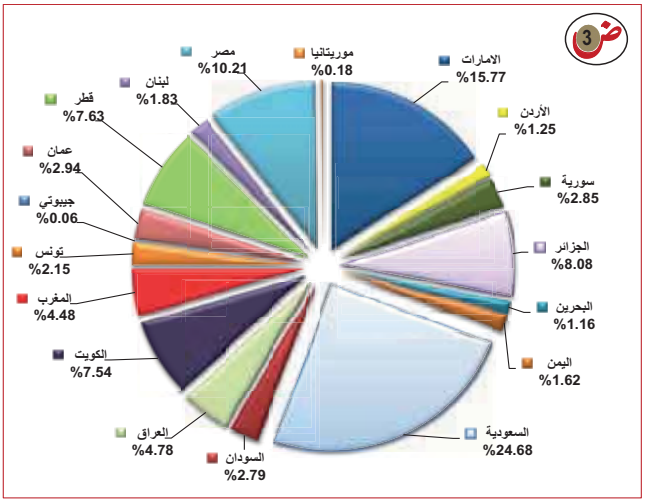

ثالثاً: الموازنة العامة

تعاني الغالبية العظمى من موازنات الدول العربية من عجز مزمن وخصوصا خلال الفترة من 2000 إلى 2012 حيث تحقق موازنات ليبيا ودول الخليج فيما عدا البحرين فوائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية. وتشير التطورات إلى تحول فائض الموازنة إلى عجز اعتبارا من عام 2008 في البحرين والجزائر وعام 2007 في العراق وعام 2006 في اليمن.

تطور فائض أو عجز الموازنة العامة بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات		مقارنة 2012 بـ 2011	
			2011	2012		
السعودية	(17.4)	30.0	52.7	46.6	-6.1	↓
الكويت	29.2	30.0	40.4	41.7	1.3	↑
الإمارات	(34.1)	(3.3)	20.8	18.0	-2.7	↓
قطر	14.9	3.7	13.3	6.9	-6.5	↓
سلطنة عمان	(0.6)	2.9	7.3	6.0	-1.3	↓
جيبوتي	(0.05)	(0.01)	0.01	0.00	0.0	↓
موريتانيا	(0.2)	(0.1)	(0.1)	(0.2)	-0.1	↓
الأردن	(2.1)	(1.4)	(1.7)	(1.8)	-0.1	↓
السودان	(2.5)	(2.1)	(1.8)	(1.8)	0.0	↓
تونس	(1.1)	(0.5)	(2.0)	(2.2)	-0.2	↓
البحرين	(1.3)	(1.8)	(2.0)	(1.9)	0.1	↑
اليمن	(2.6)	(1.3)	(2.6)	(2.4)	0.2	↑
لبنان	(2.9)	(2.9)	(3.2)	(3.7)	-0.5	↓
الجزائر	(9.5)	(1.7)	(4.8)	(1.7)	3.1	↑
المغرب	(1.7)	(4.1)	(5.9)	(5.5)	0.4	↑
سورية	(1.6)	(3.0)	(7.1)	(6.1)	1.0	↑
العراق	(14.2)	(7.4)	(9.4)	(9.4)	0.1	↑
مصر	(13.0)	(17.7)	(23.0)	(22.0)	1.0	↑
ليبيا	3.2	6.2	...	...	...	
صافي الدول العربية	(57.3)	25.5	70.7	60.4	-10.4	↓
صافي الدول العربية / الناتج العربي (%)	(3.4)	1.3	3.1	2.5	-0.6	↓

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

وقد حققت الموازنة العامة المجمعة الافتراضية للدول العربية فائضا بلغ 33.5 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة من 2000 إلى 2005 ارتفع إلى 285 مليار دولار عام 2008 ثم تحول إلى عجز بقيمة 57.3 مليار دولار عام 2009 قبل أن يعود الفائض بقيمة 25.5 مليار دولار عام 2010 و70.7 مليار دولار عام 2011 مع توقعات بتراجع الفائض إلى نحو 60.4 مليار دولار عام 2012 (جدول رقم 7)

كما ارتفع فائض الموازنة العامة الإجمالية الافتراضية للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.3% (2000-2005) إلى 15.1% عام 2008 ثم تحول إلى عجز بنسبة 3.4% عام 2009 قبل أن يعود الفائض بنسبة 1.3% عام 2010 و 3.1% عام 2011 مع توقعات بتراجعه إلى نحو 2.5% عام 2012 (جدول رقم 8).

ض4 عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%) لعام 2011

ض8 فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي% (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011	
الكويت	26.7	22.6	23.6	23.6	0.0	⇔
سلطنة عمان	(1.2)	5.0	10.9	8.7	-2.2	↓
السعودية	(4.6)	6.7	9.4	8.0	-1.4	↓
قطر	15.3	2.9	7.7	3.8	-3.9	↓
الإمارات	(12.6)	(1.1)	5.8	4.8	-1.0	↓
جيبوتي	(4.6)	(0.5)	0.4	0.0	-0.4	↓
الجزائر	(6.8)	(1.1)	(2.6)	(0.9)	1.7	↑
السودان	(4.8)	(3.2)	(2.8)	(3.0)	-0.2	↓
موريتانيا	(5.1)	(1.9)	(2.8)	(3.8)	-1.0	↓
تونس	(2.6)	(1.2)	(4.1)	(4.3)	-0.2	↓
المغرب	(1.9)	(4.5)	(5.8)	(5.0)	0.8	↑
الأردن	(8.9)	(5.4)	(6.1)	(5.9)	0.2	↑
اليمن	(10.2)	(4.0)	(7.1)	(6.1)	1.0	↑
البحرين	(6.6)	(7.8)	(7.7)	(7.1)	0.6	↑
لبنان	(8.2)	(7.3)	(7.8)	(8.3)	-0.5	↓
العراق	(22.1)	(9.1)	(8.7)	(7.9)	0.8	↑
مصر	(6.9)	(8.1)	(9.9)	(8.7)	1.2	↑
سورية	(2.9)	(5.1)	(11.0)	(9.1)	1.9	↑
ليبيا	5.4	8.7	...	...	...	

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

وقد حققت موازنات جيبوتي ودول مجلس التعاون الخليجي فيما عدا البحرين فوائض مالية خلال عام 2011 مع توقعات باستمرار تحقيق الفوائض خلال عام 2012. ومن المتوقع أن يتحسن أداء المالية العامة في 8 دول عربية بارتفاع متوقع للفائض المالي في الكويت وتراجع العجز في البحرين، اليمن، الجزائر، المغرب، سورية، العراق ومصر.

2.1.2. مؤشرات الأداء الخارجي

أولاً: الحساب الجاري

فيما يتعلق بأداء الحسابات الجارية للدول العربية، يلاحظ أن الصافي العربي الافتراضي قد ارتفع من 262 مليار دولار عام 2006 إلى 272 مليار دولار عام 2011 مع ملاحظة تراجعه بشدة إلى 39 مليار دولار فقط عام 2009، مع توقعات بتراجع الفائض عام 2012 إلى 224.5 مليار دولار. إلا أن نسبة هذا الصافي الافتراضي إلى الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط العربي) تراجعت من 19.4% عام 2006 إلى 8.0% عام 2010 و 12% عام 2011 مع توقعات ببلوغها نحو 9.4% عام 2012 (جدول رقم 9).

الحساب الجاري بالمليار دولار
(حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011	
السعودية	21.0	66.8	115.3	82.6	-32.7	↓
الكويت	25.9	36.9	57.2	53.6	-3.6	↓
قطر	10.0	32.2	56.5	54.4	-2.1	↓
الامارات	8.2	21.2	36.9	34.7	-2.2	↓
الجزائر	0.4	12.5	25.2	20.6	-4.6	↓
عمان	-0.6	5.1	9.7	8.9	-0.8	↓
البحرين	0.6	1.1	3.3	3.7	0.4	↑
جيبوتي	-0.1	-0.1	-0.1	-0.2	-0.1	↓
موريتانيا	-0.3	-0.3	-0.3	-0.3	0.0	⇔
العراق	-8.9	-2.6	-0.9	-1.4	-0.5	↓
اليمن	-2.6	-1.4	-1.9	-1.8	0.1	↑
الأردن	-0.8	-1.3	-1.9	-2.6	-0.7	↓
تونس	-1.2	-2.1	-2.8	-2.9	-0.1	↓
سورية	-1.9	-2.3	-4.0	-4.1	-0.1	↓
مصر	-4.4	-4.3	-4.4	-5.6	-1.2	↓
السودان	-7.3	-4.4	-4.6	-4.5	0.1	↑
المغرب	-4.9	-3.9	-5.3	-4.4	0.9	↑
لبنان	-3.4	-4.3	-6.1	-6.2	-0.1	↓
ليبيا	9.4	10.3	...	...	...	
المتوسط العربي	2.1	8.4	15.1	12.5	-2.6	↓
الإجمالي العربي	39.1	159.1	271.8	224.5	-47.3	↓
العالم	216.4	331.3	461.3	538.4	155.9	↑
مجموعة الدول المتقدمة	-71.4	-91.0	-131.0	24.9	-78.8	↓
مجموعة الدول الناهضة والنامية	287.8	422.3	592.3	513.5	-21.5	↓

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

وخلال عام 2011 حققت 7 دول عربية، هي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر، فوائض ضخمة قيمتها 304 مليارات دولار مقابل عجز قيمته 32.3 مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية (11 دولة)، مع توقعات بتراجع الفائض المحقق في تلك الدول عام 2012 إلى 258.5 مليار دولار. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع تحسن أداء الحساب الجاري عام 2012 في 5 دول هي؛ البحرين، المغرب، اليمن، تونس ولبنان. (جدول رقم 10).

الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%)
(حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011
الكويت	23.6	27.8	33.5	30.4	-3.1
قطر	10.2	25.3	32.6	30.1	-2.5
السعودية	5.6	14.9	20.6	14.2	-6.4
عمان	-1.3	8.8	14.5	12.9	-1.6
الجزائر	0.3	7.9	13.7	10.9	-2.8
البحرين	2.9	4.9	12.6	13.7	1.1
الامارات	3.0	7.0	10.3	9.2	-1.1
العراق	-13.8	-3.2	-0.9	-1.2	-0.3
مصر	-2.3	-2.0	-1.9	-2.2	-0.3
المغرب	-5.4	-4.3	-5.2	-4.0	1.2
اليمن	-10.2	-4.5	-5.3	-4.7	0.6
تونس	-2.8	-4.8	-5.7	-5.5	0.2
سورية	-3.6	-3.9	-6.1	-6.1	0.0
الأردن	-3.3	-4.9	-6.7	-8.4	-1.7
السودان	-13.9	-6.7	-7.3	-7.6	-0.3
موريتانيا	-10.7	-8.7	-7.5	-7.5	0.0
جيبوتي	-9.1	-4.8	-10.8	-11.6	-0.8
لبنان	-9.7	-10.9	-14.7	-13.8	0.9
ليبيا	15.9	14.4	...	...	...
المتوسط العربي	2.3	8.0	12.0	9.4	-2.5
العالم	0.4	0.5	0.7	0.8	0.3
مجموعة الدول المتقدمة	-0.2	-0.2	-0.3	0.1	-0.4
مجموعة الدول الناهضة والنامية	1.6	2.0	2.4	2.0	-0.3

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%) لعام 2011

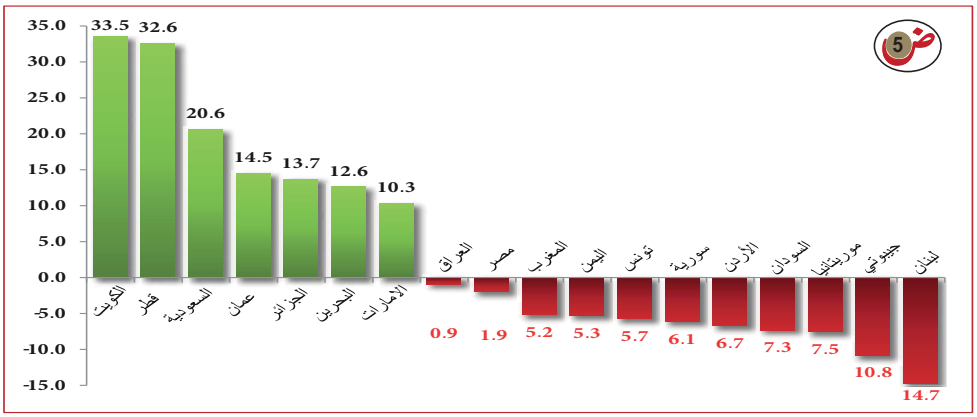

ثانياً: المديونية الخارجية

على صعيد المديونية الخارجية تحسن وضع الدول العربية بشكل عام خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 64% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و2005 إلى 47% خلال عام 2011.

كما انخفض حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 464 مليار دولار عام 2006 إلى 726 مليار دولار عام 2011 لكن مع توقعات بارتفاعها إلى 768.5 مليار دولار عام 2012 (جدول رقم 11).

ووفقاً للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة تشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية طبقا للمعيار الأول حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 48% لعام 2011 في حين توجد 5 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 49.5 و71.6% ودولتان تبلغ فيهما النسبة 148.2 و161.7% (جدول رقم 12).

وفيما يختص بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي

تطور الدين الخارجي بالمليار دولار (حسب الترتيب التصاعدي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011	
جيبوتي	0.6	0.6	0.7	0.8	0.1	↓
موريتانيا	3.1	3.1	2.9	3.3	0.5	↓
الجزائر	5.3	4.4	3.7	3.2	-0.5	↑
اليمن	6.0	6.1	6.2	6.6	0.4	↓
عمان	8.7	6.9	6.4	5.7	-0.7	↑
الأردن	5.5	6.5	6.7	6.4	-0.3	↑
سورية	8.3	9.0	9.9	11.1	1.2	↓
تونس	21.5	21.5	24.2	26.1	1.9	↓
المغرب	21.2	22.4	25.2	26.6	1.4	↓
العراق	88.5	87.2	32.7	34.4	1.7	↓
مصر	31.7	33.9	35.0	34.9	-0.1	↑
البحرين	32.7	36.1	39.1	40.8	1.7	↓
السودان	35.7	36.8	39.2	41.5	2.3	↓
الكويت	57.6	54.2	55.6	57.4	1.8	↓
لبنان	61.1	62.9	67.1	73.5	6.4	↓
السعودية	89.8	93.7	105.3	115.8	10.5	↓
قطر	83.7	109.5	120.2	129.2	9.0	↓
الامارات	130.8	140.4	145.7	151.1	5.4	↓
ليبيا	5.6	5.6	...	...	...	
الإجمالي العربي	697.4	740.9	726.0	768.5	42.5	↓

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

تعتبر في الحدود الآمنة إذا لم تتعد نسبة 132%، يوجد عدد أقل من الدول. أما فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر بصفة عامة في الحدود الآمنة إذا لم تتعد 25%، فيوجد عدد مقبول من الدول العربية. ومن المتوقع تحسن مؤشرات المديونية الخارجية في عام 2012 مقارنة بالعام السابق من ناحية القيمة في 4 دول عربية وتحسنها وفق مؤشر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 8 دول عربية.

الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(حسب الترتيب التصاعدي لعام 2011)

ض12

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011
الجزائر	3.8	2.8	2.0	1.7	-0.3
عمان	18.6	11.9	9.6	8.3	-1.3
مصر	16.8	15.5	15.1	13.8	-1.3
سورية	15.4	15.1	15.3	16.4	1.1
اليمن	24.0	19.6	16.9	16.9	0.0
السعودية	23.8	20.9	18.8	19.9	1.1
الأردن	22.9	24.6	23.6	20.6	-3.0
المغرب	23.3	24.6	24.8	24.4	-0.4
العراق	137.8	107.5	30.1	29.0	-1.1
الكويت	52.6	40.9	32.5	32.5	0.0
الامارات	48.4	46.5	40.7	40.2	-0.5
تونس	49.4	48.6	49.5	50.0	0.5
جيبوتي	59.8	56.1	53.7	53.6	-0.1
السودان	67.8	56.3	62.0	70.0	8.0
قطر	85.8	86.0	69.4	71.5	2.1
موريتانيا	102.0	87.2	71.6	77.8	6.2
البحرين	169.6	159.0	148.2	149.4	1.2
لبنان	175.2	160.5	161.7	163.8	2.1
ليبيا	9.5	7.8	...	...	...
المتوسط العربي	58.2	52.2	47.0	47.8	0.8

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية (%) لعام 2011

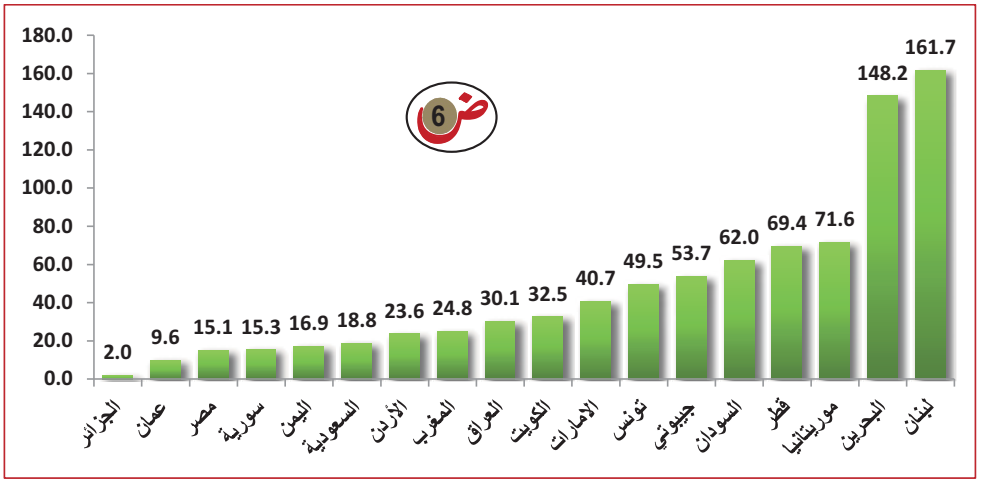

ثالثاً: الاحتياطيات الدولية

قفزت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية من متوسط سنوي بلغ 215.2 مليون دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2005 إلى 469.4 مليار دولار عام 2006 ثم واصلت الارتفاع بفضل عائدات النفط إلى 1018 مليار دولار عام 2011 مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 1133.4 مليار دولار عام 2012. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاحتياطيات الدولية في 13 دولة عربية خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق وتتراجع في 4 دول وتستقر في دولة واحدة (جدول رقم 14).

أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات فتشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشري الجزائر والسعودية يعود إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية (جدول رقم 13).

معدل تغطية الاحتياطيات للواردات خلال عام 2011

الدولة (13)	تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)
الامارات	2.7
الأردن	7.0
البحرين	3.6
الجزائر	41.3
السعودية	30.7
السودان	0.8
العراق	8.9
الكويت	7.0
المغرب	5.7
اليمن	2.6
تونس	4.2
جيبوتي	3.4
سورية	8.5
عمان	5.5
قطر	5.3
لبنان	11.3
ليبيا	...
مصر	5.6
موريتانيا	1.5
الإجمالي العربي	12.9

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الإحتياطيات الدولية بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011) (14)

الدولة	2009	2010	توقعات 2011	توقعات 2012	مقارنة 2012 بـ 2011	
السعودية	408.6	443.7	538.8	607.9	69.1	↑
الجزائر	148.9	162.2	188.8	210.8	22.0	↑
العراق	44.3	50.6	55.7	63.9	8.2	↑
الامارات	25.5	32.8	54.1	70.2	16.1	↑
لبنان	27.4	30.2	30.5	33.4	2.9	↑
مصر	31.3	35.2	26.6	17.6	-9.0	↓
المغرب	23.6	23.6	23.4	23.6	0.2	↑
الكويت	17.7	18.7	23.0	25.2	2.2	↑
قطر	18.8	31.1	17.8	21.4	3.6	↑
سورية	17.5	17.9	16.3	15.1	-1.2	↓
عمان	12.2	13.1	13.9	15.1	1.2	↑
الأردن	11.1	12.4	11.7	11.2	-0.5	↓
تونس	10.6	9.5	9.0	9.7	0.7	↑
البحرين	3.5	4.8	4.4	5.2	0.8	↑
اليمن	6.2	5.1	2.7	1.4	-1.3	↓
السودان	0.7	0.8	0.8	1.0	0.2	↑
موريتانيا	0.2	0.3	0.4	0.4	0.0	⇔
جيبوتي	0.2	0.2	0.2	0.3	0.1	↑
ليبيا	100.3	106.5	...	...	...	
المتوسط العربي	47.8	52.6	56.6	63.0	6.4	↑
الإجمالي العربي	908.6	998.7	1.018.1	1.133.4	115.3	↑

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

2.2 المكونات الاجتماعية

1.2.2. عدد السكان

ارتفع عدد السكان في الدول العربية من 307 ملايين نسمة عام 2006 إلى 335 مليون عام 2011 مع توقعات بمواصلة الزيادة إلى 341.4 مليون نسمة عام 2012. مع ملاحظة وجود تركز في 5 دول هي؛ مصر والجزائر والعراق والسودان والمغرب حيث تستحوذ على 64% من الإجمالي، فيما تستحوذ دول مجلس التعاون الست على 13% وبقية الدول (8 دول) على 23% من الإجمالي العربي. كما يمثل السكان في الدول العربية نحو 4.8% من إجمالي عدد السكان في العالم والبالغ نحو 7 مليارات نسمة بنهاية عام 2011 (جدول رقم 15).

عدد السكان بالمليون نسمة (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

ض15

الدولة	2009	2010	2011	2012	حصة الدولة من الإجمالي العربي لعام 2011 (%)	مقارنة 2012 بـ 2011	
مصر	76.8	77.8	79.4	80.9	23.7	1.59	↑
الجزائر	35.6	36.1	36.7	37.2	11.0	0.55	↑
العراق	31.2	32.0	32.8	33.6	9.8	0.79	↑
السودان	39.1	40.1	32.7	33.5	9.8	0.85	↑
المغرب	31.5	31.9	32.2	32.5	9.6	0.34	↑
السعودية	26.7	27.6	28.2	28.8	8.4	0.62	↑
اليمن	23.7	24.4	25.1	25.9	7.5	0.75	↑
سورية	20.8	21.0	21.2	21.4	6.3	0.21	↑
تونس	10.4	10.5	10.7	10.8	3.2	0.11	↑
ليبيا	6.4	6.6	6.6	6.6	2.0	0.00	⇔
الأردن	6.0	6.1	6.3	6.4	1.9	0.14	↑
الامارات	5.1	5.2	5.4	5.5	1.6	0.16	↑
لبنان	3.9	3.9	4.0	4.0	1.2	0.05	↑
الكويت	3.5	3.6	3.7	3.8	1.1	0.10	↑
موريتانيا	3.1	3.2	3.3	3.3	1.0	0.08	↑
عمان	2.9	3.0	3.1	3.2	0.9	0.10	↑
قطر	1.6	1.7	1.8	1.8	0.5	0.07	↑
البحرين	1.0	1.1	1.1	1.2	0.3	0.02	↑
جيبوتي	0.8	0.8	0.8	0.9	0.3	0.02	↑
الإجمالي العربي	330.1	336.7	334.8	341.4	100.0	6.6	↑

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول (%) لعام 2011

ض7

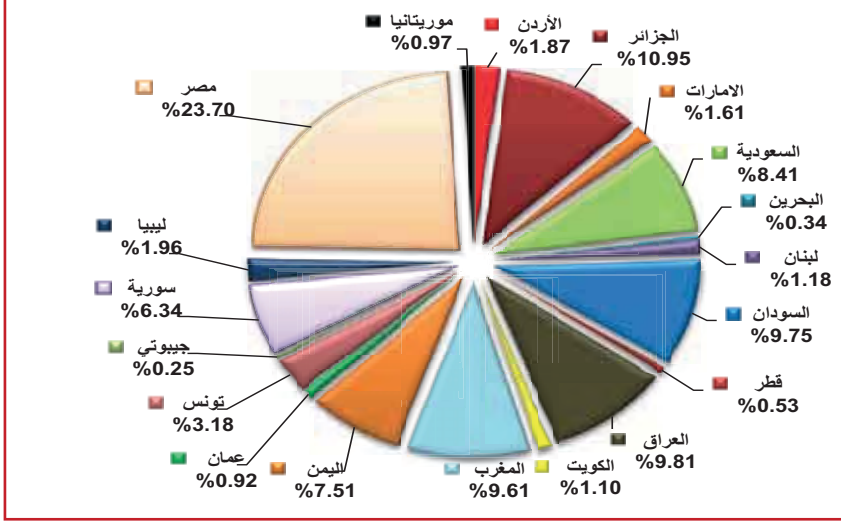

2.2.2 دخل المواطن العربي

أما دخل المواطن العربي فقد شهد نموا واضحا من 4391 دولارا في المتوسط لعام 2006 إلى 6781 دولارا عام 2011 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 6973 دولارا عام 2012 وذلك كمحصلة لنمو الناتج العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة (جدول رقم 16).

لكن يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين الدول والتي يمكن تصنيفها إلى 4 شرائح الأولى ذات الدخل المرتفع جدا (من 98 إلى 46.5 ألف دولار) وتضم 3 دول هي؛ قطر والإمارات والكويت ثم شريحة الدخل المرتفع (من 21.7 إلى 11.2 ألف دولار) وتضم 4 دول هي؛ البحرين وسلطنة عمان والسعودية ولبنان ثم شريحة الدخل المتوسط (من 5.1 إلى 3.1 ألف دولار) وتضم 6 دول هي؛ الجزائر وتونس والأردن والعراق والمغرب وسورية، وأخيرا شريحة الدخل المنخفض (من 2.9 إلى 1.3 ألف دولار) وتضم 5 دول هي؛ مصر والسودان وجيبوتي واليمن وموريتانيا.

تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

الدولة	2009	2010	2011	2012	مقارنة 2012 بـ 2011
قطر	59,545	74,901	97,967	98,251	284 ↑
الإمارات	53,363	57,884	66,625	67,899	1,274 ↑
الكويت	31,411	37,009	46,461	46,670	209 ↑
البحرين	18,589	20,475	23,410	23,750	340 ↑
سلطنة عمان	16,255	19,405	21,681	21,652	-29 ↓
السعودية	14,148	16,267	19,890	20,214	324 ↑
لبنان	9,054	10,041	10,474	11,197	723 ↑
الجزائر	3,926	4,366	5,001	5,066	65 ↑
تونس	4,171	4,199	4,593	4,852	259 ↑
الأردن	3,987	4,326	4,542	4,825	283 ↑
العراق	2,056	2,531	3,306	3,528	222 ↑
المغرب	2,885	2,861	3,162	3,359	197 ↑
سورية	2,593	2,823	3,050	3,148	98 ↑
مصر	2,456	2,808	2,922	3,123	201 ↑
السودان	1,346	1,629	1,939	1,769	-170 ↓
جيبوتي	1,305	1,370	1,500	1,568	68 ↑
اليمن	1,061	1,284	1,460	1,517	57 ↑
موريتانيا	976	1,141	1,227	1,298	71 ↑
ليبيا	9,149	10,873	...	...	...
المتوسط العربي	5,153	5,885	6,781	6,973	192 ↑

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار خلال عام 2011

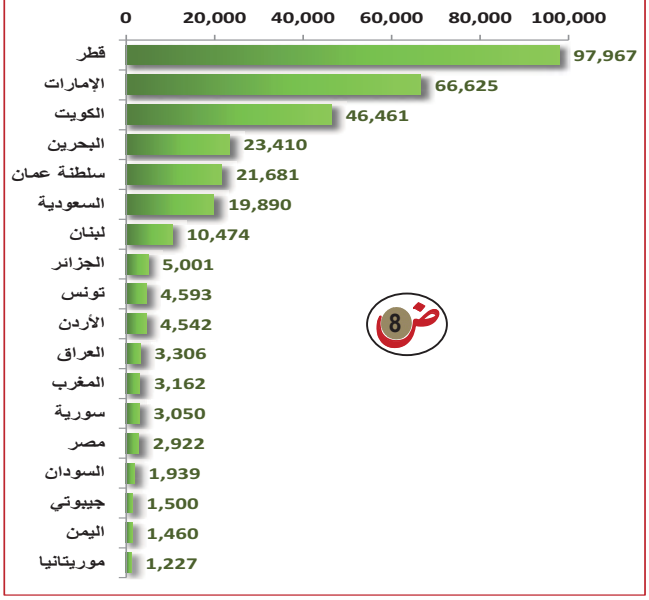

3.2.2 معدل التضخم

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم أو مستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد سجل المتوسط المرجح تراجعا بشكل عام من 11.3% عام 2006 إلى 9% عام 2011 وذلك بعد أن بلغ ادنى مستوياته خلال الفترة في عام 2009 حين بلغ 4.2% نتيجة الأزمة المالية العالمية وهو مستوى مقارب لمعدل التضخم الذي كان سائدا خلال الفترة بين عامي 2000 و2005. إلا انه يعد مرتفعا بالمقارنة بمستواه عام 2010 وساهم في ذلك ارتفاع معدلات الطلب المحلي الكلي بصورة طبيعية في ظل تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض المعروض وخصوصا في الدول التي شهدت أحداثا سياسية، وذلك بالتزامن مع ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأولية والأساسية المستوردة بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2010.

وقد ساهمت سياسات التوسع في الإنفاق الجاري في معظم دول المنطقة والتي ظهرت في صورة برامج متعددة لدعم الدخول وزيادة الرواتب والمنح الاجتماعية في تحفيز مستويات الطلب المحلي ولتعوض تراجع معدلات نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وتراجعت معدلات الإنفاق المالي الاستثماري في الدول غير النفطية بشكل عام، غير أن بعض الدول وخاصة الدول العربية المستوردة للنفط، قد تلجأ، في وقت مبكر عن الدول الأخرى، إلى انتهاج سياسات اقتصادية أكثر تشدداً نتيجة لظهور بوادر للضغوط التضخمية أو لعدم توافر موارد مالية إضافية لسد العجز المتصاعد في موازناتها العمومية وموازين مدفوعاتها. وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية سيتراجع إلى 8.3% عام 2012 كمحصلة لتحسنه المرجح في 9 دول عربية وارتفاعه في 7 دول واستقراره في دولتين.

وظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها بين 1.8% و6.3% لـ 15 دولة عربية عام 2012، مقابل ارتفاعها بشكل واضح في مصر واليمن والسودان لتتراوح ما بين 11 و20%، مع توقعات باستمرارها قرب تلك المستويات خلال عام 2012. ويزيد المتوسط العربي بشكل كبير عن المعدل العالمي وكذلك معدل التضخم في الدول النامية منذ عام 2006 وحتى عام 2011 مع توقعات باستمراره فوق المعدلين لعام 2012.

4.2.2 معدل البطالة

استنادا لإحصائيات منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ومع الأخذ في الاعتبار معدل نمو السكان في المنطقة العربية البالغ 2.3% سنويا ومعدل نمو القوى العاملة العربية البالغ 3.6% سنويا تقدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حجم قوة العمل في الدول العربية لعام 2011 بنحو 152 مليون نسمة وبنسبة 42.7% من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 356 ملايين نسمة منهم نحو 22 مليون عاطلين عن العمل وبنسبة 14.5% من إجمالي قوة العمل. ويرجع ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية إلى ارتفاع معدل نمو القوى العاملة بفضل النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتداعيات أحداث الربيع العربي الأخيرة التي طالت العديد من البلدان المهمة ذات الكثافة العمالية الكبيرة.

ض17 معدل البطالة (كنسبة من إجمالي قوة العمل%)

الدولة	2009	2010	2011	2012
قطر	0.30	0.50	0.50	0.50
الكويت	1.64	2.07	2.07	2.07
البحرين	4.00	3.80	4.00	4.00
المغرب	9.10	9.10	9.00	8.90
الجزائر	10.21	10.03	9.80	9.50
السعودية	10.46	10.00	10.00	10.00
مصر	9.52	8.99	10.41	11.51
سورية	8.10	8.40	12.00	12.00
السودان	14.89	13.73	13.41	12.23
الأردن	12.94	12.50	12.50	12.50
تونس	13.30	13.00	14.70	14.40
فلسطين	21.50	26.60	27.00	27.00

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

ورغم أن الدول العربية بها ما يقرب من 8% من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في العالم إلا أن هناك تباينا واضحا في وضع دول المنطقة حيث تنقسم دول المنطقة إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: تتجاوز فيها معدل البطالة 15%، وهي الدول الأقل دخلا أو التي تشهد أحداثا سياسية مثل جيبوتي، السودان، موريتانيا، اليمن، الصومال، فلسطين، وليبيا.

الثانية: التي تتراوح فيها معدلات البطالة بين 6% وأقل من 15%، وهي؛ الأردن وتونس والجزائر وسورية والعراق ولبنان ومصر والمغرب.

الثالثة: ذات المعدلات المتدنية للبطالة وهي دول مجلس التعاون الخليجي.

ووفق تقديرات المؤسسة استنادا للموازنات التقديرية الحكومية الرسمية لدول المنطقة لعام

2011 واستنادا لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في هذا المجال يمكننا استنتاج أن إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص في الدول العربية يقدر ما بين 500 إلى 600 مليار دولار سنويا، وهو ما يمكن أن يوفر ما بين 5 إلى 6 ملايين فرصة عمل سنويا بمتوسط 100 ألف دولار كتكلفة لفرصة العمل الواحدة، إلا أن معظم الاستثمارات الحكومية تتم في مشروعات كثيفة رأس المال وقليلة العمالة مثل مشروعات البنية الأساسية والنفط والغاز والصناعات الإستراتيجية، كما أن استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة من خارج المنطقة العربية وتأثر الاستثمارات الإجمالية في المنطقة سلبا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة والأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة يمكن أن يقلل من دور تلك الاستثمارات في توليد المزيد من فرص العمل لامتصاص البطالة الحالية والقادمين الجدد إلى سوق العمل سنويا، وبالتالي خفض معدلات البطالة السائدة بين مواطني المنطقة.

وفي هذا السياق ومع افتراض تراجع الاستثمارات الإجمالية إلى نحو 500 مليار دولار ودخول نحو 5 ملايين وافد جديد إلى سوق العمل سنويا فمن غير المتوقع أن تنجح الاستثمارات الجديدة بتلك المعدلات في خفض معدلات البطالة الحالية بشكل كبير، لاسيما مع توقف الكثير من المنشآت في دول الحراك السياسي عن الإنتاج.

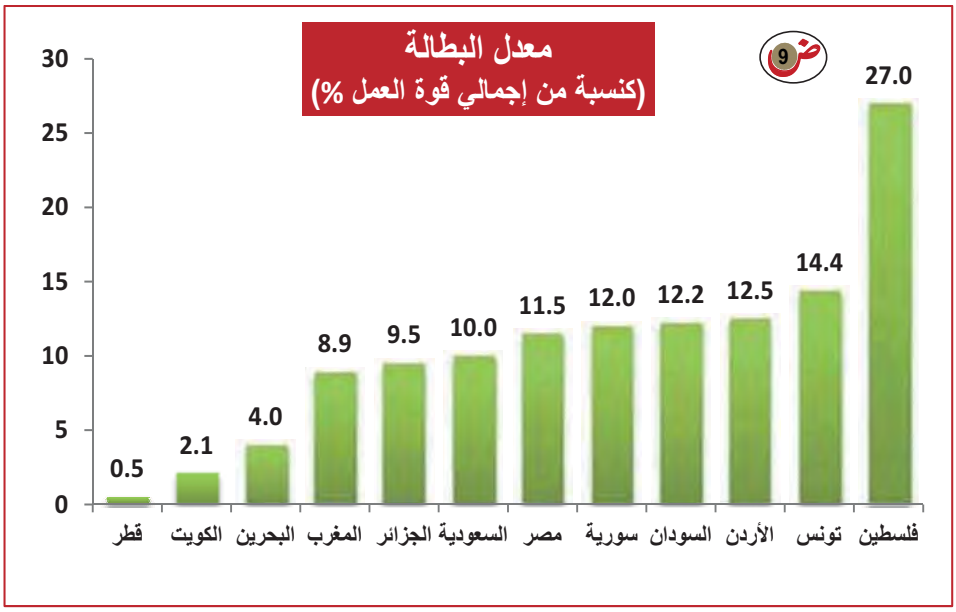

5.2.2. قوانين وإجراءات العمل السارية

وفيما يتعلق بوضع العاملين وفق قوانين وإجراءات العمل السارية يمكننا الاسترشاد بمؤشر توظيف العاملين لعام 2011 ضمن سلسة تقارير بيئة أداء الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي حيث يقيس المؤشر مدى مرونة أو جمود التشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة لسوق العمل من خلال 5 مؤشرات فرعية هي :

- صعوبة توظيف العمالة الجديدة، ويقيس مدى تطبيق العقود الدائمة والمؤقتة والحد الأقصى لفترات سريانها علاوة على الحد الأدنى لأجر العامل الجديد خلال فترة التدريب أو فترة التوظيف الأولي.
- جمود ساعات العمل اليومية العادية (الإجبارية) والإضافية المسموح بها.
- صعوبة الاستغناء عن العمالة، ويرصد الفترات الزمنية اللازمة لإصدار إخطار الاستغناء عن عامل أو مجموعة عمال ومتطلبات الموافقة على قرار الاستغناء والالتزامات المفروضة على صاحب العمل من خلال القواعد القانونية المعمول بها بشأن إعادة التوظيف أو التدريب.
- جمود تشريعات العمل، ويمثل متوسطاً بسيطاً للمؤشرات الثلاثة أعلاه.
- تكلفة الاستغناء عن العمالة معبرا عنه بعدد أسابيع أجر العامل الذي يتحمله صاحب العمل لصالح العامل المستغنى عنه بما في ذلك متطلبات الموافقة على قرار الاستغناء عن العامل والتعويض المنصوص عليه في القانون.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي «توظيف العاملين 2011»

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2009	الترتيب عالمياً 2010	التغير	
1	البحرين	26	13	13	↑
2	سلطنة عمان	24	21	3	↑
3	الكويت	43	24	19	↑
4	الامارات	47	50	-3	↓
5	الأردن	52	51	1	↑
6	العراق	67	59	8	↑
7	لبنان	58	66	-8	↓
8	قطر	88	68	20	↑
9	السعودية	45	73	-28	↓
10	اليمن	69	74	-5	↓
11	سورية	122	91	31	↑
12	تونس	113	108	5	↑
13	مصر	107	120	-13	↓
14	الجزائر	118	122	-4	↓
15	موريتانيا	123	125	-2	↓
16	فلسطين	109	135	-26	↓
17	جيبوتي	137	151	-14	↓
18	السودان	144	153	-9	↓
19	المغرب	168	176	-8	↓

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

وفيما يتعلق بوضع الدول العربية في هذا المؤشر فتوجد 3 دول ضمن قائمة أفضل 30 دولة عالميا وهي البحرين الأولى عربيا والـ13 عالميا وسلطنة عمان الثانية عربيا والـ21 عالميا والكويت الثالثة عربيا والـ26 عالميا، إلا انه وفي المقابل توجد 8 دول عربية في مراكز متأخرة جدا تتجاوز الـ107 عالميا.

الاستثمار في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

2.2 الاستثمار في الدول العربية:

1.2.2 الاستثمار الإجمالي في الدول العربية

تعد قضية تنشيط الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص هدفا رئيسيا لجميع الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولذا تستهدف الخطط الحكومية تنمية مختلف أنواع الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وتقسيماتها.

ورغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات فإن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع الاستثمار الإجمالي في الدول العربية والذي يشكل الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء الحكومية أو الخاصة بنسبة طفيفة بلغت 1.2% من نحو 490 مليار دولار عام 2010 إلى 496 مليار دولار عام 2011.

وقد استحوذت 4 دول نفطية هي السعودية والإمارات والجزائر وقطر على 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 بقيمة تبلغ 312.5 مليار دولار وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية والتوسع تعتمد على الاستفادة من عائدات النفط المتنامية.

وتقدر استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المنطقة العربية بنحو 60% من إجمالي الإنفاق الاستثماري أي يمكن تقدير حجمها بنحو 300 مليار دولار، وتتراجع تلك النسبة في الدول النفطية بفضل الاستثمارات الحكومية الضخمة فيما ترتفع بشكل كبير في الدول غير النفطية والمنفتحة على الاستثمارات الأجنبية مثل مصر وتونس والمغرب والأردن.

إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار لعامي 2010 و 2011

ض19	الدولة	2010	2011	التغير	نسبة من الإجمالي %
1	السعودية	103.25	110.42	7.2	22.3
2	الامارات	75.22	80.72	5.5	16.3
3	الجزائر	66.53	75.91	9.4	15.3
4	قطر	38.73	44.93	6.2	9.1
5	مصر	42.60	40.29	-2.3	8.1
6	المغرب	31.59	34.32	2.7	6.9
7	الكويت	23.73	31.37	7.6	6.3
8	سلطنة عمان	15.56	20.55	5.0	4.1
9	السودان	13.14	12.39	-0.7	2.5
10	لبنان	12.31	11.97	-0.3	2.4
11	تونس	11.68	11.17	-0.5	2.3
12	الأردن	6.12	6.97	0.9	1.4
13	البحرين	6.64	6.37	-0.3	1.3
14	ليبيا	23.50	5.03	-18.5	1.0
15	اليمن	3.61	1.84	-1.8	0.4
16	موريتانيا	0.89	1.39	0.5	0.3
17	جيبوتي	0.23	0.30	0.1	0.1
18	سورية	14.51	..	..	..
	الإجمالي	489.87	495.96	6.1	100

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

أولاً: تدفقات رؤوس الأموال في الدول العربية

تؤثر حركة رؤوس الأموال العالمية بمفهومها الشامل بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث تتكون من حركة الأموال ذات الطبيعة الرأسمالية عبر الحدود الدولية في العالم، ويقصد بها رصد العديد من البنود التي تدخل في إطار بنود الميزان الرأسمالي في ميزان المدفوعات.

وأولها: تدفقات رأس المال الخاص، والتي تنقسم إلى: 1- التدفقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و2-التدفقات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية (استثمارات المحفظة).

وثانيها: الاستثمارات الأخرى وتنقسم إلى: 1- القروض متوسطة وطويلة الأجل وأصول ومطلوبات البنوك المركزية والتجارية من ودائع وقروض للداخل والخارج 2- التدفقات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية للداخل أو للخارج. 3- التدفقات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين. 4- التدفقات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية، وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض، الهدايا، المنح، الميراث، التركات، و تسوية الديون.

وحسب التقرير الذي صدر للبنك الدولي بعنوان «تمويل التنمية العالمية 2012، فإن صافي تدفقات رؤوس الأموال ارتفع ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى 1130 مليار دولار عام 2010، وهو مستوى يماثل مستوى الذروة الذي بلغته عام 2007، ونحو ضعف مستواها عام 2009 عندما بلغت 675 مليار دولار.

وكانت تدفقات الديون هي أسرع مكونات هذه التدفقات نموا؛ إذ إنها قفزت إلى 495 مليار دولار مدفوعة بالزيادة السريعة في تدفقات الديون قصيرة الأجل التي بلغت 269 مليار دولار، وانتعاش قوي لأصدارات السندات الدولية لتبلغ 173 مليار دولار، منها 86 مليار أصدارات جديدة للشركات (32 مليار للشركات البرازيلية فقط)، وذلك مقابل تراجع تدفقات رؤوس الأموال من الجهات الدائنة الرسمية إلى البلدان النامية، بنسبة 11%؛ وذلك بفعل الهبوط الحاد في صافي التمويل الجديد المقدم من صندوق النقد الدولي الذي بلغ 14 مليار دولار، وهو ما يقرب من نصف مستوياته عام 2009. تباطأت كذلك وتيرة القروض الجديدة من قبل أغلب المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، إلا أن البنك الدولي خالف هذا الاتجاه بزيادة صافي تدفقات القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية مجتمعين بنسبة 22% عام 2010.

ثانياً: صافي تدفقات رأس المال الخاص في الدول العربية

وشهد إجمالي تدفقات رأس المال الخاص في العالم اتجاها عاماً صعوديا خلال العقد الأول من القرن الجاري، حيث ارتفعت من 385.5 مليار دولار عام 2000 إلى 1037.3 مليار دولار عام 2010، رغم مرورها بسنوات عصيبة ولاسيما الأعوام من 2001 إلى 2009.

أما على الصعيد العربي فتشير البيانات المجمعة للدول العربية - التي استخلصها فريق البحث

جدول رقم (20) إجمالي صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الدول العربية من بيانات ميزان المدفوعات بالمليار دولار

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
مصر	1.45	1.96	(0.06)	0.17	1.33	8.75	9.19	7.34	(0.08)	5.61	15.65	51.33
السعودية	(11.26)	(2.78)	6.94	(19.32)	(26.99)	12.81	6.41	18.99	34.33	14.14	0.22	33.48
لبنان	..	..	2.19	2.12	0.36	2.44	3.47	2.70	3.98	5.54	3.26	26.06
السودان	0.39	0.57	0.73	1.38	1.53	2.36	3.50	2.47	2.48	1.84	2.07	19.32
الأردن	0.73	(0.04)	(0.19)	0.08	0.63	2.13	3.65	3.41	3.39	1.72	2.44	17.95
المغرب	0.39	2.72	0.44	2.31	1.46	1.66	1.72	2.11	2.04	1.47	0.77	17.09
تونس	0.73	0.44	0.80	0.55	0.62	0.72	3.30	1.55	2.56	1.44	1.31	14.02
سلطنة عمان	0.05	0.09	0.03	(0.29)	0.06	1.43	1.48	4.85	0.69	1.53	2.90	12.81
الجزائر	..	..	..	..	..	1.10	1.76	1.37	2.28	2.55	..	9.05
سورية	0.27	0.11	0.12	0.16	0.28	0.50	0.66	1.24	1.41	2.33	1.28	8.35
اليمن	0.01	0.15	0.11	(0.09)	0.14	(0.32)	1.09	0.91	1.51	0.12	(0.30)	3.32
جيبوتي	0.00	0.00	0.00	0.01	0.04	0.02	0.11	0.20	0.23	0.10	0.04	0.75
فلسطين	(0.25)	(0.49)	(0.50)	(0.06)	0.15	0.04	(0.11)	(0.09)	0.04	(0.09)	..	(1.38)
العراق	..	..	..	..	..	(1.54)	(3.59)	(0.81)	(0.98)	..	..	(6.92)
البحرين	0.55	(1.61)	(4.20)	(2.63)	(3.68)	(4.70)	(6.90)	(8.47)	9.45	10.32	4.58	(7.29)
ليبيا	(0.66)	(1.67)	0.35	(0.53)	(0.12)	0.52	(3.61)	(0.68)	(12.74)	(3.15)	(5.33)	(27.62)
الكويت	(12.35)	(6.92)	(3.15)	(8.48)	(16.44)	(18.04)	(37.22)	(44.58)	(37.23)	(15.72)	(9.72)	(209.83)
الإجمالي العربي	(19.97)	(7.47)	3.61	(24.61)	(40.62)	9.88	(15.10)	(7.50)	13.37	29.76	19.15	(39.50)
إجمالي العالم	385.51	169.58	417.24	390.30	407.59	756.94	837.87	1,028.58	1,003.15	442.46	1,037.30	6,876.52
الإجمالي العربي (% من العالم)	*(5.18)*	*(4.40)*	*0.87*	*(6.31)*	*(9.97)*	*1.31*	*(1.80)*	*(0.73)*	*1.33*	*6.73*	*1.85*	*(0.57)*

المصدر: بيانات البنك الدولي وبحوث ضمان.

في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من قاعدة بيانات البنك الدولي – إلى أن الدول العربية شهدت تراجعا على صعيد صافي تدفقات رأس المال الخاص خلال عام 2010، ليصل إلى 19.1 مليار دولار (14 دولة)، مقارنة مع 27.3 مليار دولار لعام 2009 (16 دولة). حيث يتم حساب صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة كمجموع لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة)، وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (الاستثمارات الواردة مطروحا منها الاستثمارات الصادرة) خلال العام.

وخلال العام 2010 حققت 11 دولة أداءً صافيا ايجابيا بقيمة 34.5 مليار دولار، أبرزها مصر بقيمة 15.65 مليار دولار، ثم البحرين 4.58 مليار دولار، فلبنان 3.26 مليار دولار، مقابل 3 دول حققت أداء صافيا سلبيا بقيمة 15.4 مليار دولار.

أما الأداء الصافي للدول العربية – فيما يتعلق بصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة خلال الـ11 عاما الماضية منذ عام 2000 وحتى عام 2010 – فيشير إلى خروج– 39.5 مليار دولار، وذلك كمحصلة لأداء صاف ايجابي بقيمة 72.9 مليار دولار خلال الأعوام 2002 و2005 و2008 و2009 و2010، مقابل أداء صاف سلبي بقيمة 113.1 مليار دولار خلال الأعوام 2000 و2001 و2003 و2004 و2006 و2007.

وخلال تلك الفترة حققت 12 دولة أداء ايجابيا بصافي تدفقات للداخل قيمتها 213.5 مليار دولار، مقابل تحقيق 5 دول أداء سلبيا بصافي تدفقات للخارج قيمتها 253 مليار دولار (جدول رقم 20).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتدفقات خلال الـ11 عاما الماضية حلت مصر في المرتبة الأولى بصافي تدفقات ايجابية للداخل قيمتها 51.3 مليار دولار، تلتها السعودية بنحو 33.5 مليار دولار،

لبنان 26.1 مليار دولار، السودان 19.3 مليار دولار، الأردن 18 مليار دولار، المغرب 17.1 مليار دولار، تونس 14 مليار دولار ، سلطنة عمان 12.8 مليار دولار، الجزائر 9.1 مليار دولار، سورية 8.35 مليار دولار ، اليمن 3.3 مليار دولار، جيبوتي 0.75 مليار دولار.

وفي المقابل حلت الكويت في المرتبة الأولى على صعيد صافي التدفقات إلى الخارج خلال الفترة بين عامي 2000 و2010، بقيمة إجمالية بلغت 209.8 مليار دولار تلتها ليبيا بقيمة 27.6 مليار دولار، ثم البحرين بقيمة 7.3 مليار دولار، فالعراق بقيمة 6.9 مليار دولار، ثم فلسطين بقيمة 1.4 مليار دولار.

ثالثاً: المساعدات والمعونات الرسمية في الدول العربية

أما على صعيد المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات الرسمية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والتي تضم الاتحاد الأوروبي و23 جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD، ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى. فقد شهدت هي الأخرى اتجاها عاما صعوديا في العالم من نحو 57.5 مليار دولار فقط عام 2000 إلى 127.6 مليار دولار عام 2009.

وعلى الصعيد العربي ارتفعت قيمة المساعدات التي تحصل عليها الدول العربية (16 دولة) من تلك المساعدات من 4.8 مليارات دولار عام 2000 إلى 14.2 مليار دولار عام 2010، وذلك بعد أن بلغت أعلى مستوياتها عند 29.2 مليار دولار عام 2005 (جدول رقم 21).

وخلال الـ 11 عاما الماضية حصلت الدول العربية (16 دولة) على مساعدات قيمتها 135.2 مليار دولار وبنسبة 14.6% من إجمالي المساعدات الدولية البالغ قيمتها 927.9 مليار دولار.

ض21 إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية في الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الاجمالي
العراق	99.6	121.2	106.3	2,250.1	4,647.2	22,046.1	8,869.7	9,185.4	9,880.2	2,791.5	59,997.1
فلسطين	637.3	869.4	862.8	971.6	1,115.2	1,116.1	1,450.2	1,872.3	2,560.2	3,026.1	14,481.1
السودان	220.4	180.6	301.1	613.2	991.9	1,823.2	2,044.1	2,111.5	2,383.6	2,288.9	12,958.5
مصر	1,327.0	1,262.3	1,230.8	982.0	1,506.3	993.6	873.2	1,107.2	1,344.3	925.1	11,551.6
المغرب	418.8	481.7	352.6	547.5	705.0	691.2	1,043.9	1,072.7	1,062.6	911.6	7,287.5
الأردن	552.2	448.2	536.9	1,253.9	601.3	666.8	580.1	529.1	726.4	760.6	6,655.2
لبنان	199.3	187.7	176.0	225.9	263.6	242.0	706.1	955.9	1,084.6	641.0	4,681.9
تونس	221.5	365.4	220.9	299.7	352.3	362.4	431.3	321.2	331.6	473.9	3,380.1
الصومال	101.0	147.7	146.8	173.7	198.7	237.0	391.0	384.1	758.3	661.7	3,199.9
اليمن	262.8	327.1	213.8	233.6	250.6	289.5	280.0	236.2	305.5	499.7	2,898.7
الجزائر	199.6	198.5	189.9	237.6	315.0	346.3	208.7	390.2	319.4	319.3	2,724.6
موريتانيا	220.9	278.5	363.5	254.6	193.7	187.2	207.5	346.2	319.7	286.7	2,658.4
سورية	157.9	152.9	62.6	121.4	105.3	77.1	25.7	83.3	138.0	244.7	1,168.9
جيبوتي	71.4	56.4	74.1	79.2	64.1	74.0	115.0	112.4	120.9	162.2	929.6
سلطنة عمان	45.0	1.1	40.6	37.8	54.9	(5.4)	34.5	(31.3)	31.9	212.0	421.1
ليبيا	13.8	7.1	6.9	8.0	12.4	23.8	37.5	19.4	60.2	39.4	228.3
الإجمالي	4,748.3	5,085.7	4,885.3	8,289.7	11,377.4	29,170.7	17,298.4	18,695.8	21,427.1	14,244.1	135,222.5
إجمالي العالم	57,501.6	58,608.7	68,264.6	78,400.1	88,793.9	108,441.0	106,548.5	106,774.8	126,889.6	127,635.9	927,858.8
الإجمالي العربي *(% من العالم)*	*8.3*	*8.7*	*7.2*	*10.6*	*12.8*	*26.9*	*16.2*	*17.5*	*16.9*	*11.2*	*14.6*

المصدر: بيانات البنك الدولي، وبحوث ضمان.

2.3.2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية

يستعرض هذا الجزء أحدث التطورات التي طرأت على استثمارات حافظة الأوراق المالية كجزء من الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من خلال رصد وتحليل ما يلي؛

أولا: تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الدول العربية للعامين 2010، 2011:

تشير بيانات موازين المدفوعات في 11 دولة عربية توافرت عنها بيانات والخاصة بتدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية والتي تشمل الأسهم وكذلك السندات والأذون الحكومية والخاصة إلى تحقيقها صافي تدفقات إلى الخارج بقيمة 12 مليار دولار لعام 2011 .

وقد جاء هذا الأداء الصافي السلبي لأسواق المنطقة كمحصلة لخروج نحو 13.7 مليار دولار من 5 دول أبرزها؛ مصر بقيمة 10.4 مليار دولار وقطر بقيمة 1.75 مليار دولار والسعودية بقيمة 732.3 مليون دولار ولبنان بقيمة 693.5 مليون دولار وأخيرا الكويت بقيمة 79.7 مليون دولار، في مقابل دخول نحو 1.7 مليار دولار فقط إلى 6 دول عربية أبرزها؛ الإمارات بقيمة 680.8 مليون دولار والمغرب بقيمة 437.6 مليون دولار والبحرين بقيمة 419.1 مليون دولار خلال نفس العام (جدول رقم 22).

وكانت الأسواق العربية قد حققت أداء ايجاباً واضحاً بتدفقات صافية للداخل بلغت 38.4 مليار دولار خلال عام 2010، وذلك كنتيجة رئيسية للأداء الايجابي الواضح لسوقي العراق بقيمة 18.4 مليار دولار ومصر بقيمة 10.9 مليار دولار وبدرجة أقل أسواق البحرين وقطر والسعودية.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية

أما فيما يتعلق بالشق الخاص بالاستثمارات الأجنبية في أسواق المال العربية وبالتحديد أسواق الأسهم فقط فتشير

تطور إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة لمحفظة الاوراق المالية في الدول العربية بالمليون دولار

م	الدولة (22)	2010	2011
1	الإمارات	980.4	680.8
2	المغرب	357.0	437.6
3	البحرين	2,703.8	419.1
4	تونس	361.6	144.2
5	السودان	7.5	12.6
6	الأردن	730.5	11.1
7	الكويت	153.5	(79.7)
8	لبنان	(693.5)	(693.5)
9	السعودية	1,502.7	(732.3)
10	قطر	2,314.0	(1,750.3)
11	مصر	10,886.7	(10,431.2)
12	العراق	18,383.8	-
13	سلطنة عمان	702.2	-
	إجمالي الدول العربية	38,390.2	(11,981.5)
	عدد الدول المتوافر لها بيانات	13	11

المصدر: بيانات موازين المدفوعات للدول الاعضاء وبحوث ضمان

البيانات القطرية الرسمية إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات لعام 2011 بلغ نحو 10.6 مليار دولار كصافي تدفقات للداخل.

وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 4 دول بقيمة إجمالية 11.6 مليار دولار وهي؛ مصر بقيمة 7082 مليون دولار و الإمارات بقيمة 4265 مليون دولار والأردن بقيمة 111 مليون دولار وفلسطين بقيمة 99.9 مليون دولار مقابل خروج نحو 963.7 مليون دولار كتدفقات صافية سلبية من البحرين خلال نفس العام.

تدفقات الاستثمارات العربية في البورصات العربية

أما فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات العربية في البورصات العربية فقط فتشير البيانات القطرية الرسمية إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات لعام 2011 بلغ نحو 3388 مليون دولار كصافي تدفقات للداخل .

وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 4 دول بقيمة إجمالية 3982.2 مليون دولار وهي؛ مصر والإمارات والأردن وفلسطين مقابل خروج نحو 594.1 مليون دولار كتدفقات صافية سلبية من البحرين خلال نفس العام (جدول 25).

ثانيا: أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية

أما فيما يتعلق بأرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية فتشير أحدث البيانات المتاحة من واقع نتائج المسح المنسق لبيانات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج الذي ينفذه صندوق النقد الدولي على أساس سنوي منذ عام 2001. إلى أن أرصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية في الدول

جدول 23: تطور إجمالي أرصدة الاستثمارات الواردة لمحفظة الاوراق المالية في الدول العربية بالمليون دولار

م	الدولة	بنهاية 2008	بنهاية 2009	بنهاية 2010	التغير بالمليون دولار	نسبة التغير %
1	مصر	10,778	8,304	28,749	20,445	246.2
2	الإمارات	21,190	22,713	27,785	5,072	22.3
3	قطر	6,735	10,104	12,931	2,827	28.0
4	البحرين	9,623	8,889	11,375	2,486	28.0
5	السعودية	9,714	8,495	10,224	1,729	20.4
6	المغرب	3,164	2,074	4,271	2,197	105.9
7	تونس	3,953	4,186	4,064	(122)	(2.9)
8	لبنان	2,040	3,404	2,640	(764)	(22.4)
9	الكويت	3,569	2,718	2,323	(395)	(14.5)
10	الأردن	1,580	1,546	2,155	609	39.4
11	العراق	893	1,333	1,346	13	1.0
12	سلطنة عمان	698	645	671	26	4.0
13	الجزائر	76	196	477	281	143.6
14	فلسطين	..	470	470	(0)	(0.1)
15	السودان	291	344	392	48	13.8
16	سورية	69	195	204	9	4.4
17	ليبيا	23	37	166	129	348.5
18	اليمن	101	107	75	(32)	(29.9)
19	موريتانيا	4	83	9	(74)	(89.6)
20	جيبوتي	14	103	3	(100)	(97.0)
	الإجمالي	**74,515**	**75,946**	**110,329**	**34,383**	**45.3**

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

العربية ارتفعت بقيمة 34.4 مليار دولار وبنسبة 45.3% بنهاية عام 2010 إلى 110.3 مليار دولار مقارنة مع 76 مليار دولار بنهاية عام 2009 ونحو 74.5 مليار دولار بنهاية عام 2008.

وفيما يتعلق بأهم الدول العربية المستقبلة للاستثمارات غير المباشرة فقد حلت مصر في المرتبة الأولى بقيمة 28.7 مليار دولار تليها الإمارات بقيمة

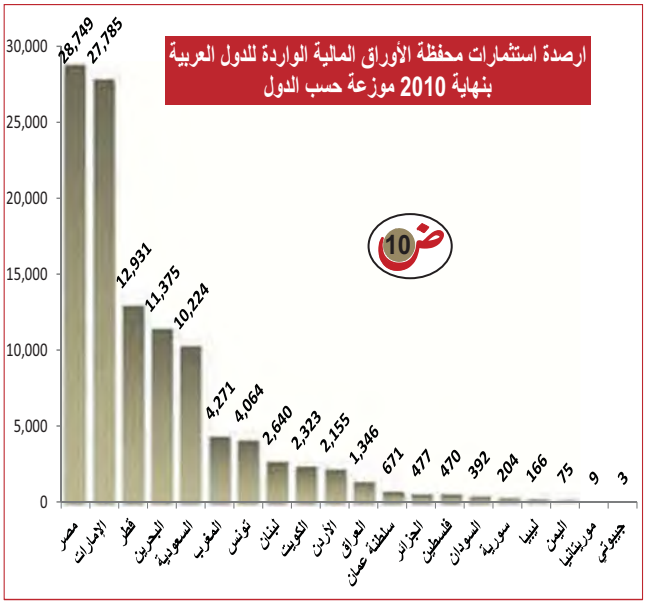

ارصدة استثمارات محفظة الأوراق المالية الواردة للدول العربية بنهاية 2010، موزعة حسب الدول

الدولة المصدرة / الدولة المستقبلة	مصر	الإمارات	قطر	البحرين	السعودية	المغرب	تونس	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	سلطنة عمان	الجزائر	فلسطين	السودان	سورية	ليبيا	اليمن	موريتانيا	جيبوتي	إجمالي الاستثمارات الصادرة
الكويت	825	2,713	2,237	8,224	4,491	25	191	82	...	637	165	165	164	...	67	69	4	54	4	...	20,118
البحرين	63	2,898	1,659	...	1,406	13	91	11	502	314	3	30	...	...	92	...	83	2	...	...	7,167
لبنان	44	314	226	265	215	...	0	...	38	98	...	2	...	...	3	...	...	...	...	...	1,205
إجمالي الاستثمارات العربية في الدول العربية	933	5,925	4,122	8,489	6,112	38	283	93	540	1,049	168	198	164	0	162	69	87	56	4	0	28,490
المملكة المتحدة	6,543	7,349	2,037	1,058	1,733	164	144	170	478	188	23	108	79	...	3	...	6	3	...	...	20,087
الولايات المتحدة	10,378	...	...	...	...	475	560	463	...	118	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	11,994
لوكسمبورغ	6,096	1,955	1,307	200	18	174	109	391	375	225	361	121	0	462	124	...	...	...	...	...	11,918
جزيرة جيرسي	338	1,633	487	539	3	1,010	106	360	59	244	...	72	...	...	63	135	17	...	...	3	5,069
فرنسا	851	511	293	141	1,182	347	153	119	27	7	6	31	160	...	...	...	...	...	...	...	3,828
ألمانيا	247	736	712	134	114	386	612	95	59	33	12	53	...	...	...	...	...	...	...	...	3,194
اليابان	275	639	218	54	17	25	1,210	86	32	10	55	3	...	...	...	...	...	...	2	...	2,626
أيرلندا	693	361	838	108	3	144	211	19	17	45	9	35	...	8	...	...	...	...	...	...	2,492
جزيرة جيرزي	379	1,240	43	75	111	16	107	16	112	114	77	...	...	...	2	...	...	13	...	...	2,306
برمودا	76	969	592	48	3	27	43	...	15	10	5	...	...	...	...	...	...	...	...	...	1,788
هولندا	421	259	366	19	1	55	115	158	27	44	170	...	...	...	...	...	...	...	3	...	1,637
هونج كونج	22	829	240	114	194	11	2	8	113	6	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	1,541
سويسرا	40	916	209	93	42	92	27	10	1	3	18	1	28	0	...	...	...	...	...	...	1,481
موريشيوس	42	1,018	161	1	...	72	29	12	31	...	...	3	44	...	38	...	...	...	...	...	1,450
النمسا	36	373	293	39	138	59	219	20	68	3	12	19	...	...	...	...	...	...	...	...	1,277
تشيلي	...	1,124	15	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	1,139
دول أجنبية أخرى	1,377	1,948	998	265	553	1,178	224	529	369	54	430	27	3	0	0	0	55	2	0	0	8,011
إجمالي الدول الأجنبية	27,816	21,860	8,810	2,886	4,112	4,234	3,782	2,548	1,783	1,106	1,178	473	313	470	230	135	79	19	4	3	81,839
إجمالي الاستثمارات الواردة	28,749	27,785	12,931	11,375	10,224	4,271	4,064	2,640	2,323	2,155	1,346	671	477	470	392	204	166	75	9	3	110,329

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

27.7 مليار دولار ثم قطر بالمرتبة الثالثة بقيمة 12.9 مليار دولار ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 11.4 مليار دولار ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 10.2 مليار دولار. حيث استقبلت تلك الدول مجتمعة91 مليار دولار وبنسبة 82.5% من إجمالي الدول العربية (جدول رقم 24).

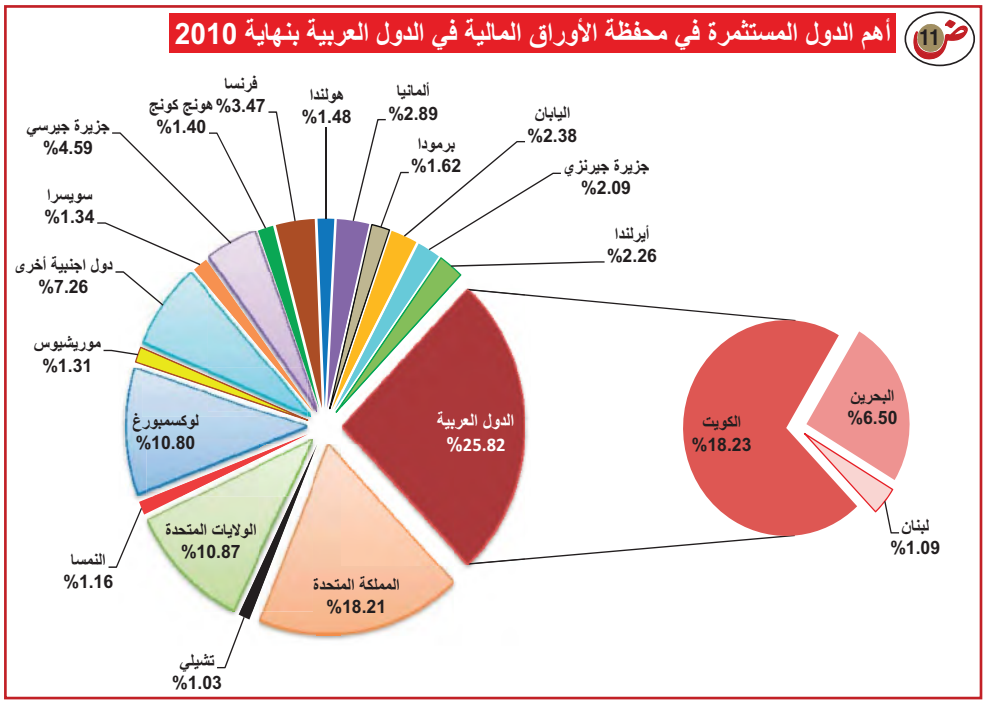

أهم المستثمرين الأجانب في محفظة الأوراق المالية للدول العربية

أما على صعيد أهم الدول الأجنبية المستثمرة في محفظة الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2010 فتشير أحدث البيانات المتاحة من واقع نتائج المسح المنسق لبيانات استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج الذي ينفذه صندوق النقد الدولي على أساس سنوي منذ عام 2001 والذي يشمل 4 دول عربية فقط وعدداً من أهم الدول في العالم إلى أن الكويت حلت في المرتبة الأولى كأهم مستثمر أجنبي وعربي في محفظة الأوراق المالية العربية بنهاية عام 2010 بقيمة بلغت 20.1 مليار دولار وبحصة بلغت 18.23%، تلتها المملكة المتحدة بقيمة 20.09 مليار دولار وبحصة بلغت 18.21% أيضا، ثم حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 12 مليار دولار وبحصة بلغت 10.9%، ثم حلت لوكسمبورج في المرتبة الرابعة بقيمة بلغت 11.9 مليار دولار وبحصة بلغت 10.8%، ثم حلت البحرين في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 7.2 مليار دولار وبحصة بلغت 6.5%.

وقد بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية العربية الصادرة من الدول الثلاث المتوافر عنها بيانات وهي الكويت والبحرين ولبنان نحو 28.5 مليار دولار بنهاية عام 2010 وبحصة تبلغ 25.8% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية والبالغ قيمتها 110.4 مليار دولار (جدول رقم 24) (شكل رقم 11).

أرصدة الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية

أما فيما يتعلق بالشق الخاص بأرصدة الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية فتشير البيانات الرسمية القطرية إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات بنهاية عام 2011 بلغ نحو 112.3 مليار دولار كصافي تدفقات للداخل.

شكل 12 أرصدة الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية بنهاية 2011 حسب الدول المستقبلة

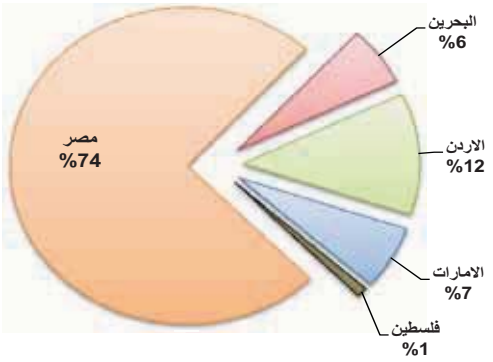

وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 5 دول وهي؛ مصر بقيمة 83.2 مليار دولار وبحصة 74% والأردن بقيمة 14 مليار دولار وبحصة 12% والإمارات بقيمة 7.3 مليار دولار وبحصة 7% والبحرين بقيمة 6.7 مليار دولار وبحصة 6% وفلسطين بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة 1% (جدول رقم 25).

أرصدة الاستثمارات العربية في البورصات العربية

وعلى صعيد أرصدة الاستثمارات العربية في البورصات العربية فتشير البيانات الرسمية القطرية إلى أن إجمالي ارصدة الاستثمارات العربية في بورصات 5 دول عربية توافرت عنها بيانات بنهاية عام 2011 بلغ نحو 47 مليار دولار كصافي تدفقات للداخل.

وقد جاء هذا الأداء الايجابي كمحصلة لدخول تدفقات صافية ايجابية في بورصات 5 دول وهي؛ مصر بقيمة 27.5 مليار دولار و الأردن بقيمة 9.2 مليار دولار والبحرين بقيمة 5.4 مليار دولار والإمارات بقيمة 4.5 مليار دولار وفلسطين بقيمة 541 مليون دولار (جدول رقم 25).

جدول 25 الاستثمارات الأجنبية والعربية في سوق الأوراق المالية بالمليون دولار

الجهة المستثمرة	الأردن	الامارات	فلسطين	مصر	البحرين	الإجمالي
لعام 2011						
الاستثمارات العربية في البورصة	41.0	2,599.1	47.1	1,295.0	-594.1	3,388.1
الاستثمارات الأجنبية غير العربية في البورصة	70.0	1,666.0	52.9	5,787.0	-369.6	7,206.3
إجمالي الاستثمارات الاجنبية والعربية في البورصة	**111.0**	**4,265.1**	**99.9**	**7,082.0**	**-963.7**	**10,594.3**
تراكمي حتى 2011 (الاستثمارات القائمة)						
الاستثمارات العربية في البورصة	9,160.0	4,450.0	541.3	27,459.1	5,352.7	46,963.1
الاستثمارات الأجنبية غير العربية في البورصة	4,792.0	2,845.0	568.1	55,767.9	1,334.0	65,307.0
إجمالي الاستثمارات الاجنبية والعربية في البورصة	**13,952.0**	**7,295.0**	**1,109.4**	**83,227.0**	**6,686.7**	**112,270.1**

المصدر: مصادر قطرية وبحوث ضمان

3.3.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

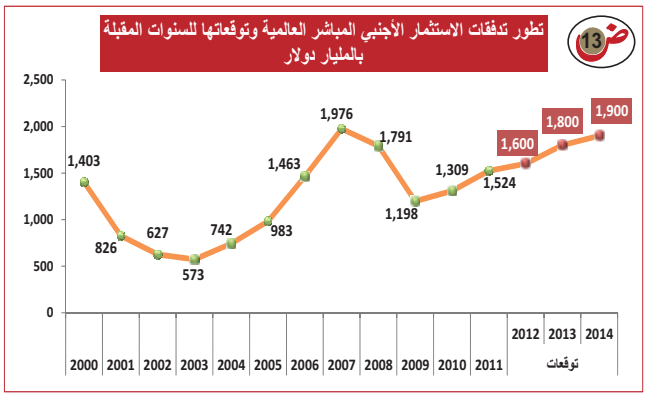

على الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011، من 1.3 تريليون دولار في العام السابق، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال الفترة (2005 -2007) البالغ 1.47 تريليون دولار. إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغتها خلال عام 2007.

وبشان آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فيؤكد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد أنها ما زالت محفوف بالمخاطر وعدم اليقين مع توقعات بأن يستمر ويستقر التعافي في التدفقات خلال عام 2012 على نحو 1.6 تريليون دولار، مع ترجيحات بارتفاع معتدل ولكنه ثابت على المدى الطويل إلى نحو 1.8 تريليون دولار عام خلال 2013 ونحو 1.9 تريليون دولار خلال عام 2014، في حاله عدم حدوث أي صدمات اقتصادية كلية (شكل رقم 13).

وعلى صعيد **التوزيع الجغرافي** شمل هذا الارتفاع جميع المجموعات الثلاث الرئيسية (مجموعة الدول المتقدمة، مجموعة الدول النامية، ومجموعة الاقتصادات المتحولة) حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 21%، لتبلغ 748 مليار دولار وكذلك إلى مجموعة الدول النامية بنسبة 11% لتبلغ مستوى قياسياً قدره 684 مليار دولار، كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة نموا بنسبة 25 % لتبلغ 92 مليار دولار.

أما مجموعة الدول النامية ومجموعة الاقتصادات المتحولة، فقد استقطبتا وللعام الثاني على التوالي حوالي نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال عام 2011 . ويعزى ذلك إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى الدول النامية في آسيا (باستثناء غرب آسيا) بنسبة 11% لتصل إلى 344 مليار دولار، مقارنة بـ 309 مليارات العام السابق. كما شهدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعاً في التدفقات الواردة بنسبة 15.8% إلى 217 مليار

دولار، مقارنة بـ 187 مليار دولار العام 2010، وذلك على الرغم من انخفاض عمليات الاندماج والتملك بنسبة 31%. ويذكر أن النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في البرازيل وكولومبيا والمراكز المالية الخارجية، كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نمواً قوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نمت بنسبة 31% لتصل إلى 91.7 مليار دولار خلال العام 2011، مقارنة بـ 70.2 مليار دولار عام 2010. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدد من صفقات الاندماج والتملك مع روسيا في قطاع الطاقة.

ض 26 تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم
بالمليار دولار حسب المناطق الجغرافية

	الاستثمارات الواردة			الاستثمارات الصادرة		
	2009	2010	2011	2009	2010	2011
الدول المتقدمة	606.2	618.6	747.9	857.8	989.6	1,237.5
الدول النامية	519.2	616.7	684.4	268.5	400.1	383.8
أفريقيا	52.6	43.1	42.7	3.2	7.0	3.5
شرق وجنوب شرق آسيا	206.6	294.1	335.5	176.6	243.0	239.9
جنوب آسيا	42.4	31.7	38.9	16.4	13.6	15.2
غرب آسيا	66.3	58.2	48.7	17.9	16.4	25.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	149.4	187.4	217.0	54.3	119.9	99.7
الاقتصادات المتحولة	72.4	73.8	92.2	48.8	61.6	73.1
العالم	**1,198**	**1,309**	**1,524**	**1,175**	**1,451**	**1,694**

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (انكتاد)

في حين شهدت أفريقيا والدول الأقل نموا تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها للسنة الثالثة على التوالي، وذلك كمحصلة لسحب استثمارات من دول شمال أفريقيا مقابل نمو التدفقات إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتبلغ نحو 37 مليار دولار، مقتربة من ذروتها التاريخية.مع توقعات بمعاودة النمو في التدفقات الواردة إلى أفريقيا خلال السنوات المقبلة.

أما الدول المتقدمة، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، فقد نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 21% خلال عام 2011، لتصل إلى 748 مليار دولار مقارنة بـ 618 مليار دولار عام 2010. وحسب التقسيم الجغرافي فقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 23%، في حين انخفضت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% مقارنة بعام 2010. وهو عكس ما جرى العام السابق. ويعزى الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة، وخصوصاً في الدول الأوروبية، إلى عمليات الاندماج والتملك والتي تتركز في معظم الحالات في إعادة هيكلة الشركات، وتحسين استخدام رؤوس أموالها وتخفيض تكاليفها.

أما على مستوى القارة الأوروبية فقد شهدت دولها تباينا في الأداء، حيث تراجعت التدفقات الواردة إلى اليونان وألمانيا، في حين ارتفعت في إيطاليا وفرنسا. كما تختلف مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى، ففي معظم الدول المتقدمة، انخفضت حصة الاستثمار في الأسهم إلى أقل من 40%، ومثلت حصة الأرباح المعاد استثمارها ما يقرب من النصف في حين ارتفعت التدفقات الرأسمالية الأخرى.

وفيما يتعلق بـأداء **الشركات عبر الوطنية** الاستثماري فلم تتمكن من تحويل المبالغ النقدية المتاحة لديها إلى استثمارات أجنبية مباشرة جديدة ومستمرة، ومن غير المرجح أن تفعل ذلك في المدى القصير حيث تسود حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية الدولية، إلا انه على المدين المتوسط والطويل من المتوقع أن يؤدي التراكم النقدي الراهن إلى طفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل. فخلال عام 2011 شهدت الشركات عبر الوطنية ارتفاعا لمعدل الإنتاج، ونموا بمعدل 9% وسجلت مبيعات بلغت 28 تريليون دولار و7 تريليونات دولار كقيمة مضافة، وقامت بتوظيف حوالي 69 مليون موظف.

أما صناديق الثروة السيادية فرغم أنها أظهرت إمكانات كبيرة للاستثمار في مجال التنمية، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عنها لا تزال صغيرة نسبيا، بقيمة 125 مليار دولار خلال عام 2011، ربعها توجه إلى دول نامية، حيث تعمل الصناديق السيادية بشراكة مع الحكومات المضيفة، ومؤسسات تمويل التنمية أو غيرها من مستثمري القطاع الخاص للاستثمار في تطوير البنية التحتية والزراعة والصناعة، بما في ذلك بناء وتنمية صناعات "النمو الأخضر".

وفي المقابل مثلت **المستجدات العالمية على صعيد السياسيات** وخصوصا سياسات التنمية الشاملة والمستدامة، تحديا لنمو التدفقات الاستثمارية العالمية، فعلى المستوى الوطني، تسعى الدول الى دمج سياسات الاستثمار في استراتيجية التنمية، ودمج أهداف التنمية المستدامة، وضمان ملاءمتها وفعاليتها. كما أن العديد من الدول شرعت في تحرير وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات المختلفة لتحفيز النمو خلال عام 2011. في حين أدخلت بعض الدول تدابير تنظيمية وتقييدية جديدة، وتعديل السياسات لدخول المستثمرين الأجانب على سبيل المثال في قطاعات الصناعة والزراعة والصيدلة وفي الصناعات الاستخراجية، عبر إجراءات وقرارات متباينة المستوى والتأثير.

وأما على المستوى الدولي فهناك دعوات لتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإدارة تعقيداتها، وتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الدول والمستثمرين. وفي هذا السياق كشف تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012 الصادر عن الأونكتاد النقاب عن إطار عام لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة للأنكتاد وتطلعاً إلى إطار التنمية ما بعد 2015 والتي تهدف إلى توجيه الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة في ظل الأزمات المستمرة والضغوط والتحديات الاجتماعية والبيئية. كما طور الأنكتاد مؤشراً جديداً لقياس "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية"، حيث أظهر المؤشر مساهمات أكبر نسبيا من قبل الشركات الأجنبية التابعة في الدول النامية، ولا سيما في أفريقيا، من حيث القيمة المضافة وتوفير فرص العمل ودفع الأجور، وعائدات الضرائب، وتوليد الصادرات، وتكوين رأس المال، مما يؤكد أهمية اتباع سياسات صحيحة تحقق أقصى قدر من الايجابيات وتقلل الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى صعيد **الاتفاقيات والترتيبات الدولية للاستثمار** فقد كشف التقرير عن تحسن في وضع السياسات الإقليمية للاستثمار، كما ظهرت العديد من الأفكار الجديدة لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة مقابل نمو ضعيف جدا لاتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITS) الجديدة.

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2011

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضا من 68.6 مليار دولار عام 2010 بمعدل 37.4% إلى 43 مليار دولار عام 2011، ومقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009 و96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2007.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار، و 6.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 684.4 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8%عام 2011 .

وقد تباين أداء الدول العربية بشكل واضح حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى 9 دول عربية (الجزائر بنسبة 13.6% إلى 2571 مليون دولار)، (البحرين بنسبة 400.6% إلى 781 مليون دولار)، (جيبوتي بنسبة 189% إلى 78 مليون دولار)، (العراق بنسبة 15.8% إلى 1617 مليون دولار)، (الأردن بنسبة 12.4% إلى 1653 مليون دولار)،

(27) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار

	الدولة	2007 - 2005	2008	2009	2010	2011	الحصة من الإجمالي 2011 %	معدل النمو 2011 - 2010 %
1	السعودية	17,353	38,151	32,100	28,105	16,400	38.2	(41.6)
2	الإمارات	12,631	13,724	4,003	5,500	7,679	17.9	39.6
3	لبنان	3,276	4,333	4,804	4,280	3,381	7.9	(21.0)
4	السودان	2,755	2,601	1,816	2,894	2,692	6.3	(7.0)
5	الجزائر	1,513	2,594	2,746	2,264	2,571	6.0	13.6
6	المغرب	2,303	2,487	1,952	1,574	2,519	5.9	60.0
7	تونس	1,902	2,759	1,688	3,113	2,265	5.3	(27.2)
8	الأردن	2,717	2,826	2,413	1,471	1,653	3.8	12.4
9	العراق	623	1,856	1,598	1,396	1,617	3.8	15.8
10	سورية	828	1,467	1,514	1,850	1,059	2.5	(42.8)
11	سلطنة عمان	2,156	2,952	1,508	2,333	788	1.8	(66.2)
12	البحرين	1,907	1,794	257	156	781	1.8	400.6
13	الكويت	156	(6)	1,114	319	399	0.9	25.1
14	فلسطين	31	52	301	180	214	0.5	18.9
15	الصومال	87	87	108	112	102	0.2	(8.9)
16	جيبوتي	109	229	100	27	78	0.2	188.9
17	موريتانيا	369	343	(3)	131	45	0.1	(65.6)
18	قطر	3,567	3,779	8,125	4,670	(87)	(0.2)	(101.9)
19	مصر	8,999	9,495	6,712	6,386	(483)	(1.1)	(107.6)
20	اليمن	579	1,555	129	(93)	(713)	(1.7)	(666.7)
21	ليبيا	2,317	3,180	3,310	1,909	-	-	-
	إجمالي الدول العربية	66,178	96,258	76,295	68,577	42,960	100	(37.4)
	الدول النامية	442,915	650,017	519,225	616,661	684,399	-	11.0
	إجمالي الدول العربية (% الدول النامية)	*14.9*	*14.8*	*14.7*	*11.1*	*6.3*	-	-
	العالم	1,473,190	1,790,706	1,197,824	1,309,001	1,524,422	-	16.5
	إجمالي الدول العربية (% العالم)	*4.5*	*5.4*	*6.4*	*5.2*	*2.8*	-	-

المصدر: مصادر قطرية و تقرير الاستثمار العالمي 2012 (الأنكتاد) وبحوث ضمان

(الكويت بنسبة 25% إلى 399 مليون دولار)، (المغرب بنسبة 60% إلى 2519 مليون دولار)، (فلسطين بنسبة 19% إلى 214 مليون دولار)، (الإمارات بنسبة 39.6% إلى 7679 مليون دولار).

فيما تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في 8 دول (لبنان بنسبة 21% إلى 3381 مليون دولار)، (موريتانيا بنسبة 65.6% إلى 45 مليون دولار)، (سلطنة عمان بنسبة 66.2% إلى 788 مليون دولار)، (السعودية بنسبة 41.6% إلى 16400 مليون دولار)، (الصومال بنسبة 8.9% إلى 102 مليون دولار)، (السودان بنسبة 7% إلى 2692 مليون دولار)، (سورية بنسبة 42.8% إلى 1059 مليون دولار)، (تونس بنسبة 27.2% إلى 2265 مليون دولار) (جدول رقم 27).

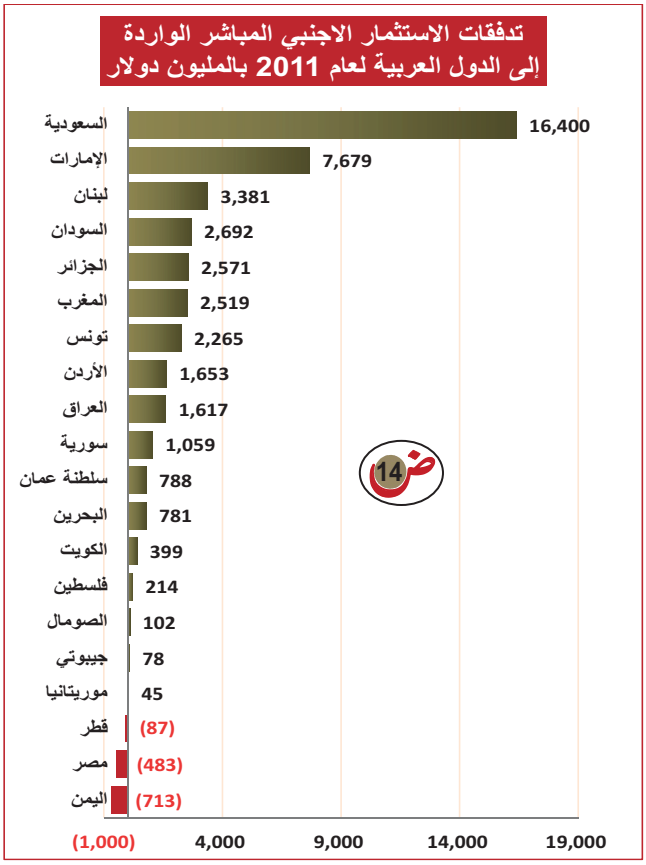

في المقابل تحولت التدفقات الايجابية إلى سلبية في 3 دول هي؛(مصر بخروج 483 مليون دولار)، (قطر بخروج 87 مليون دولار)، (اليمن بخروج 713 مليون دولار).

وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16400 مليون دولار وبحصة بلغت 38.2% من الإجمالي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 7679 مليون دولار وبحصة 17.9%، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 3381 مليون دولار وبحصة 7.9%، ثم السودان في المرتبة الرابعة بقيمة 2692 مليون دولار وبحصة 6.3% من الإجمالي العربي (شكل رقم 14).

ثانياً: أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية حتى عام 2011

أما فيما يتعلق بإجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، فقد بلغت بنهاية عام 2011 نحو 649.6 مليار دولار، وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مستقبل بتدفقات بلغت قيمتها 186.9 مليار دولار وبحصة بلغت 29% من الإجمالي الوارد للمنطقة العربية، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 85.4 مليار دولار وبحصة بلغت 13%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 72.6 مليار دولار وبحصة بلغت 11%، تلتها المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 46.3 مليار دولار وبحصة بلغت 7%، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 40.6 مليار دولار وبحصة بلغت 6% (جدول رقم 28) (شكل رقم 15).

ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية بنهاية عام 2011 بالمليون دولار

ض 28

	الدولة	الوارد	الصادر	الفرق	المجموع
1	السعودية	186,850	29,970	156,880	216,820
2	الإمارات	85,406	57,738	27,668	143,144
3	مصر	72,612	6,074	66,538	78,686
4	المغرب	46,300	2,098	44,202	48,398
5	لبنان	40,645	7,550	33,095	48,195
6	تونس	31,414	310	31,104	31,724
7	قطر	30,477	18,572	11,905	49,049
8	الأردن	23,368	504	22,864	23,872
9	السودان	22,047	0	22,047	22,047
10	الجزائر	21,781	2,174	19,607	23,955
11	ليبيا	16,334	16,848	(514)	33,182
12	البحرين	15,935	8,776	7,159	24,711
13	سلطنة عمان	15,005	3,507	11,498	18,512
14	الكويت	10,765	22,059	(11,294)	32,824
15	سورية	10,323	418	9,905	10,741
16	العراق	9,601	0	9,601	9,601
17	اليمن	4,344	589	3,755	4,933
18	موريتانيا	2,407	35	2,372	2,442
19	فلسطين	2,389	221	2,168	2,610
20	جيبوتي	965	0	965	965
21	الصومال	668	0	668	668
	إجمالي الدول العربية	649,636	177,443	472,193	827,079
	الدول النامية	6,625,032	3,705,410	2,919,622	10,330,442
	إجمالي الدول العربية (% الدول النامية)	9.8	4.8	16.2	8.0
	العالم	20,438,199	21,168,489	-	-
	إجمالي الدول العربية (% العالم)	3.2	0.8	-	-

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (الأنكتاد) بحوث ضمان

ض 15

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية بنهاية عام 2011

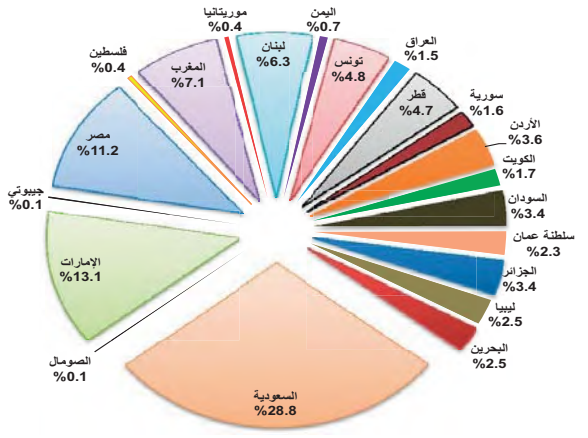

أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الدول العربية

حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى سبع دول عربية هي ؛ السعودية ومصر وتونس وسورية والأردن وليبيا وفلسطين بنهاية عامي 2010 و2011 والبالغ إجماليها نحو 189 مليار دولار موزعة حسب الدول الأجنبية المستثمرة في تلك الدول يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في الدول السبع بقيمة 26.1 مليار دولار وبنسبة 14% من الإجمالي، تلتها فرنسا في المرتبة الثانية بقيمة 19 مليار دولار وبحصة تبلغ 10% من الإجمالي، ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 16.6 مليار دولار وبنسبة 9%، ثم المملكة المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة 14.8 مليار دولار وبنسبة 8%، تلتها اليابان في المرتبة الخامسة بقيمة 14.8 مليار دولار وبنسبة 8% (جدول رقم 29).
- بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية بنهاية عام 2011 والتي لا تشمل الاستثمارات العربية نحو 122.7 مليار دولار بحصة بلغت 65% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول السبع المذكورة تلتها مصر بقيمة 26.4 مليار دولار وبحصة بلغت 14% ثم تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 25.6 مليار دولار وبحصة بلغت 13% (شكل رقم 16).

ض29 أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة من الدول غير العربية بالمليون دولار لعام 2011

	الدولة	السعودية*	مصر	تونس	سورية*	الاردن	ليبيا	فلسطين*	الإجمالي
1	الولايات المتحدة	23,372.0	1,791.2	152.5	8.4	772.3	8.6	..	26,105
2	فرنسا	15,318.0	2,314.2	1,298.9	11.5	49.5	15.9	..	19,008
3	المانيا	8,178.0	546.7	427.7	7,359.8	41.2	8.4	..	16,562
4	المملكة المتحدة	7,622.0	5,511.1	405.8	326.5	725.8	192.3	12.4	14,796
5	اليابان	14,541.0	189.5	34.9	..	5.7	..	..	14,771
6	الصين	9,319.0	356.5	2.9	35.0	96.0	42.1	..	9,852
7	هولندا	6,460.0	2,147.9	216.9	2.2	93.1	509.6	..	9,430
8	كندا	4,904.0	319.9	3.1	8.9	222.9	3.2	..	5,462
9	إيطاليا	2,970.0	1,480.9	814.7	1.4	28.2	28.2	..	5,323
10	تركيا	3,284.0	258.8	182.1	800.2	107.0	19.7	..	4,652
11	سويسرا	3,517.0	606.2	119.2	135.4	94.9	0.9	..	4,474
12	ماليزيا	2,517.0	59.5	..	..	..	..	..	2,577
13	أستراليا	2,443.0	46.8	..	..	2.8	..	..	2,493
14	جزر كايمان	..	2,304.4	..	..	..	..	..	2,304
15	كوريا الجنوبية	2,097.0	35.6	22.6	34.9	7.5	97.8	..	2,295
16	سنغافورة	1,979.0	13.8	11.0	..	..	..	..	2,004
17	إسبانيا	..	1,002.3	378.8	2.3	7.6	1.9	..	1,393
18	جزر العذراء البريطانية	..	922.2	..	..	..	..	..	922
19	بنما	..	738.2	9.4	..	..	..	..	748
20	إيران	..	135.9	..	557.7	..	7.6	..	701
21	بلجيكا	..	177.4	157.8	0.5	278.7	1.4	..	616
22	البرتغال	..	..	571.6	..	..	..	..	572
23	اليونان	..	464.1	..	..	2.0	4.8	..	471
24	مالطا	..	..	..	..	..	364.3	..	364
25	الهند	..	146.8	4.1	52.4	146.6	3.8	..	354
26	لوكسمبورغ	..	211.2	..	..	..	15.2	..	226
27	قبرص	..	149.4	..	14.0	14.4	47.2	..	225
28	تايوان	..	11.0	..	..	177.7	..	..	189
29	روسيا	..	148.8	..	31.0	..	..	..	180
30	الباهاما	..	171.2	..	..	..	2.7	..	174
31	الدنمارك	..	165.7	..	..	8.0	..	..	174
32	السويد	..	112.6	17.8	2.2	9.9	..	..	142
	غير محدد	14,159.0	3,873.2	20,769.2	40.9	476.0	45.3	68.9	39,432
	الإجمالي	122,680	26,413	25,601	9,425	3,368	1,421	81	188,989

المصدر: مصادر قطرية ودولية وبحوث ضمان
* بيانات الأرصدة حتى عام 2010

ض16 أهم الدول الاجنبية المستثمرة في المنطقة (7 دول) بنهاية 2011

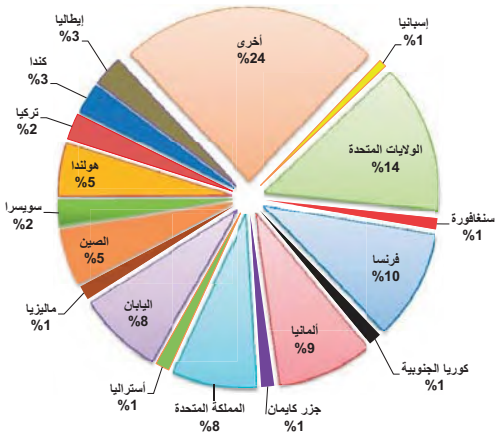

أهم القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية والعربية في الدول العربية

حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى ثماني دول عربية هي؛ السعودية ومصر والأردن والإمارات وتونس وسورية وليبيا وفلسطين بنهاية عامي 2010 و2011 والبالغ إجماليها نحو 304 مليارات دولار، يتضح أن قطاع الخدمات أكبر ملتق للاستثمار الأجنبي والعربي المباشر في الدول الثماني بقيمة 130.6 مليار دولار وبنسبة 43% من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة 90 مليار دولار وبحصة تبلغ 29.6% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بقيمة 4 مليارات دولار وبنسبة 1.3% فقط، ثم توزعت الاستثمارات المتبقية وقيمتها 79.4 مليار دولار وبحصة تبلغ 26.12% على القطاعات الأخرى والأنشطة التي لم يتم تصنيفها من قبل تلك الدول (جدول 30 شكل 17).

ض 17 التوزيع القطاعي لارصدت الاستثمارات الأجنبية (العربية + الغير عربية) المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011

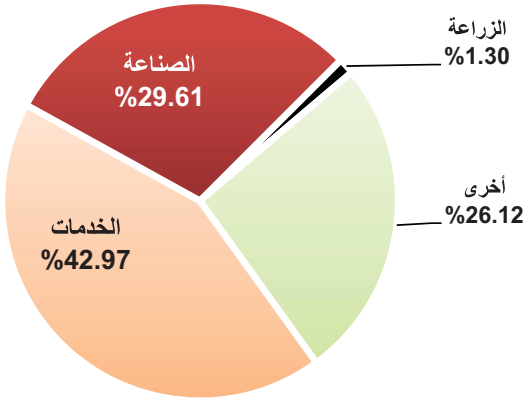

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية (العربية + غير العربية) المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011

القطاع ض 30	السعودية	مصر	الاردن	الإمارات	تونس	فلسطين	ليبيا	سورية	الإجمالي
الخدمات	62,990	28,253	1,883	31,074	4,652	1,290	484	2	130,627
الصناعة	56,142	14,602	6,006	5,745	5,188	18	888	1,423	90,012
الزراعة	101	3,471	75	59	194	..	44	12	3,956
أخرى	51,217		..	..	19,869	70	260	7,989	79,405
إجمالي	170,450	46,327	7,964	36,879	29,903	1,378	1,675	9,425	304,000

المصدر: مصادر قطرية ودولية وبحوث ضمان

عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية

أما إجمالي قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية فقد تحول مجموع عمليات البيع والشراء من قيمة سلبية بلغت 9.8 مليار دولار خلال العام 2010، لتصل إلى قيمة موجبة بقيمة 9 مليارات دولار خلال عام 2011.

وقد بلغت قيمة صافي صفقات الاندماج والتملك في الدول العربية (كبائع) نحو 3.7 مليار دولار عام 2011 بنسبة 0.7% من الإجمالي العالمي البالغ نحو 525.9 مليار دولار وبنسبة 4.5% من إجمالي القيمة في الدول النامية والبالغة 83.2 مليار دولار (جدول 31).

وفي المقابل بلغت قيمة صافي صفقات الاندماج والتملك في الدول العربية (كمشتر) نحو 5.2 مليار دولار عام 2011 بنسبة 1% من الإجمالي العالمي البالغ نحو 525.9 مليار دولار وبنسبة 5.1% من إجمالي القيمة في الدول النامية والبالغة 103.6 مليار دولار.

ويأتي هذا النمو بالتزامن مع ارتفاع قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في العالم والتي ارتفعت بنسبة 53% إلى 526 مليار دولار منها 83.2 مليار دولار وبنسبة 16% في الدول النامية، وخصوصا العمليات التي تفوق قيمتها حاجز الـ 3 مليارات دولار والتي وصل عددها عالميا إلى 62 عملية عام 2011 مقارنة بـ 44 عملية فقط عام 2010، إلا أن عمليات الاندماج والتملك والاستثمار في مجالات جديدة تراجعت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2012، رغم أن الأساسيات والعائدات المرتفعة والموجودات النقدية مازالت تدعم النمو.

صافي صفقات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية بالمليون دولار

	الدولة (ض31)	كبائع				كمشتر			
		2007 - 2005	2009	2010	2011	2007 - 2005	2009	2010	2011
1	السعودية	49	42	164	629	9,263	121	706	(17)
2	مصر	2,055	993	195	609	6,658	76	1,092	-
3	الإمارات	323	300	756	554	15,403	14,831	(1,803)	5,741
4	السودان	574	-	-	450	-	-	-	-
5	الأردن	426	108	(103)	391	16	-	(34)	37
6	المغرب	613	333	846	274	-	324	-	17
7	البحرين	(45)	-	452	30	3,264	323	(3,362)	(2,740)
8	قطر	-	298	13	28	1,880	10,266	590	(833)
9	ليبيا	67	145	91	20	-	601	377	-
10	الكويت	1,325	(55)	463	16	1,162	124	(10,810)	2,033
11	لبنان	2,011	-	642	-	343	283	-	834
12	سلطنة عمان	246	-	386	-	30	893	(529)	172
13	سورية	-	-	41	-	-	-	-	-
14	اليمن	287	-	20	-	-	-	-	-
15	تونس	786	4	9	-	-	3	2	-
16	الجزائر	6	-	-	-	(16)	-	-	-
17	العراق	-	-	-	717	11	-	-	-
	إجمالي الدول العربية	**8,723**	**2,168**	**3,975**	**3,718**	**38,014**	**27,845**	**(13,771)**	**5,244**
	الدول النامية	**84,447.0**	**39,077.0**	**82,378.0**	**83,220.0**	**109,476.0**	**73,975.0**	**98,149.0**	**103,615.0**
	إجمالي الدول العربية (% الدول النامية)	***10.3***	***5.5***	***4.8***	***4.5***	***34.7***	***37.6***	***(14.0)***	***5.1***
	العالم	**703,426.0**	**249,732.0**	**344,029.0**	**525,881.0**	**703,426.0**	**249,732.0**	**344,029.0**	**525,881.0**
	إجمالي الدول العربية (% العالم)	***1.2***	***0.9***	***1.2***	***0.7***	***5.4***	***11.1***	***(4.0)***	***1.0***

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (الأنكتاد) بحوث ضمان

التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت من الملاحظ أن النسبة تشهد تراجعا كبيرا خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2011 في كل الدول العربية ولاسيما في لبنان وجيبوتي والأردن التي هبطت فيها النسبة بأكثر من النصف.

ورغم ذلك لازالت لبنان تتصدر التصنيف بنسبة 26.7% بما يشير إلى اعتماد اقتصاد لبنان على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من جيبوتي والأردن والسودان والسعودية والبحرين وتونس، بنسب تتراوح ما بين 25.6% إلى 11.2% (جدول 32).

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من تكوين رأس المال الثابت (%)

	الدولة (ض32)	2007 - 2005	2009	2010	2011	الفرق بين متوسط الفترة 2005 - 2007 وعام 2011
1	لبنان	58.9	47.6	42.1	26.7	(32.2)
2	جيبوتي	79.6	67.2	23.6	25.6	(54.0)
3	الأردن	62.6	37.9	24.6	21.1	(41.5)
4	السودان	29.4	17.1	16.1	18.1	(11.3)
5	السعودية	26.9	35.0	25.4	14.9	(12.0)
6	البحرين	47.4	5.0	2.4	12.6	(34.8)
7	تونس	25.5	16.5	14.3	11.2	(14.3)
8	الإمارات	30.0	4.6	6.8	9.5	(20.5)
9	المغرب	11.8	6.7	4.8	8.3	(3.5)
10	سورية	10.6	11.7	11.8	6.5	(4.1)
11	العراق	15.3	24.0	17.5	5.7	(9.6)
12	الجزائر	5.3	5.7	4.8	4.0	(1.3)
13	سلطنة عمان	22.4	10.3	7.4	3.8	(18.6)
14	موريتانيا	45.0	(0.4)	13.6	3.3	(41.7)
15	الكويت	0.9	7.3	2.8	1.3	0.4
16	قطر	17.1	18.1	9.2	(0.2)	(17.3)
17	مصر	41.8	18.9	15.8	(1.2)	(43.0)
18	اليمن	14.5	2.8	(1.9)	(38.8)	(53.3)
19	ليبيا	46.5	60.5	27.6	-	-
20	فلسطين	2.5	24.3	15.8	-	-
21	الصومال	18.1	26.9	23.8	-	-
	الدول النامية	**13.0**	**10.3**	**10.3**	**8.5**	**(4.5)**
	العالم	**13.1**	**9.6**	**9.6**	**9.2**	**(3.9)**

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (الأنكتاد) بحوث ضمان

ثالثاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2011

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعا لافتا، لتصل إلى 24.6 مليار دولار خلال عام 2011، محققة ارتفاعا بنسبة 24.3% مقارنة بنحو 19.8 مليار دولار عام 2010. حيث بلغت 18.9 مليار دولار عام 2009 و 44.1 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 24 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2007. ويعزى هذا الارتفاع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى الاستثمار في الخارج (جدول رقم 33).

جدول 33: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار

	الدولة	2007 - 2005	2008	2009	2010	2011	الحصة من الاجمالي 2011 %	معدل النمو 2011 - 2010 %
1	الكويت	7,712	9,091	8,582	5,065	8,711	35.3	72.0
2	قطر	1,880	3,658	3,215	1,863	6,027	24.5	223.5
3	السعودية	(175)	3,498	2,177	3,907	3,442	14.0	(11.9)
4	الإمارات	9,737	15,820	2,723	2,015	2,178	8.8	8.1
5	لبنان	813	987	1,126	487	900	3.7	84.8
6	البحرين	1,262	1,620	(1,791)	334	894	3.6	167.7
7	مصر	302	1,920	571	1,176	626	2.5	(46.8)
8	سلطنة عمان	158	585	109	1,012	572	2.3	(43.5)
9	الجزائر	103	318	215	220	534	2.2	142.7
10	المغرب	381	485	470	589	247	1.0	(58.1)
11	ليبيا	1,516	5,888	1,165	2,722	233	0.9	(91.4)
12	السودان	6	98	89	66	84	0.3	27.3
13	العراق	134	34	72	125	77	0.3	(38.4)
14	اليمن	58	66	66	70	77	0.3	10.0
15	الأردن	24	13	72	28	31	0.1	10.7
16	تونس	22	42	77	74	28	0.1	(62.2)
17	موريتانيا	4	4	4	4	4	0.0	0.0
18	فلسطين	43	(8)	(15)	77	(20)	(0.1)	(126.0)
19	سورية	23	2	(3)	-	-	-	-
	اجمالي الدول العربية	**24,003**	**44,121**	**18,924**	**19,834**	**24,645**	**100**	**24.3**
	الدول النامية	**229,567**	**328,121**	**268,476**	**400,144**	**383,754**	**-**	**(4.1)**
	اجمالي الدول العربية (% الدول النامية)	*10.5*	*13.4*	*7.0*	*5.0*	*6.4*	*-*	*-*
	العالم	**1,500,545**	**1,969,336**	**1,175,108**	**1,451,365**	**1,694,396**	**-**	**16.7**
	اجمالي الدول العربية (% العالم)	*1.6*	*2.2*	*1.6*	*1.4*	*1.5*	*-*	*-*

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (الأنكتاد) بحوث ضمان

وقد ارتفعت التدفقات الصادرة من 9 دول عربية هي؛ (الجزائر بنسبة 142.7% إلى 534 مليون دولار)، (البحرين بنسبة 167.7% إلى 894 مليون دولار)، (الأردن بنسبة 107% إلى 31 مليون دولار)، (الكويت بنسبة 72% إلى 8711 مليون دولار)، (لبنان بنسبة 84.8% إلى 900 مليون دولار)، (قطر بنسبة 223.5% إلى 6027 مليون دولار)، (السودان بنسبة 27.3% إلى 84 مليون دولار)، (الإمارات بنسبة 8.1% إلى 8.1 مليون دولار)، (اليمن بنسبة 10% إلى 77 مليون دولار).

فيما تراجعت التدفقات الصادرة من 7 دول (مصر بنسبة 46.8% إلى 626 مليون دولار)، (العراق بنسبة 38.4% إلى 77 مليون دولار)، (ليبيا بنسبة 91.3% إلى 233 مليون دولار)، (المغرب بنسبة 58% إلى 247 مليون دولار)، (سلطنة عمان بنسبة 43.5% إلى 572 مليون دولار)، (السعودية بنسبة 11.9% إلى 3442 مليون دولار)، (تونس بنسبة 62.2% إلى 28 مليون دولار).

بينما استقرت التدفقات الصادرة من موريتانيا عند نفس مستواها، وتحولت التدفقات الصادرة عن فلسطين من تدفقات ايجابية بقيمة 77 مليون دولار عام 2010 إلى تدفقات سلبية بقيمة 20 مليون دولار عام 2011 (جدول رقم 33).

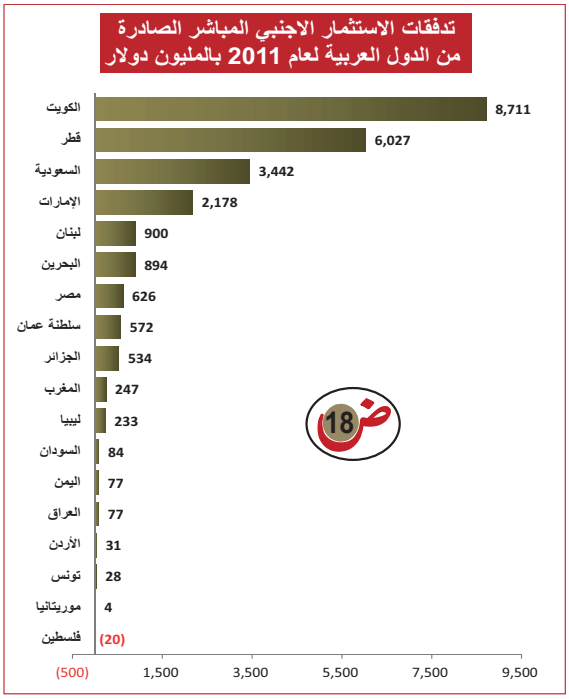

وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 8711 مليون دولار وبحصة 35.3% من الإجمالي العربي، تلتها قطر في المرتبة الثانية بقيمة 6027 مليون دولار وبحصة 24.5%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 3442 مليون دولار وبحصة 14%، ثم الإمارات في المرتبة الرابعة بقيمة 2178 مليون دولار وبحصة 8.8% (شكل رقم 18).

رابعاً: أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية حتى عام 2011

وفي المقابل بلغ إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية، بنهاية عام 2011 نحو 177.4 مليار دولار، وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مصدر بتدفقات بلغت قيمتها 57.7 مليار دولار وبحصة بلغت 33% من الإجمالي الصادر من المنطقة العربية، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 30 مليار دولار وبحصة بلغت 17%، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 22 مليار دولار وبحصة بلغت 12%، تلتها قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 18.6 مليار دولار وبحصة بلغت 10%، ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 16.8 مليار دولار وبحصة بلغت 9%.

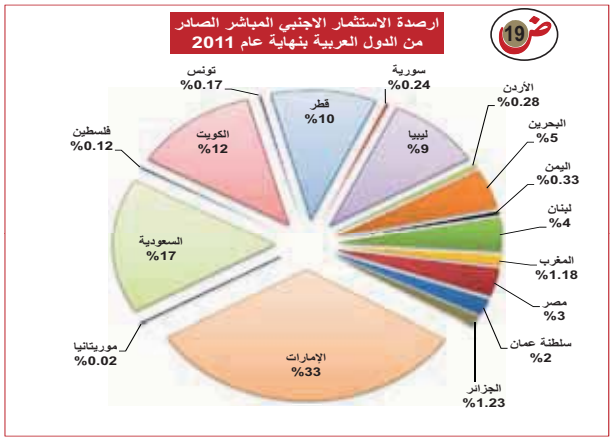

خامساً: آفاق الاستثمار في الدول العربية حتى عام 2017

استنادا إلى الإنفاق الحكومي الذي يعد مؤشرا مهما على حجم الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى توقع أن يبلغ حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية خلال السنوات الست المقبلة ما بين عامي (2012- 2017) ما يزيد عن 5645 مليار دولار (جدول رقم 36).

وبالنظر إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية تدور حول الـ29% من واقع الرصد السنوي الذي يجريه التقرير العربي الاقتصادي الموحد يمكن تقدير الإنفاق الاستثماري الحكومي المتوقع في الدول العربية بنحو 1637 مليار دولار خلال السنوات الست ما بين عامي (2012- 2017)

أما استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي فهي تقدر في المتوسط عربيا بنحو 150% من إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي أي يمكن تقدير حجمها بنحو 2456 مليار دولار.

وعليه يمكن تقدير حجم الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة المتوقعة خلال السنوات الست ما بين عامي (2012- 2017) بنحو 4093 مليار دولار 40% منها للحكومة و60% للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وتأتي تلك التقديرات متوافقة مع توقعات صندوق النقد الدولي للإنفاق الاستثماري الإجمالي في الدول العربية (17 دولة) والتي تقدر بنحو 3970 مليار دولار خلال السنوات الست ما بين عامي (2012- 2017).

جدول 34 تطور إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار

	الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الإجمالي 2012 - 2017	نسبة من الإجمالي %
1	السعودية	130	150	165	177	192	199	1,014	25.5
2	الامارات	95	92	90	93	98	105	574	14.5
3	الجزائر	80	84	86	89	92	97	528	13.3
4	قطر	49	53	56	61	65	70	354	8.9
5	مصر	44	45	49	56	66	80	341	8.6
6	الكويت	33	37	41	45	49	53	258	6.5
7	المغرب	35	38	41	44	48	52	258	6.5
8	سلطنة عمان	25	26	26	27	28	29	159	4.0
9	ليبيا	15	17	18	19	21	20	111	2.8
10	لبنان	11	13	13	14	15	16	83	2.1
11	تونس	11	12	13	14	15	17	82	2.1
12	السودان	10	9	10	11	12	13	65	1.6
13	الأردن	7	8	8	9	9	10	51	1.3
14	البحرين	7	7	8	8	8	8	45	1.1
16	اليمن	4	5	5	6	7	8	35	0.9
17	موريتانيا	1	1	1	2	2	2	9	0.2
18	جيبوتي	0	0	1	1	1	1	3	0.1
19	الإجمالي	559	598	631	675	728	779	3,970	100.0

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

ض20 تطور إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار

ض21 حصص الدول العربية من إجمالي الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 2012 - 2017

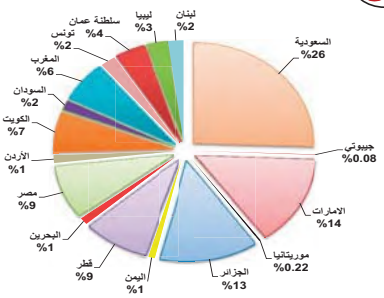

وبعد إضافة الدول الأخرى غير المشمولة بتوقعات صندوق النقد الدولي وهي سورية والتي ترجح المؤسسة أن تتراجع استثماراتها الإجمالية من نحو14 مليار دولار سنويا إلى نحو 12 مليار دولار سنويا وبإجمالي 72 مليار دولار خلال الفترة والعراق بإنفاق استثماري يقدر بنحو 209 مليارات دولار وبنسبة 29% من إجمالي الإنفاق الحكومي الإجمالي المتوقع البالغ 720 مليار دولار خلال نفس الفترة، إضافة إلى تقديرات فلسطين والصومال بنحو 9 مليارات دولار خلال نفس الفترة يمكن تقدير الإنفاق الاستثماري المتوقع في الدول العربية خلال تلك الفترة بنحو 4260 مليار دولار.

وتشير التوقعات إلى أن الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الدول العربية سيشهد نموا متواصلا خلال السنوات الست المقبلة من نحو 559 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 778.6 مليار دولار عام 2017 أي من المرجح أن يرتفع بنحو 39.3% خلال الفترة (جدول رقم 34).

ض35 تطور نسبة الاستثمار من الناتج في الدول العربية (%)

	الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	الجزائر	38.7	39.2	39.5	39.5	39.4	39.5	39.6
2	المغرب	34.9	35.4	35.6	35.8	35.8	35.7	35.3
3	سلطنة عمان	31.1	31.8	32.2	32.9	33.0	33.0	31.2
4	جيبوتي	27.2	32.4	32.7	33.1	35.0	35.2	30.1
5	موريتانيا	34.3	31.2	28.4	30.2	28.8	27.4	29.7
6	لبنان	27.5	28.0	28.0	28.0	28.0	28.0	28.9
7	قطر	25.1	26.8	27.6	28.2	28.8	28.5	27.7
8	البحرين	25.9	26.0	26.0	25.4	25.5	25.5	26.0
9	تونس	24.4	24.7	25.5	26.4	27.0	27.7	25.8
10	الامارات	24.6	23.4	22.4	22.5	22.9	23.5	23.4
11	السعودية	20.0	22.5	24.1	25.2	26.3	26.1	23.3
12	الأردن	22.3	23.3	23.0	22.8	22.6	22.4	22.9
13	الكويت	16.4	18.7	20.5	22.1	23.3	24.3	20.3
14	ليبيا	19.4	18.2	18.4	19.3	20.1	18.6	19.6
16	مصر	17.4	17.8	18.3	19.3	20.8	23.0	19.2
17	السودان	18.9	18.8	18.6	18.4	18.4	18.3	18.8
18	اليمن	11.1	12.3	12.8	14.1	14.7	15.2	12.2

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

وتستند تلك التوقعات المتفائلة إلى الخطط الاستثمارية الضخمة المعلنة في العديد من دول المنطقة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن الدول النفطية الأخرى والدول التي ستشهد فورة إعمار وتنمية لفترة ما بعد احداث الربيع العربي، لاسيما إذا ما تزامن ذلك مع استقرار أسعار النفط قرب مستوياتها المرتفعة الحالية إضافة إلى تحسن مناخ الاستثمار في دول الربيع العربي بعد تجاوز المراحل الانتقالية واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية.

جدول رقم 36: تطور إجمالي الانفاق الحكومي في الدول العربية بالمليار دولار

	الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الإجمالي	نسبة من الإجمالي %
1	السعودية	228.7	257.2	270.9	287.8	312.1	320.4	1,677.2	29.7
2	العراق	106.2	111.4	114.2	120.7	130.3	137.3	720.2	12.8
3	الامارات	86.0	85.5	86.3	87.4	88.9	91.1	525.2	9.3
4	مصر	85.6	82.4	85.4	87.2	88.2	89.9	518.7	9.2
5	الجزائر	84.5	78.4	78.6	79.8	81.8	85.0	488.0	8.6
6	الكويت	69.4	74.7	79.1	80.5	84.3	89.7	477.6	8.5
7	قطر	50.7	55.9	59.3	64.5	68.2	72.3	370.9	6.6
8	المغرب	32.7	34.8	36.6	38.5	40.6	43.4	226.6	4.0
10	سلطنة عمان	25.6	27.3	29.0	30.9	32.7	34.5	180.1	3.2
11	تونس	17.1	16.5	16.9	17.7	18.5	19.5	106.2	1.9
12	لبنان	13.5	14.7	15.4	16.5	17.6	18.5	96.3	1.7
13	اليمن	12.8	12.0	12.0	12.3	12.6	12.9	74.4	1.3
14	الأردن	10.1	10.5	11.2	11.8	12.6	13.4	69.6	1.2
15	البحرين	9.2	9.7	9.8	9.9	10.2	10.7	59.6	1.1
17	السودان	7.8	6.7	6.6	6.7	7.1	7.8	42.7	0.8
18	موريتانيا	1.4	1.3	1.3	1.3	1.4	1.4	8.1	0.1
19	جيبوتي	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	3.5	0.1
20	الإجمالي	842	879	913	954	1,008	1,048	5,645	100

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

وعلى صعيد ترتيب الدول الأكثر استثمارا في الدول العربية في الفترة المقبلة ينتظر أن تحتل السعودية المرتبة الأولى عربيا بما يزيد عن تريليون دولار وبنسبة تزيد عن 25% من إجمالي الاستثمار المتوقع في المنطقة العربية تليها الإمارات بقيمة 574 مليار دولار وبنسبة 14.5% (شكل رقم 21).

أما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي فقد حلت الجزائر في المرتبة الأولى كأعلى متوسط خلال السنوات الست ما بين عامي (2012-2017) بقيمة 39.6% تلتها المغرب في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 35.3% ثم سلطنة عمان ثالثا بنسبة 31.2% (جدول رقم 35).

جدول رقم 37: تطور نسبة الاستثمار من الناتج في الدول العربية (%)

	الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
1	الجزائر	38.7	39.2	39.5	39.5	39.4	39.5	39.6
2	المغرب	34.9	35.4	35.6	35.8	35.8	35.7	35.3
3	سلطنة عمان	31.1	31.8	32.2	32.9	33.0	33.0	31.2
4	جيبوتي	27.2	32.4	32.7	33.1	35.0	35.2	30.1
5	موريتانيا	34.3	31.2	28.4	30.2	28.8	27.4	29.7
6	لبنان	27.5	28.0	28.0	28.0	28.0	28.0	28.9
7	قطر	25.1	26.8	27.6	28.2	28.8	28.5	27.7
8	البحرين	25.9	26.0	26.0	25.4	25.5	25.5	26.0
9	تونس	24.4	24.7	25.5	26.4	27.0	27.7	25.8
10	الامارات	24.6	23.4	22.4	22.5	22.9	23.5	23.4
11	السعودية	20.0	22.5	24.1	25.2	26.3	26.1	23.3
12	الأردن	22.3	23.3	23.0	22.8	22.6	22.4	22.9
13	الكويت	16.4	18.7	20.5	22.1	23.3	24.3	20.3
14	ليبيا	19.4	18.2	18.4	19.3	20.1	18.6	19.6
16	مصر	17.4	17.8	18.3	19.3	20.8	23.0	19.2
17	السودان	18.9	18.8	18.6	18.4	18.4	18.3	18.8
18	اليمن	11.1	12.3	12.8	14.1	14.7	15.2	12.2

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان

أ. الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية

واصلت الدول العربية هذا العام، عرض المزيد من فرص الاستثمار المتاحة ولكن بوتيرة أقل اهتماما، بسبب الأحداث السياسية التي انعكست في تراجع فرص الاستثمار المتاحة في معظم دول المنطقة، فيما عدا الدول النفطية، بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط ومواصلة تنفيذها خططاً استثمارية طموحة للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 1.5 تريليون دولار منها ما يزيد على تريليون دولار في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها، ترتب عليها مواصلة استئناف عدد من المشاريع التي سبق تأجيلها أو إرجاء تنفيذها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وقد شملت تلك المشاريع مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية إضافة إلى عدد من القطاعات المهمة التي تعرض فيها مجموعة الدول العربية فرصا استثمارية وأهمها؛ الزراعة والصيد، الطاقة والمياه والبيئة، المحاجر والرخام، التعدين والكيماويات والبلاستيك والسماد،العلوم الحيوية، المنسوجات والملابس والجلود، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، الكهرباء والإلكترونيات، السيارات والمحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل واللوجيستيات، بنوك وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة، وأخيرا العقار والسياحة. وقد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا.

أما على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية، فقد زاد ما تعرضه تلك الدول بشكل واضح على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تصل إلى 800 مليار دولار وذلك وفق جدول عدد وقيمة الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية (الوارد في تقرير عام 2010).

ففي **الأردن**، قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بالتعاون مع استشاريين متخصصين بتطوير خارطة استثمارية ودراسة 30 قطاعا وتحديد 13 قطاعا احتلت المراتب الأولى من منظور قابلية النمو، الاستدامة، اهتمام المستثمرين وجدواها على المدى البعيد وأجرت دراسات تحليلية لنحو 250 فرصة استثمارية في قطاعات الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات بكلفة تبلغ نحو 8 مليارات دولار. وأسفرت تلك الدراسة عن تحديد أكثر من 150 فرصة استثنائية للاستثمار مع إنهاء دراسات أولية للجدوى على 75 من هذه الفرص .

وتعرض **الجزائر** عدداً كبيراً من فرص الاستثمار في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار.

وتطرح **اليمن** نحو 150 فرصة استثمارية منها 35 فرصة عبر الهيئة العامة للاستثمار والباقي عبر اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة، في القطاعات: الصناعية، السياحية، الخدمية، الصحية، الزراعية والسمكية والطرق والإسكان. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية ما يزيد عن 20 مليار دولار.

أما **مصر** فتعرض الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عبر موقعها الشبكي 136 فرصة استثمار في 12 قطاعاً بتكلفة استثمارية 66 مليار دولار منها؛ فرص في مجال البتروكيماويات بتكلفة 19 مليار دولار، 16 فرصة في مجال البيئة وزراعة الغابات، 8 فرص في مجال التجارة و25 فرصة في مجال الصناعة والبقية في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل وذلك إضافة إلى 45 فرصة استثمارية أخرى ضمن خطط التنمية في الأقاليم بتكلفة تتراوح ما بين 14 و16 مليار دولار أبرزها مشاريع على طريق سوهاج البحر الأحمر الجديد وغرب خليج السويس وموانئ شرق بورسعيد دمياط والإسكندرية والدخيلة وخطوط سكك حديد إلى مطروح والعاشر من رمضان وقليوب والمنيب ومحطات تنقية مياه في أسوان والإسماعيلية والبحر الأحمر والإسكندرية والجيزة ومشاريع تنمية سياحية في الأقصر ومرسى مطروح والفيوم والساحل الشمالي.

وتعرض هيئة الاستثمار في **سورية** نحو 300 فرصة استثمارية مختلفة الأحجام وفي مختلف القطاعات موزعة على عدد من المناطق الصناعية والجغرافية. كما تعرض وزارة الصناعة العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الصناعات الكيميائية والهندسية والغذائية والنسجية، منها نحو 15 فرصة استثمارية محددة و34 مشروعا مقترحا من قبل القطاع الخاص في مناطق متفرقة.

وفي **السودان** تعرض وزارة الاستثمار عبر موقعها الشبكي نحو 300 فرصة بقيمة تقريبية تتجاوز 10 مليارات دولار منها 180 في قطاع الخدمات و45 في الزراعة و40 في الصناعة و11 في مجال التعدين إلى جانب فرص عديدة في قطاعات الكهرباء والموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي والطرق والجسور والسكك الحديدية والتعليم العالي .

وتواصل **السعودية** توفير فرص استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة وصناعات مختلفة وخصوصا قطاعات الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، الصحة، علوم الحياة والتعليم، بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تتجاوز 300 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية وهي؛ مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة جازان الاقتصادية، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، مدينة المعرفة الاقتصادية،أبرزها بناء محطات للطاقة والكهرباء ومشاريع في قطاع النقل والخدمات اللوجيستية و صهر الألومونيوم، إضافة إلى الفرص المعروضة على القطاع الخاص في

مشاريع عقارية ضخمة مثل الأبـراج المزمع إنشاؤها حول الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وتعرض **قطر** على القطاع الخاص الأجنبي فرص المساهمة في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 125 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة بنسبة 49% للشركاء الأجانب ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) لنحو 176 مشروعا جديدا منها 38 مليار دولار إنفاق حكومي العام 2011-2012 علما بأن خطط الاستثمار للشركات القطرية عدا قطر للبترول ووحداتها ستتجاوز 35 مليار دولار، شاملة نحو 27 مليار دولار استثمارات ستقوم بها شركتا بروة والديار العقارية القطرية في مشاريع بناء سكني وتجاري، مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى61 مليار دولار بواقع 12 مليار دولار سنويا في مختلف القطاعات لاسيما وأنها تستعد من الآن لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022.

وتعرض **الإمارات** فرصا استثمارية متنوعة بقيمة تقريبية تصل إلى 175 مليار دولار عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط استثمارية حكومية بقيمة 320 مليار دولار حتى عام 2015.

وفي **العراق**، تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار، أكثر من 360 فرصة استثمارية بقيمة تجاوزت 200 مليار دولار، منها؛ 48 فرصة استثمارية في مجالات؛ الزراعة والري والإنتاج الحيواني، 31 فرصة في مجال الكهرباء، 50 فرصة في قطاع الصحة، 75 فرصة في مجالات الإسكان والبنية التحتية بتكلفة استثمارية 150 مليار دولار، 68 فرصة في قطاع الصناعة، 10 فرص ضخمة في قطاع النفط والغاز، 6 فرص في قطاع الاتصالات، 150 فرصة في قطاع السياحة والخدمات الترفيهية.

وتأمل **تونس**، بعد استقرار الأوضـاع في جذب المزيد من الاستثمارات عبر طرح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج التخصيص الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للتخصيص، منها؛ شركات لإنتاج السكر والإطـارات والصلب، إلى جانب فرص جديدة في مجالات؛ الطاقة والبيئة والصناعة والبنية الأساسية والخدمات اللوجيستية والسياحة، مستهدفةً بصورة أساسية دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

وتعرض **سلطنة عمان**، عبر المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، عدد 34 فرصة استثمارية، بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار، منها؛ 7 فرص في مجال خدمات البنية الأساسية بتكلفة 11.7 مليار دولار، 6 فرص في قطاع خدمات إنتاج النفط والغاز بتكلفة 19 مليار دولار، 9 فرص في قطاع الخدمات السياحية بتكلفة 20 مليار دولار، 6 فرص في خدمات تقنية المعلومات و6 فرص في قطاعات خدمية أخرى.

كما تعرض المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان «إيدال»، عددا من الفرص في قطاعات السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والزراعة والتعليم والصحة والخدمات بتكلفة استثمارية إجمالية تراوحت بين 5-50 مليون دولار للفرصة الواحدة.

وتطرح **موريتانيا** عبر المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات 7 فرص استثمارية في مجالات الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل.

وتعرض الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في **جيبوتي** 14 فرصة استثمارية في مجالات؛ التعدين والسياحة والطاقة المتجددة من حرارة الأرض الجوفية والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات والصيد والشحن الجوي والمعارض والصحة. بتكلفة 715 مليون دولار.

أما مجلس التنمية في **البحرين** فيعرض فرصا استثمارية في مجالات الخدمات المالية والنقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات مع تخصص المملكة في إنتاج الألومونيوم وإدارة المشاريع وتقديم الاستشارات المالية والإدارية وتنظيم الأحداث الدولية وذلك في إطار خطة إستثمارية بقيمة 35 مليار دولار مدتها 5 سنوات.

وتطرح **المغرب** فرصا في قطاعات واعدة أهمها؛ السيارات والإلكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة.

كما تعرض **ليبيا** فرصاً استثمارية ضخمة في إطار خطة اعادة الاعمار بقيمة 480 مليار دولار على مدى العقدين المقبلين،حيث تم طرح العديد من الفرص على المستثمرين في قطاعات الإسكان والطاقة والنقل والمرافق والمياه والصناعة والزراعة والخدمات والبنية الأساسية وغيرها.

وفي **فلسطين**، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني عن عرض 130 فرصة استثمارية قيمتها نحو 500 مليون دولار على هامش فعاليات «مؤتمر فلسطين للاستثمار»، معظم دراسات الجدوى الخاصة بها تم إعدادها مع وجود شركاء محليين.

وفي هذا السياق، قامت المؤسسة، منذ العام 2008، بإنشاء قسم خاص على موقعها الإلكتروني لاستعراض الفرص الاستثمارية المعروضة من قبل 16 دولة عربية من خلال مواقعها الالكترونية الرسمية، وكذلك الخارطة الاستثمارية في دولة فلسطين.

ب. المناطق الحرة والمدن الصناعية في الدول العربية:

كما طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية، الجديدة والقائمة، في معظم الدول العربية، حسبما يتضح من البيانات القطرية الواردة، للمؤسسة وكذلك المواقع الإلكترونية الرسمية المعنية بتلك المدن والمناطق.

<u>على المستوى الإقليمي:</u>

على صعيد العمل الجماعي، نجح «الاتحاد العربي للمناطق الحرة»، الذي اتخذ من الأردن مقرا دائماً له كأحد منظمات العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية في تحقيق العديد من الانجازات على صعيد التنسيق فيما بين المناطق الحرة العربية.

كما شهدت المنطقة اهتماما متزايدا ومن قبل معظم حكوماتها بإنشاء وتطوير المزيد من المناطق الحرة بمختلف أنواعها وأغراضها وأحجامها. ووفق مصادر إقليمية ورسمية محلية استندت إليها المؤسسة منها؛ الغرفة العربية للتجارة والصناعة والاتحاد العربي للمناطق الحرة والمواقع الشبكية للجهات المشرفة على المناطق الحرة في العديد من الدول العربية يمكن استعراض مجموعة من الإحصاءات والتقديرات أهمها ما يلي :

- يبلغ عدد المناطق الحرة العامة والخاصة الرئيسية التي تشمل المطارات والمنافذ نحو 114 منطقة حرة في 18 دولة عربية، حيث يوجد العديد من المناطق الحرة الخاصة التي يتم إنشاها وفق شروط معينة لمشروع واحد وهو النظام المنتشر في بعض الدول العربية ومنها مصر والإمارات على سبيل المثال.
- استنادا إلى الخطط الحكومية المعلنة من قبل العديد من حكومات المنطقة توجد خطط لإنشاء العشرات من المناطق الحرة في بلدان المنطقة والتي من المتوقع أن تجد طريقها إلى التنفيذ بعد عبور المنطقة تداعيات المرحلة الحالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
- حسب مصادر قطرية يقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة في مصر والأردن والإمارات بما يزيد عن 112 مليار دولار لعام 2010.
- يقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة الإماراتية ما يزيد عن 96 مليار دولار عام 2010 منها 20% تقريبا تتم مع الدول العربية بقيمة تبلغ 19.2 مليار دولار وأكثر من نصف تلك القيمة (56%) تقريبا يتم مع دول مجلس التعاون الخليجي وحدها وبقيمة تبلغ 10.7 مليارات دولار.
- حسب مصادر قطرية يقدر حجم الاستثمارات الإجمالية في المناطق الحرة المصرية والأردنية والعمانية بأكثر من 21 مليار دولار بنهاية العام 2010.
- بلغ عدد العاملين في المناطق الحرة المصرية والأردنية ما يقرب من ربع مليون عامل.

38 المناطق الحرة في الدول العربية

م	الدولة	عدد المناطق الحرة	أهم المناطق الحرة		
1	الجزائر	2	المنطقة الحرة جمارك بلارا		
2	البحرين	4	منطقة البحرين اللوجيستية	المنطقة الحرة شمال سترة	المنطقة الحرة ميناء سلمان
3	جيبوتي	2	منطقة دواليه الحرة		
4	مصر	20	المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية	المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر	المنطقة الحرة العامة الإعلامية
			المنطقة الحرة العامة بدمياط	المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	المنطقة الحرة بمطار القاهرة الدولي
			المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية	المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم	المنطقة الحرة العامة بالسويس
			المنطقة الحرة العامة بقنا بمدينة فقط	ميناء السخنة	مناطق حرة أخرى
5	العراق	4	المنطقة الحرة في خور الزبير	المنطقة الحرة في القائم	المنطقة الحرة في نينوى
6	الأردن	6	المنطقة الحرة العقبة	مطار الملكة علياء الدولي المنطقة الحرة	المنطقة الحرة الكرامة
			المنطقة الحرة الكرك	المنطقة الحرة سحاب	المنطقة الحرة الزرقاء
7	الكويت	2	المنطقة الحرة الكويتية	السوق الحرة بمطار الكويت الدولي	
8	لبنان	3	المنطقة الحرة بمرفأ بيروت	المنطقة الحرة بمرفأ طرابلس	المنطقة الحرة بمطار بيروت الدولي
9	ليبيا	3	المنطقة الحرة بمصراتة	المنطقة الحرة بزوارة	
10	المغرب	6	المنطقة الحرة للتصدير بطنجة	منطقة تخزين الهدروكاربورات في كبدانا والناضور	منطقة التصدير الحرة في طنجة مید القصر وماجاز ميللوزا 1 و 2
			منطقة التصدير الحرة في القنيطرة	المنطقة الحرة في داخلة والعيون	
11	الصومال	7	المنطقة الحرة بمطار الباذان	المنطقة الحرة بمطار هافون	المنطقة الحرة بمطار غاروي
			المنطقة الحرة بميناء ايل	المنطقة الحرة لاسعنود	
			المنطقة الحرة بمطار جلاسيو	المنطقة الحرة بميناء لاسقوري	
12	السودان	4	المناطق الحرة في السودان	المنطقة الحرة بالبحر الأحمر	سلطة منطقة قري الحرة
13	سورية	7	منطقة التجارة الحرة بعدرا	المنطقة الحرة في درعا	المنطقة الحرة بمطار دمشق الدولي
			منطقة التجارة الحرة بحلب	منطقة التجارة الحرة باللاذقية	
			المدينة الحرة للتجارة بدمشق	المنطقة الحرة في طرطوس	
14	تونس	5	المنطقة الحرة بنزرت	السوق الحرة بحميلة	
			المنطقة الحرة بجرجيس	السوق الحرة بمنزل بورقيبة	
15	الإمارات	30	المنطقة الحرة بعجمان	مركز دبي للسلع المتعددة	مجمع دبي للتقنيات الحيوية والبحوث
			المنطقة الحرة لمطار دبي	منطقة دبي للتعهيد	مدينة دبي الطبية
			المنطقة الحرة بالفجيرة	سلطة واحة دبي للسيليكون	twofour54
			المنطقة الحرة بالحمرية	مدينة دبي للاستوديوهات	شركة أبوظبي للموانئ
			منطقة جبل على الحرة	مجمع الذهب والألماس	دبي العالمية للإنتاج الإعلامي
			المنطقة الحرة برأس الخيمة	المنطقة الحرة لمدينة مصدر	مدينة دبي للإنترنت
			المنطقة الحرة لمطار الشارقة	مجمع رأس الخيمة لتكنولوجيا المعلومات	قرية دبي للمعرفة
			منطقة أحمد بن راشد الحرة	منطقة رأس الخيمة الحرة الإعلامية	مدينة دبي للإعلام
			مركز دبي المالي العالمي	مطار الشارقة الدولي	أخرى
16	سلطنة عمان	4	منطقة المزيونة الحرة	المنطقة الحرة في صحار	المنطقة الحرة بصلالة
17	قطر	3	المنطقة الحرة بميناء الدوحة البحري	المنطقة الحرة بميناء الدوحة الجوي	واحة العلوم والتكنولوجيا
18	اليمن	2	المنطقة الحرة بعدن	المنطقة الحرة في مطار عدن الدولي	
الإجمالي		114			

المصدر: الغرفة العربية للتجارة والصناعة ومصادر رسمية قطرية، بحوث ضمان

على المستوى القطري:

وعلى صعيد الجهود القطرية واصلت العديد من الدول العربية جهودها الحثيثة خلال العام 2011 في مجال تطوير المناطق التنموية والصناعية والحرة بمختلف أنواعها سواء من خلال إنشاء مدن جديدة أو تطوير القائم منها وتوسعته وفيما يلي ابرز التطورات التي تم رصدها على المستوى القطري.

الأردن:

- تم تخصيص أراض ومبان صناعية مطورة ومخدومة للمستثمرين وتطوير المدن الصناعية الآتية؛ مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية بعمان، مدينة الحسن الصناعية بمحافظة إربد، مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بمحافظة الكرك، مدينة العقبة الصناعية الدولية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مدينة معان الصناعية.
- تم تنفيذ المرحلة الأولى من مدينة الموقر الصناعية.
- توقيع اتفاقيات إنشاء مدن؛ مادبا الصناعية، الزرقاء الصناعية، الطفيلة الصناعية.
- خلال عام 2011 تم إقرار إقامة 161 مشروعاً في المناطق الحرة بالزرقاء والكرك والكرامة والمطار منها 58 مشروعا باستثمارات أجنبية بقيمة 6 ملايين دولار.
- بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة الأردنية مع الخارج نحو 2347 مليون دولار لعام 2011.

الجزائر:

- إنشاء منطقة صناعية ببرج بوعريريج التي يتم تأهيلها لاحتضان مشاريع استثمارية.
- يجري العمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل حكومي.

اليمن:

- شهدت تطورات جديدة في 7 مناطق صناعية، شملت؛ منطقة العلم بمدينة عدن، على أن يتم تطوير منطقة الحديدة من خلال كونسورتيوم. كما تم طرح منطقة «لحج» للاستثمار بنظام «البناء، التشغيل، تحويل الملكية (BOT)»، وتخصيص مساحة خاصة لشركة الصناعات الورقية، كذلك تم طرح منطقة حضرموت للاستثمار بنظام «البناء، التشغيل، تحويل الملكية».
- إعداد الدراسات الفنية والمخططات لمنطقة شبوه، وتعديل مساحة المنطقة الاقتصادية الحدودية بمحافظة حجة، وتحديد المواقع المناسبة للمجمعات الصناعية تعز وذمار وعمران ومأرب.

مصر:

- تم إنشاء 11 منطقة صناعية جديدة في مناطق؛ بئر العبد بشمال سيناء، كوم أبو راضى ببني سويف ، والشروق في القليوبية، ومطوبس في كفر الشيخ، والبغدادي في الأقصر، وأبو خليفة في الإسماعيلية، ووادي النطرون، وكفر الدوار في البحيرة.
- تم تطوير 22 منطقة صناعية قائمة، شملت محافظات؛ الفيوم والمنيا وبني سويف وأسيوط وقنا والبحيرة وسوهاج وأسوان والوادي الجديد والبحيرة والمنوفية والدقهلية والشرقية والسادس من أكتوبر والإسماعيلية وبور سعيد وحلوان.
- إصدار قرارات لدعم المشاريع القائمة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة العامة، حيث يوجد في مصر نحو 90 منطقة صناعية، منها؛ 73 منطقة في 23 محافظة، 17منطقة تابعة للمدن الجديدة في 14 محافظة، إضافة إلى 9 مناطق صناعية حرة تابعة للهيئة العامة للاستثمار موزعة على 8 محافظات، 12 منطقة للصناعات الثقيلة معتمدة بالقرار الجمهوري رقم 358 لسنة 2008 موزعة على 7 محافظات، وعدد 16 منطقة، جار اعتمادها، موزعة على 11 محافظة، منطقتان اقتصاديتان خاصتان في السويس وشرق بورسعيد، 12 منطقة استثمارية في مناطق المعادي والسادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وبرج العرب الجديدة والعبور ومدينة الفيوم الجديدة وميت غمر ومطار القاهرة الدولي.
- تضاعف عدد الشركات العاملة في المناطق الاستثمارية، إلى جانب اكتمال مشاريع المناطق الحرة في مدينة نصر وشبين الكوم والإسماعيلية والإسكندرية ودمياط مع وجود فرص لمشاريع في مناطق؛ بورسعيد وعتاقة وقفط بقنا والمنطقة الحرة العامة الإعلامية.
- خلال عام 2011 تم تجديد مرافق الكهرباء بالمنطقة الحرة بالإسكندرية وتطوير مرافق منطقة بورسعيد ومنطقة مدينة نصر الأدبية بالسويس والإسماعيلية.
- بنهاية عام 2011 ارتفع عدد مشروعات المناطق الحرة الى 1105 مشاريع منها 483 باستثمارات أجنبية بقيمة 1875 مليون دولار فيما بلغ حجم التجارة الخارجية لـ 8 مناطق حرة هي (الإسكندرية، بورسعيد، مدينة نصر ، السويس، الإسماعيلية، دمياط، شبين الكوم، المدينة الإعلامية) نحو 3947 مليون دولار لعام 2011.

الإمارات:

- شهدت معظم المناطق الصناعية والحرة تطورات ايجابية خصوصا في العديد من المناطق التي تم انجازها وتطويرها قبل عام 2010، إضافة إلى مناطق حرة وصناعية، قيد الإنشاء، شملت؛ شركة أبوظبي للمطارات ومدينة أبوظبي للإعلام ومدينة الطيران والمدينة اللوجيستية ومدينة دبي للتقنيات الحيوية.

- تصدرت الإمارات قائمة أفضل المناطق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد أن حققت 14 منطقة حرة فيها مراكز متقدمة ضمن قائمة الـ25 الأوائل، في مؤشر «أفضل المناطق الاقتصادية الحرة لعام 2011 . 2012»، الذي أعدته وحدة «إف.دي.آي» للأبحاث والمعلومات، التابعة لمؤسسة «فايننشيال تايمز»، والذي استند إلى ستة مؤشرات فرعية تقيس الأداء الاقتصادي، والحوافز والتسهيلات، وفعالية التكاليف، والمواصلات، وأخيراً الترويج لتلك المناطق خلال عام كامل.
- فازت المنطقة الحرة بمطار دبي بجائزة ثاني أفضل منطقة حرة في العالم بعد المنطقة الاقتصادية الحرة في شنغهاي «وايغاو شاو» والأولى في الشرق الأوسط للعام 2010 وذلك وفق تصنيف الجائزة الدولية للمناطق الحرة التي تنظمها صحيفة «الفايننشيال تايمز».

السودان:

- شهد تأسيس 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة، أهمها منطقة قري (الجيلى) الحرة شمال الخرطوم ومنطقة البحر الأحمر جنوب مدينة بورتسودان.
- تجرى الاستعدادات لإنشاء مشروع الميناء الحر في ولاية البحر الأحمر.

السعودية:

- توجد في المملكة نحو 28 مدينة صناعية ما بين قائمة و تحت التطوير وفق هيئة المدن ومناطق التقنية، علما بأن المستهدف خلال الخمس سنوات أن تصل عدد المدن الصناعية إلى 40 مدينة صناعية بمساحات مطورة لا تقل عن 160 مليون متر مربع. وتضم المدن الصناعية القائمة ما يزيد عن 3000 مصنع ويعمل فيها أكثر من 300 ألف موظف، وتبلغ جملة استثماراتها ما يزيد عن 250 مليار ريال.

- شهدت المدن الصناعية تطورات ايجابية عديدة، منها؛ الانتهاء من أعمال تطوير مدن الخرج وجازان وعرعر. كما يجري تطوير مدن سدير للصناعة والأعمال وجدة الثانية والباحة والعتيق وشقراء والزلفي والرياض الثالثة، إلى جانب التطورات في المدن الصناعية الأخرى، مثل؛ الجبيل، ينبع، المدن الصناعية التابعة لبترومين الباحة، تبوك، القصيم، نجران، الرياض الأولى، الرياض الثانية، جدة الأولى، مكة المكرمة، حائل، الدمام الأولى، الدمام الثانية، عسير، المدينة المنورة، الطائف، الجوف، الإحساء، الحائر.
- شهدت المدن الصناعية الخاصة موجة تطوير ولاسيما؛ العجيمي، الفنار، الشركة العربية لتنمية المياه والطاقة، العبيكان. شهدت المناطق التقنية الخاصة تطورات لافتة ومنها؛ مجمع الملك عبد الله بن عبد العزيز للأبحاث الصناعية، وادي الظهران للتقنية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مجمع تقنية المعلومات والاتصالات (ITCC) التابع للمؤسسة العامة للتقاعد بالرياض، واحة جامعة الملك سعود العلمية.

- أطلقت المملكة بتكلفة زادت على 60 مليار دولار، مشاريع المدن الاقتصادية المتكاملة وتعد إحدى الآليات العملية لتنفيذ أهداف الخطط والإستراتيجيات فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار في المملكة، في رابغ (مدينة الملك عبد الله الاقتصادية)، في حائل (مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية)، في المدينة المنورة (مدينة المعرفة الاقتصادية) وفي جيزان (مدينة جيزان الاقتصادية).

العراق:

- واصلت الهيئة العامة للمناطق الحرة طرح مشاريع التطوير والتوسع وأعمال تعبيد الطرق والبنية الأساسية في مناطق حرة عاملة منها؛ «خور الزبير» في البصرة، «فلفيل» في نينوى، و«القائم» في الانبار، ذي قار واربيل ودهوك.
- تجري الاستعدادات لإنشاء 7 مناطق صناعية تجارية مع كل من إيران وسورية والأردن والكويت، علاوة على التخطيط لإنشاء مراكز صناعية داخل المدن بالتنسيق مع شركات محلية وأجنبية.

سلطنة عمان:

- تجاوز عدد المشاريع الصناعية القائمة في المناطق الصناعية العمانية أكثر من 550 مصنعاً بمختلف الصناعات بنهاية عام 2010، إضافة إلى نحو 330 مشروعا صناعيا تحت التأسيس. وقد تجاوز حجم الاستثمارات بالمناطق التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية 10 مليارات دولار منها 73% استثمارات وطنية و15% استثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي و12% استثمارات أجنبية من مختلف دول العالم، كما بلغ عدد المستثمرين أكثر من 800 مستثمر محلي وأجنبي.
- استمر تطوير العديد من المناطق الصناعية وتوفير المزيد من الخدمات، ولاسيما مناطق؛ الرسيل وصحار وريسوت ونزوى وصور والبريمي، منطقة تقنية المعلومات في مسقط، والمنطقة الحرة بالمزيونة.
- هناك ما يزيد على 71.56 مليون متر مربع المساحة الإجمالية للأراضي المخصصة للمناطق الصناعية القائمة.
- يوجد ثلاث مناطق جديدة قيد الدراسة بمساحة تتجاوز 16 مليون متر مربع في كل من ولاية سمائل وولاية عبري وفي محافظة مسندم، بالإضافة إلى المناطق الست القائمة وهي الرسيل، صحار، نزوى، صور، البريمي وريسوت، ويصل إجمالي الاستثمارات في هذه المناطق إلى 9.4 مليار دولار.
- توفر منطقة تقنية المعلومات بواحة المعرفة بمسقط أكثر من 50 ألف متر مربع من المساحات المكتبية المجهزة بأفضل التقنيات الحديثة للاستثمار في مجال تقنية المعلومات.

- يوجد في السلطنة 4 مناطق حرة وهي المنطقة الحرة بصحار وميناء صحار الصناعي ويصل حجم الاستثمار في ميناء صحار الصناعي إلى 14 مليار دولار وكذلك منطقة صلالة الحرة والتي يبلغ حجم الاستثمارات بها 3.5 مليار دولار، والمنطقة الحرة بالمزيونة وهي تقع على الحدود مع الجمهورية اليمنية.
- يجري حاليا تنفيذ منطقة الدقم الاقتصادية التي ستتكون من ميناء الدقم والحوض الجاف ومنطقة الميناء الصناعية ومنطقة حرة لأغراض التخزين وإعادة الشحن والتوزيع، ومنطقة صناعية متخصصة بالصناعات الغذائية، ومنطقة صناعات خفيفة ومتوسطة والمنطقة السكنية والسياحية، بالإضافة إلى الشركة العمانية للمطارات (مطار الدقم).

تونس:

- تمتلك تونس أكثر من 100 منطقة صناعية معظمها مناطق صغيرة موزعة على كافة أنحاء الدولة، منها 83 منطقة أنشأتها الوكالة العقارية الصناعية ومساحتها 2500 هكتار.
- من المتوقع إنشاء 35 منطقة صناعية بنهاية العام 2011، كما تسعى الحكومة إلى توسيع نطاق مناطقها الحرة وخصوصا في بنزرت وجرجيس.

البحرين:

- صدر قرار رئيس الوزراء في فبراير 2010 بتحديد 8 مناطق صناعية بعضها يعمل بنظام المناطق الحرة، مثل؛ مدينة البحرين الصناعية (منطقة الحد الصناعية سابقا)، ومنطقة جنوب ألبا الصناعية، ومنطقة شمال سترة الصناعية، ومنطقة المعامير الصناعية، ومنطقة ميناء سلمان الصناعية، ومنطقة حفيرة الصناعية، ومنطقة دوار سترة الصناعية، ومنطقة شمال المصفاة.
- شهدت معظم المناطق الحرة والصناعية تطورات على صعيد تعزيز بنيتها التحتية وزيادة عدد المستثمرين فيها.
- تواصل التطوير في مشروع مرفأ البحرين المالي بتكلفة 1.5 مليار دولار ليصبح مدينة مالية متكاملة، وكذلك منطقة البحرين العالمية للاستثمار بمساحة 2.5 مليون متر مربع، التي بدأ تسويقها الفعلي عام 2006، وتشتمل على 74 مشروعاً باستثمارات 400 مليون دينار بحريني.

لبنان:

- تتواصل جهود تطوير المناطق الحرة في مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس ومطار بيروت الدولي.
- يخطط لإنشاء منطقتين جديدتين في الإقليم الشمالي.

المغرب:

- إنشاء 6 مدن صناعية متخصصة في مجال الصناعات الغذائية والزراعية في مناطق؛ مكناس وبركان وتادلة والغرب والحوز.
- تستقطب المنطقة الحرة «طنجة ميد»، استثمارات أوروبية ضخمة، إضافة إلى مشاريع طموحة في (العيون – الداخلة) (الناظور – كبدانة)، إلى جانب تطوير مناطق أخرى منها تفزيد وطوية وكزناية وغيرها،
- دراسة مشروعي منطقة حرة بمدينة فاس، و«المنطقة الحرة الأطلسية»، قرب مدينة القنيطرة بتكلفة تصل إلى مليار يورو.

ليبيا:

- كان من المخطط استكمال تطوير 5 مناطق صناعية قائمة بالفعل، إنشاء 11 منطقة صناعية جديدة.
- تطوير المناطق الحرة بمنطقتي زوارة ومصراتة.

سورية:

- تسعى الحكومة لإنجاز 25 منطقة صناعية لها ميزات المدن الصناعية.
- تواصل الحكومة برامج التطوير في المدن الصناعية، أهمها؛ عدرا، حسياء، الشيخ نجار.

الكويت:

- تسعى الحكومة من خلال خطتها التنموية إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة متكاملة الخدمات، حيث انتهت من الدراسة الأولية للأراضي ودراسات الجدوى المبدئية وتستعد لإعداد الشروط المرجعية لمناطق صناعية في الشقايا والعبدلي والوفرة، وإنشاء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية.
- تواصل الحكومة تطوير مناطق الصناعات الخفيفة في صبحان والجهراء والشويخ، وكذلك المناطق المخصصة للصناعات الثقيلة في الشعيبة وغرب ميناء عبد الله وشرق الأحمدي.

فلسطين:

- تطوير العديد من المدن الصناعية، في بيت لحم وأريحا وجنين وغزة.
- التخطيط لإقامة مدن صناعية في كل من رفح وخضوري في طولكرم ومناطق أخرى.

سبل تعزيز دور المناطق الحرة العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية

تقوم المناطق الحرة بادوار مهمة عديدة في خدمة الاقتصادات الوطنية إلا أن دورها في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة منها يعد في مقدمة الأولويات وحتى يتعزز هذا الدور مطلوب تنفيذ العديد من التوصيات المهمة على عدد من المحاور وفي مقدمتها ما يلي:

1. التخطيط المدروس لإنشاء المنطقة.

- إجراء الدراسات الأولية للموقع والمواصلات المرتبطة به والموارد القريبة المتاحة.
- تحديد الأنشطة المستهدفة وفق معايير موضوعية تأخذ في اعتبارها إمكانات الدولة واحتياجات السوق العالمي.
- تقدير دقيق للاحتياجات من البنية التحتية والمرافق والتجهيزات.
- تحديد الحجم المناسب للمنطقة الحرة مع مراعاة التوسعات المستقبلية.
- ربط التخطيط للمدن الحرة والمشاريع المرخص لها بالأهداف العامة للدولة لضمان تأثيرها الايجابي على القطاعات الإنتاجية والخدمية المحلية، والاستغلال الأمثل لكافة الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية.

2. تهيئة البيئة السياسية والتشريعية والإجرائية

- توفير الضمانات القانونية الكافية للمشروعات المقامة في المناطق الحرة ضد مختلف المخاطر غير التجارية الناجمة عن حالات عدم الاستقرار السياسي.
- تطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين (التشريعات) الناظمة للاستثمار في المناطق الحرة والتنموية بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ومواجهة المشاكل والصعوبات والعقبات التي تعترض الاستثمار في تلك المناطق.
- تهيئة الظروف لسهولة إنشاء المشروعات وتبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللازمة وتسهيل تعامل المشروعات مع الجهات المختلفة.
- التنسيق بين الإدارات الجمركية العربية من خلال الجامعة العربية لتسهيل وتبسيط إجراءات دخول وخروج البضاعة من وإلى المناطق الحرة.
- تبادل الآراء والخبرات والتجارب.
- التعاون الفعال من جهة شركائنا الاستراتيجيين من مؤسسات حكومية وخاصة تعزيز العلاقة مع القطاع الخاص القائمة على مبدأ الشراكة والتنافسية الحرة.

3. المحفزات وتعظيم جدوى الاستثمار

- تقديم المزايا والحوافز سواء المادية ومنها الحوافز الجمركية والضريبية أوالحوافز الأخرى كعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو التحويلات المالية والأرباح.

- قيام الدولة بالمساعدة في توفير عناصر الإنتاج الضرورية للمشروعات بمستويات كفاءة عالية وبأسعار مناسبة.

4. الإدارة والمتابعة

- رفع كفاءة أداء المؤسسات المحلية التي تقدم خدمات لوجستية لتصل إلى مستوى المؤسسات العالمية بعد استكشاف الفوارق الفنية وإحداث التغييرات المناسبة وسد الثغرات.
- التنسيق المستمر بين الجهات الحكومية وإدارة المنطقة من جهة والمستثمرين من جهة أخرى لتحقيق متطلباتهم والاستمرار في وضع الخطط الكفيلة بتطوير الأداء والمرافق وغيرها من الأمور التي تجعل من المنطقة الحرة بيئة أعمال أكثر تميزاً.
- اعتماد معايير جودة عالمية في كافة مراحل العمل في إدارة وتسيير العمل في المناطق الحرة العربية ومنها على سبيل المثال شهادات الأيزو في سلامة البيئة، وأمن المعلومات للخدمات الالكترونية، والاستجابة الفورية لشكاوى المتعاملين.

5. التقييم والتطوير المستمر

- الاهتمام بنتائج الدراسات ولاسيما الصادرة عن مؤسسات إقليمية ودولية متخصصة في مجالات تقييم أداء المناطق الحرة والتي تعتمد مؤشرات عديدة أبرزها؛ الإمكانات الاقتصادية، ومدى توافر المرافق وجودتها، وكفاءة النقل والمواصلات والبنية التحتية والترابط اللوجيستي بين أطراف المنطقة، وبرامج التوسع والتطوير، والمزايا والإعفاءات المقدمة للمستثمرين، والتسهيلات الإجرائية في انجاز المعاملات، ومؤشرات الجدوى الاقتصادية والتكاليف المنفقة، وكذلك كفاءة الترويج للمنطقة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للمناطق الحرة الكبيرة والتي حققت أرقاما قياسية في النمو وخصوصا في دبي وسنغافورة وهونج كونج وكذلك التجارب الإقليمية الرائدة في دول عريقة مثل مصر واليمن.

6. التعاون العربي في مجال المناطق الحرة.

- التخطيط السليم لا بد أن يستند إلى معلومات دقيقة وحديثة ولذا يجب إنشاء قاعدة بيانات إحصائية شاملة للمناطق الحرة العربية بمختلف أنواعها تتضمن إحصائيات حديثة ودورية عن عدد المشروعات وحجم الاستثمارات وعدد العاملين فيها وحجم تجارتها الخارجية والقوانين الحاكمة وانواع المناطق والفرص المتاحة بها إلى غير ذلك من المعلومات الضرورية.
- دعم جهود الاتحاد العربي للمناطق الحرة في مجال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المناطق الحرة العربية ولاسيما في مجالات إجراء المسوحات الإحصائية الإقليمية الشاملة والدراسات المتخصصة والاستمرار في تنظيم المؤتمرات والأحداث الإقليمية في هذا المجال.

محور التقرير: الاستثمارات العربية البينية - تطورها وتحدياتها ومستقبلها

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

محور التقرير: الاستثمارات العربية البينية - تطورها وتحدياتها ومستقبلها

في ضوء تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في سبتمبر2011 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لإعداد تقرير عن «واقع الاستثمارات العربية البينية» لعرضه على القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة المقرر عقدها في العاصمة السعودية الرياض في يناير من العام 2013، ارتأت المؤسسة أن تختار هذا الموضوع المهم كمحور لتقريرها لعام 2011. لاسيما وان المؤسسة وبالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء دأبت على التفرد بمتابعة تلك القضية عبر تقاريرها السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية كونها المصدر الوحيد لبيانات الاستثمار العربي البيني.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف بدأت المؤسسة في إنجاز أول مسح شامل لبيانات الاستثمار الأجنبي والعربي بشقيه المباشر وغير المباشر في المنطقة وحصلت على بيانات متفاوتة المستوى من نحو 8 دول عربية، مع توقعات بزيادة نسبة الاستجابة والتعاون في السنوات المقبلة.

وتهدف المؤسسة من إعداد محور التقرير الذي جاء تحت عنوان (الاستثمارات العربية البينية – تطورها وتحدياتها ومستقبلها) إلى استعراض واقع الاستثمارات المباشرة العربية البينية والتحديات التي تعترض نموها مع تقديم رؤية المؤسسة لتعزيز التدفقات في الفترة المقبلة مع إلقاء الضوء على القطاعات الواعدة في هذا المجال.

ولتحقيق هذا الهدف يستعرض التقرير مجموعة من المحاور أبرزها؛ رصد الوضع الحالي لمناخ الاستثمار في الدول العربية وابرز التطورات الايجابية التي شهدها خلال السنوات القليلة الماضية وما نتج عنها من تضاعف للتدفقات الاستثمارية الأجنبية والعربية الواردة إلى الدول العربية .

كما يستعرض التقرير إحصاءات الاستثمار المباشر العربي البيني خلال عام 2011 الواردة من 5 دول عربية وتوزيعها القطاعي والجغرافي، وكذلك يعرض التقرير لتطور تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية منذ عام 1995 وحتى عام 2011 وقيمتها التراكمية خلال تلك الفترة مع عرض لتوزيعها القطاعي وحسب الدول المصدرة والمستقبلة. فضلا عن عرض لتوقعات المؤسسة بشأن وضع الاستثمار العربي البيني خلال الفترة المقبلة في ضوء المتغيرات والتحديات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

وللمزيد من توضيح الصورة تلقي المؤسسة الضوء على القطاعات الواعدة والمؤهلة لأن

تقوم بدور مهم في تعزيز الاستثمارات العربية البينية استنادا لعوامل ومؤشرات موضوعية وواقعية وفي مقدمتها؛ قطاعات الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي، ثم قطاع الخدمات بمختلف قطاعاته الفرعية، وأخيرا قطاع الزراعة.

واستنادا إلى خبرتها الطويلة في مجال رصد وتحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية وتفاعلها المتواصل مع تنظيمات المستثمرين ورجال الأعمال في مختلف الدول العربية تعرض المؤسسة التحديات التي تعترض نمو تدفقات الاستثمار العربي البيني، كما تقدم رؤيتها لتعزيز تلك التدفقات في الفترة المقبلة على مستوى السياسات والإجراءات المطلوبة على المستويين الإقليمي والقطري.

مناخ الاستثمار في الدول العربية

أقدمت معظم حكومات دول المنطقة، على إجراء العديد من الإصلاحات في الجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية والمزيد من التحسينات في بنيتها التحتية لتهيئة بيئتها لجذب الاستثمارات الخارجية، وهو ما ساهم في تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية وفق ما يلي:

- قفزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال الفترة 2005-2011 إلى نحو 481 مليار دولار بمتوسط سنوي 72.3 مليار دولار أي ما يقارب 7 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 البالغة نحو 67.2 مليار دولار بمتوسط سنوي 10.3 مليار دولار.
- زيادة وعي وثقة المستثمر العربي بالإمكانات الاستثمارية للاقتصادات العربية، مما يعزز من توقعات عودة الأموال المهاجرة ويؤكد صدق نظرية أن إبقاء الاستثمارات العربية ضمن المحيط العربي يجعلها أكثر أمنا واستقرارا وأعلى عائدا.
- شهدت المنطقة العربية أفضل معدلات النمو خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة العالمية، منذ حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، ولا تزال تعكس معدل نمو ايجابياً قريباً من معدل النمو العالمي.
- تحسن التصنيف السيادي للدول العربية ووضعها وترتيبها في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالاستثمار ومنها؛ مؤشرات سهولة أداء الأعمال، التنافسية الدولية، تنافسية السفر والسياحة، جاهزية البنية الرقمية وغيرها خلال السنوات القليلة الماضية وذلك رغم التراجع الذي نتمنى أن يكون مؤقتا بعد التطورات السياسية الأخيرة.
- أصبحت بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في معظم الدول العربية أكثر سهولة ومرونة، بشهادة

المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي، حيث انتهجت العديد من الإصلاحات كان أهمها وعلى مدى السنوات الخمس الماضية؛ الإصلاحات في مجال تأسيس المشاريع، الحصول على الائتمان المصرفي وتوفير المعلومات الائتمانية، التجارة عبر الحدود، حماية المستثمر، استصدار تراخيص البناء، تسجيل الملكية العقارية، دفع الضرائب، تصفية الأعمال المتعثرة.

- تحسن نسبي لجودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية، وفق المعايير الدولية في عدد من الدول العربية.

أولاً: إحصاءات الاستثمارات المباشرة العربية البينية:

شهدت الاستثمارات المباشرة العربية البينية تطورات ايجابية في الآونة الأخيرة وهو ما تؤكده الإحصاءات التي تنفرد المؤسسة بإعدادها بالاستناد إلى البيانات القطرية الواردة من الدول العربية سنويا لأغراض إعداد التقرير السنوي لمناخ الاستثمار وفيما يلي التفاصيل:

أ. تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011؛

- وفقاً للبيانات الواردة للمؤسسة لعام 2011 والتي اقتصرت على 5 دول عربية فقط، شملت؛ الجزائر، مصر، الأردن، تونس، اليمن، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2011 نحو 6.82 مليار دولار مقابل 3.2 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2010، أي بارتفاع بلغ معدله 113%.
- توافرت بيانات الإستثمار العربي البيني لعام 2010 من 10 دول عربية، وتبلغ ما قيمته 12.5 مليار دولار.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدوله من الدول العربية بالمليون دولار لعام 2011 (39)

	المصدر / المستقبل	الجزائر	مصر	الاردن	تونس	اليمن	الاجمالي
1	الإمارات	5,237.9	410.8	118.1	58.9	0.3	5,826.1
2	قطر	..	191.5	..	39.8	0.0	231.3
3	السعودية	..	206.3	7.0	0.1	6.2	219.6
4	الكويت	..	58.6	0.0	5.7	24.6	88.9
5	البحرين	..	66.2	7.0	..	..	73.2
6	أخرى	..	54.5	..	..	..	54.5
7	فلسطين	47.7	..	5.1	0.1	..	52.8
8	تونس	31.4	3.8	..	..	..	35.2
9	مصر	28.6	..	3.0	1.3	0.3	33.2
10	لبنان	..	18.4	10.4	0.3	0.0	29.0
11	العراق	..	..	24.5	1.2	..	25.7
12	ليبيا	..	12.4	2.8	9.4	..	24.6
13	اليمن	..	14.8	0.5	..	..	15.3
14	سلطنة عمان	..	11.9	..	..	..	11.9
15	الاردن	0.2	3.0	..	2.9	0.0	6.1
16	سورية	..	..	5.0	-	0.0	5.0
17	الجزائر	..	..	..	1.2	..	1.2
18	السودان	..	0.4	..	..	..	0.4
19	المغرب	..	..	..	0.1	..	0.1
	اخرى			81.5			81.5
	الاجمالي	5,345.8	1,052.6	264.9	120.9	31.5	6,815.6

التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011؛

- تصدرت الجزائر قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2011، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 5.4 مليار دولار وبحصة 78% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 1.1 مليار دولار وحصة 15%، ثم الاردن بحوالي 265 مليون دولار وحصة 4%، ثم تونس بحوالي 121 مليون دولار وحصة 2%، فاليمن بحوالي 31.5 مليون دولار وحصة 1%.
- تشير البيانات المتوافرة لنفس مجموعة الدول الست السابق ذكرها خلال العامين 2010 و2011، إلى أن تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية سجلت ارتفاعاً في الجزائر، بينما شهدت تراجعاً في كل من مصر، الأردن، تونس واليمن.

التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الصادرة خلال عام 2011؛

- بناء على البيانات المتوافرة من الدول العربية الست السابق ذكرها، والتي استضافت استثمارات مباشرة من باقي الدول العربية موزعة حسب دولة إقامة المستثمر العربي، تم اشتقاق بيانات الاستثمارات المباشرة البينية العربية حسب الدول الصادر منها هذه التدفقات.
- تصدرت الامارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2011 بتدفقات بلغت حوالي 5.8 مليار دولار أو ما نسبته 85% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في الجزائر (5.2 مليار دولار) مصر (410.8 مليون دولار)، الاردن (118 مليون دولار) وتونس (58.9 مليون دولار). وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته 231 مليون دولار وما نسبته نحو 3% من الإجمالي، تركزت في مصر (191.5 مليون دولار)، تونس (39.8 مليون دولار). وحلت السعودية بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 219.6 مليون دولار وما نسبته نحو 3% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر (206.3 مليون دولار). في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من الكويت حوالي 89 مليون دولار وحصة 1%من الإجمالي.

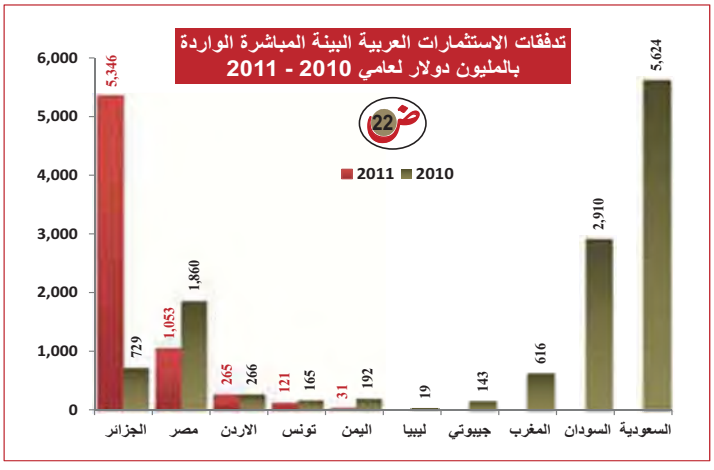

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011؛

- تشير البيانات الواردة من 5 دول عربية، شملت الاردن، تونس، الجزائر، مصر واليمن، إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 87%، كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الإجمالي، وقطاع الزراعة على ما نسبته 3% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة القطاعات الاخرى على 6% من الإجمالي.

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدول بالمليون دولار لعام 2011

القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الإجمالي
الخدمات	37.3	98.8	5,235.4	537.5	6.2	5,915.3
الصناعة	225.8	8.9	110.4	(45.1)	0.6	300.5
الزراعة	1.8	..	..	191.0	24.6	217.4
أخرى	..	13.3	..	369.2	..	382.5
إجمالي	264.9	120.9	5,345.8	1,052.6	31.5	6,815.6

المصدر: مصادر قطرية وبحوث ضمان

ب. أرصدة الاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة

- شهدت تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2011، تطوراً (مع الأخذ في الاعتبار إختلاف الدول المشاركة في البيانات وعددها) من 1.43 مليار دولار خلال عام 1995 إلى نحو 37.3 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 16.5 مليار دولار عام 2006 قبل أن تستأنف رحلة الصعود مرة أخرى إلى 35.4 مليار دولار عام 2008 لتصل بعدها إلى 22.6 مليار دولار عام 2009 ثم إلى نحو 12.5 مليار دولار عام 2010 ثم الى6.8 مليار دولار عام 2011 (شكل رقم 23).

تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2011 بالمليون دولار

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الإجمالي
السعودية	12.2	20.6	27.0	198.0	82.0	76.8	651.4	716.9	297.3	958.0	28,797.0	1,649.0	6,388.0	12,758.0	11,623.0	5,624.0	..	69,879
السودان	38.8	554.0	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610.0	657.0	2,455.0	2,004.0	3,339.8	4,806.5	4,036.0	2,909.8	..	23,312
مصر	455.0	711.0	532.0	390.0	277.0	113.0	96.5	100.4	125.5	418.0	363.1	3,273.6	1,874.6	2,422.0	1,711.7	1,859.9	1,052.6	15,776
لبنان	157.8	250.0	312.0	400.0	500.0	350.0	225.0	650.0	850.0	1,050.0	1,779.8	2,266.8	3,342.8	2,661.1	..	..	..	14,795
الجزائر	3.5	..	..	122.0	85.8	347.5	350.0	54.6	80.4	263.3	260.6	..	476.0	5,666.0	..	729.1	5,345.8	13,785
الإمارات	..	..	..	380.0	176.0	196.0	215.0	217.5	650.2	525.0	0.0	2,316.0	..	3,559.7	3,019.0	..	..	11,254
المغرب	59.8	61.2	48.0	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1,105.4	1,121.4	350.1	832.6	841.1	608.6	616.0	..	6,464
سورية	333.5	303.0	328.0	212.0	224.0	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	955.4	225.0	370.0	1,539.6	..	..	..	5,059
تونس	54.7	70.2	135.0	290.0	506.0	49.1	69.1	75.0	67.4	107.3	153.8	2,363.8	165.5	213.2	144.6	165.5	120.9	4,751
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	17.6	27.0	299.4	959.9	816.5	473.2	756.3	266.4	264.9	4,053
سلطنة عمان	4.2	24.0	18.7	42.0	45.8	..	..	..	..	62.6	573.3	..	2,653.3	..	..	..	..	3,424
اليمن	11.9	86.0	11.0	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.9	849.6	92.0	392.8	652.2	191.8	31.5	2,961
ليبيا	..	..	..	..	..	80.4	85.0	82.7	102.6	23.6	300.3	246.4	302.1	31.6	47.5	19.4	..	1,322
البحرين	13.0	..	..	16.0	14.0	..	217.4	159.6	191.7	274.2	..	..	..	..	..	..	..	886
فلسطين	250.0	..	24.8	56.0	..	..	..	..	..	0.3	0.5	..	..	..	..	..	..	332
قطر	..	..	..	54.4	58.0	61.8	65.5	68.5	10.0	..	..	..	..	..	..	..	..	318
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	7.2	5.1	..	142.6	..	155
الإجمالي	1,430	2,094	1,590	2,314	2,183	1,817	2,647	2,912	3,844	5,958	37,263	16,504	20,660	35,370	22,599	12,525	6,816	178,526
إجمالي الوارد علمياً	2,820	4,930	6,138	5,093	4,330	5,898	9,329	7,257	15,102	25,244	47,563	70,380	81,414	96,258	76,295	68,577	42,960	569,589
نسبة البيني من العالمي	50.7	42.5	25.9	45.4	50.4	30.8	28.4	40.1	25.5	23.6	78.3	23.5	25.4	36.7	29.6	18.3	15.9	31
عدد الدول المشاركة	13	10	11	15	14	13	14	14	14	15	14	11	13	13	9	10	5	17

المصدر: مصادر قطرية وبحوث

التدفقات التراكمية للاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة (1995-2011)؛

- بلغت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 1995-2011 نحو 178.5 مليار دولار بمتوسط سنوي 10.5 مليار دولار (17 عاماً).
- تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 2005-2011 إلى نحو 151.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 21.7 مليار دولار أي ما يزيد عن 6 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 البالغة نحو 21.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار.

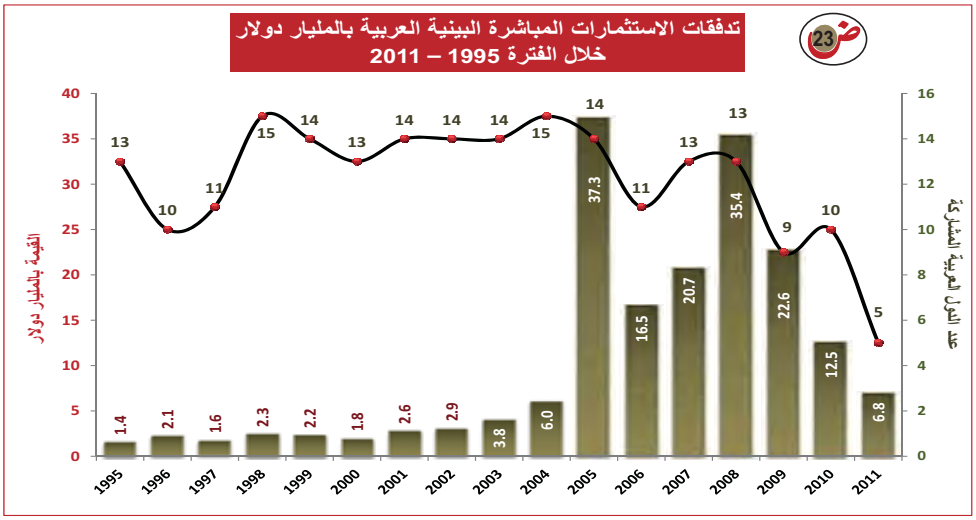

التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة (1995-2011)؛

- تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار العربي البيني بقيمة إجمالية للفترة (1995-2011) بلغت حوالي 47.8 مليار دولار وحصة 27% من الإجمالي، يليها السودان في المرتبة الثانية بحوالي 23.3 مليار دولار وحصة 13.2% من الإجمالي، مصر في المرتبة الثالثة بنحو 19.9 مليار دولار وحصة 11.3%، لبنان في المرتبة الرابعة بحوالي 14.8 مليار دولار وحصة 8.4%، ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بحوالي 13.8 مليار دولار وحصة 7.8%، ثم البحرين في المرتبة السادسة بحوالي 13.5 مليار دولار وحصة 7.7%، ثم الامارات في المرتبة السابعة بحوالي 13.8 مليار دولار وحصة 6.4%، ثم المغرب في المرتبة الثامنة بحوالي 6.5 مليار دولار وحصة 3.7%، ثم الاردن في المرتبة التاسعة بحوالي 4.6 مليار دولار وحصة 2.6%، ثم تونس في المرتبة العاشرة بحوالي 4.3 مليار دولار وحصة 2.44%.

ض42 رصيد الاستثمارات المباشرة الوافدة من الدول العربية إلى الدولة بالمليون دولار لعام 2011 (بيانات 11 دولة مستقبلة)

	المستقبلة/ المصدرة	السعودية*	مصر	البحرين*	الاردن	تونس	الكويت*	فلسطين*	سورية*	المغرب*	الامارات*	قطر*	جيبوتي*	ليبيا*	السودان*	الجزائر*	العراق*	سلطنة عمان*	لبنان*	الاجمالي
1	الكويت	16,893.0	2,912.5	5,284.0	234.8	112.3	..	..	353.0	563.0	786.0	396.0	..	154.0	173.0	164.0	127.0	121.0	121.0	28,395
2	الإمارات	12,620.0	4,433.7	1,744.0	482.4	2,793.0	552.0	..	727.4	170.0	..	..	..	40.8	..	..	..	..	..	23,632
3	السعودية	..	5,485.6	4,171.0	1,909.3	259.6	458.0	16.5	1,461.5	254.0	..	..	127.5	2.9	..	..	..	..	..	14,146
4	البحرين	7,757.0	903.3	..	780.6	0.2	1,508.0	..	2.8	..	..	..	..	3.3	..	..	..	..	..	10,955
5	الاردن	3,636.0	472.4	(23.0)	..	26.1	..	1,047.3	56.9	68.0	..	..	..	0.4	..	..	..	..	..	5,284
6	ليبيا	..	2,369.9	1,842.0	21.2	257.0	..	..	2.2	1.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	4,493
7	لبنان	3,060.0	784.3	1.0	35.4	5.3	2.0	..	116.4	30.0	..	..	1.5	..	..	..	..	..	..	4,036
8	قطر	482.0	572.4	226.0	72.6	640.2	754.0	173.6	7.1	..	..	..	..	12.4	..	..	..	..	..	2,940
9	مصر	1,200.0	..	5.0	298.7	1.2	..	59.3	144.9	..	..	..	26.0	7.1	..	..	..	..	..	1,742
10	العراق	302.0	474.1	..	544.5	11.3	..	..	355.3	..	..	..	0.5	5.1	..	..	..	..	..	1,693
11	فلسطين	470.0	517.0	..	169.7	0.7	..	..	25.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,183
12	سلطنة عمان	341.0	54.4	215.0	3.4	..	406.0	..	3.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,023
13	سورية	560.0	409.8	1.0	39.5	0.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,011
14	اليمن	387.0	265.3	2.0	4.8	..	..	..	0.8	..	..	..	3.4	..	..	..	..	..	..	663
15	المغرب	..	81.8	1.0	..	13.6	..	..	..	..	..	..	49.2	3.7	..	..	..	..	..	149
16	السودان	49.0	93.1	..	1.8	181.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	325
17	تونس	8.0	33.9	1.0	0.1	..	..	..	..	22.0	..	..	..	43.6	..	..	..	..	..	109
18	جيبوتي	..	0.8	58.0	..	..	..	..	..	11.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	70
19	الجزائر	5.0	49.2	..	0.3	10.9	..	..	2.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	68
20	الصومال	..	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	55.3	..	..	..	..	..	..	55
21	موريتانيا	..	0.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1
	الاجمالي	47,770	19,914	13,528	4,599	4,313	3,680	1,297	3,259	1,119	786	396	332	273	173	164	127	121	121	101,972

المصدر: مصادر قطرية ودولية وبحوث ضمان

* بيانات الأرصدة حتى عام 2010

- استحوذت 7 دول هي؛ السعودية والسودان ومصر ولبنان والجزائر والبحرين والإمارات على نحو 144.4 مليار دولار بنسبة 82% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995– 2011) البالغة نحو 178.5 مليار دولار (جدول رقم 41).

ض43 رصيد الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدولة بالمليون دولار بنهاية عام 2011

	الدولة	القيمة
1	السعودية	47,770
2	السودان	23,312
3	مصر	19,914
4	لبنان	14,795
5	الجزائر	13,785
6	البحرين	13,528
7	الامارات	11,254
8	المغرب	6,464
9	الاردن	4,599
10	تونس	4,313
11	الكويت	3,680
12	سلطنة عمان	3,424
13	سورية	3,259
14	اليمن	2,961
15	ليبيا	1,322
16	فلسطين	1,297
17	قطر	396
18	جيبوتي	332
19	العراق	127
	الإجمالي	176,532

المصدر: مصادر قطرية ودولية وبحوث ضمان

ض24 رصيد الاستثمارات العربية البينية المباشرة بنهاية عام 2011 موزعة حسب الدول المستقبلة

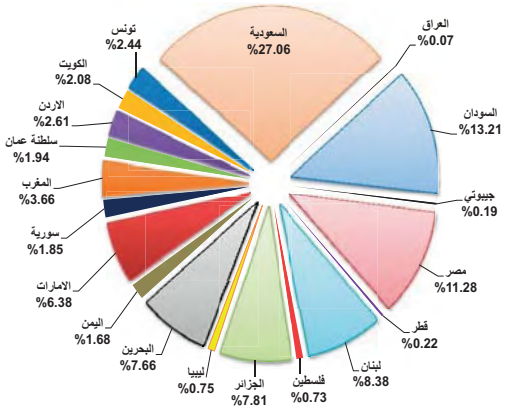

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة بنهاية عام 2011:

- تشير البيانات الواردة من 6 دول عربية، شملت السعودية، مصر، الاردن، تونس، جيبوتي وليبيا إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية الواردة لتلك الدول والبالغ قيمتها 77.2 مليار دولار تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 68.8%، يليه قطاع الصناعة بنسبه بلغت 26.1% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بما نسبته 4.1% من الإجمالي بينما اقتصرت حصة القطاعات الاخرى على 1% من الإجمالي.

جدول 44: التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011

القطاع	السعودية	مصر	الاردن	تونس	جيبوتي	ليبيا	الإجمالي
الخدمات	36,376	12,111	1,013	3,568	39	26	53,132
الصناعة	11,293	4,800	3,290	552	113	113	20,160
الزراعة	101	3,003	47	14	..	..	3,165
أخرى	..	..	250	179	180	134	744
إجمالي	47,770	19,914	4,599	4,313	332	273	77,201

المصدر: مصادر قطرية ودولية وبحوث ضمان

شكل 25: التوزيع القطاعي لارصدة الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011

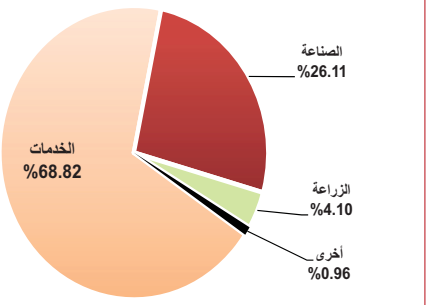

ثانياً: القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات المباشرة العربية البينية

شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية على صعيد الاستثمار العربي البيني في السنوات القليلة الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البينية، إضافة إلى حدوث تغيرات ايجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات. وفي هذا السياق يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الخاصة بالقطاعات المؤهلة لان تلعب دورا مهما في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة وفيما يلي أبرزها:

أ. قطاع الصناعة:

قطاع الصناعة قادر على القيام بدور أكثر أهمية في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية حيث ينقسم إلى :

- الصناعات الاستخراجية: في مقدمتها النفط والغاز وبها العديد من الفرص الاستثمارية لاسيما مع امتلاك المنطقة لنحو 58% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط و29% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة للغاز الطبيعي، إضافة إلى وجود العديد من الشركات العربية الكبرى التي لديها القدرة على تنفيذ مشاريع التنقيب والاستخراج في مختلف الدول

العربية والاهم من ذلك استمرار النمو المتواصل في الطلب على النفط والغاز وبالتالي ارتفاع أسعاره بما يعزز من الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.

- الصناعات التحويلية: بها فرص نمو استثماري في مجالات عديدة وأبرزها؛ الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة والأغذية والمشروبات إضافة إلى الصناعات الجديدة والتكنولوجية لاسيما مع إعلان معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية الضخمة وتوسعة القائم منها فضلا عن إعلان عدد منها عن حوافز ومزايا وتسهيلات جديدة للاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار في الصناعة بشكل خاص ولاسيما الصناعات ذات التوجه التصديري.

ب. قطاع الخدمات

- قطاع الاتصالات: منذ بداية العقد الماضي ويقوم بدور متنامٍ قابل للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بفضل التحركات الاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى ومنها؛ زين الكويتية والاتصالات السعودية واتصالات الإمارات واوراسكوم المصرية وكيوتل القطرية وباتلكو البحرينية في المنطقة، لاسيما وان تلك الشركات تعمل بالفعل في أكثر من دولة عربية وأعلنت عزمها استثمار مليارات الدولارات في أنشطتها الخارجية التي تشمل دولا عربية.
- قطاع العقار: يقوم هذا القطاع بدور مهم في تعزيز الاستثمارات العربية البينية منذ فترة طويلة عبر استثمارات الأفراد العرب المتبادلة في معظم دول المنطقة ولاسيما مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، كما شهد في الآونة الأخيرة تحركات لافتة يمكن أن تتعزز مستقبلا من شركات الاستثمار والتطوير العقاري الكبرى ولاسيما من الإمارات والسعودية وقطر للاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية ولاسيما مصر والإمارات والمغرب والأردن وعدد من دول المنطقة الأخرى.
- قطاع السياحة: كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار العربي البيني، ومن المتوقع وفق إعلان العديد من الشركات العربية والخليجية عن مشروعات طموحة مستقبلية بتكاليف ضخمة في دول المنطقة أن يعزز دوره في المستقبل، وفي هذا السياق طالبت المنظمة العربية للسياحة، بضرورة استكمال تأسيس بنك الاستثمار السياحي العربي، وأكدت استعدادها لتوفير الدعم الفني في مجال تقديم الفرص الاستثمارية السياحية وإعداد الشروط التشريعية لدراسات الجدوى للمشاريع السياحية في دول المنطقة.
- قطاع المصارف: بدأ ينشط بوضوح في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية خصوصا مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة وخصوصا من دول مجلس التعاون الخليجي لاستغلال فوائضها المالية الكبيرة في التوسع داخل المنطقة بالتزامن مع قيام المزيد من دول المنطقة بتحرير قطاعاتها أمام الاستثمار العربي في إطار برامج قطرية أو تنفيذا لاتفاقات دولية في هذا الإطار .

- قطاع تجارة التجزئة: من القطاعات الواعدة التي ظهرت بقوه في الفترة الأخيرة لاسيما مع إعلان شركات عربية كبرى في هذا المجال عن خطط استثمارية وتوسعات طموحة داخل المنطقة ومنها مجموعة شركة غولدن بيراميدز بلازا السعودية المالكة لمشروع سيتي ستارز في مصر والتي تعتزم مواصلة توسعاتها في المنطقة، ومجموعة «ماجد الفطيم العقارية»، الإماراتية التي أعلنت، عن خطتها لبناء أربعة مراكز تسوق جديدة في الإمارات ومصر وسوريا ولبنان، باستثمارات إجمالية قدرها 3.5 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، ومجموعة «سيف الغرير» التي أعلنت أن بلاد الشام وشمال إفريقيا تحتاج إلى مراكز تسوق جديدة، كما أعلنت «إعمار مولز»، الإماراتية أنها تركز حالياً على السوقين السورية والمصرية لإقامة عدد من المشاريع العقارية المتخصصة في قطاع التجزئة.

- قطاع النقل: تشير معظم التوقعات إلى أن قطاع النقل بمختلف أشكاله سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما مع وجود العديد من مشروعات النقل البحري والبري والجوي المشتركة فيما بين دول المنطقة وفيما يلي أبرزها:

1. النقل البري: ويتضمن 3 محاور رئيسية :

- **مشاريع الجسور العملاقة العابرة للموانع المائية وذات التكاليف الضخمة وأهمها**؛ مشروع جسر البحرين وقطر الذي بدا العمل به عام 2010 ويتوقع الانتهاء منه عام 2013 ويرجح أن يكون الأطول في العالم بنحو 40 كيلو متراً و بتكلفة 3 مليارات دولار، مشروع جسر السعودية ومصر الذي أعيد طرحه للمناقشة بين حكومتي البلدين في مايو 2011 بطول 50 كيلو مترا، ثم مشروع إنشاء جسر بين اليمن وجيبوتي الذي طرحته إحدى الشركات العربية عام 2008 بطول 28 كيلو مترا ولازال في طور المناقشة.

- **الطرق البرية**: يوجد العديد من مشاريع الربط البري بين دول المنطقة وخصوصا فيما بين دول الشمال الأفريقي وبين مصر والسودان وبقية دول المنطقة.

- **مشاريع شبكة السكك الحديدية العربية**: وأهمها مشروع ربط السكك الحديدية الخليجية بين قطر والبحرين و السعودية والكويت وسلطنة عمان والإمارات والبالغ طوله 1940 كيلومتراً، والتي ستزيد تكلفته عن 25 مليار دولار، وذلك في إطار خطط بلدان الخليج العربية لإنفاق أكثر من 100 مليار دولار على مشروعات متنوعة للسكك الحديدية، من أجل تطوير المواصلات العامة.

2. النقل البحري: من القطاعات الواعدة في الاستثمار العربي البيني لاسيما بعد استثمار نحو 120 مليار دولار في البنية التحتية لهذا القطاع داخل المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية ومع بدء مناقشة آليات تنفيذ مشروع الربط البحري بين الموانئ العربية، فضلا عن رصد المؤسسة لعدد كبير من المشاريع الطموحة في إطار خطط التطوير والتوسع المعلنة من قبل دول المنطقة في مجال تطوير قطاع النقل البحري خلال الفترة الحالية وخاصة في مجال تطوير الموانئ، حيث بلغ مجموعها ما قيمته 64 مليار دولار مع تركزها في كل من؛ الجزائر والعراق والإمارات وقطر والسعودية ومصر والمغرب، حيث استحوذت تلك الدول على نحو 82 % من الإجمالي.

3. النقل الجوي: رغم انه شهد تطورات استثمارية لافتة خلال السنوات الأخيرة إلا أن مشاريع التوسع والتطوير التي لازالت قائمة في 14 دولة عربية وبقيمة إجمالية قدرتها المؤسسة بنحو 103 مليارات دولار والممتد بعضها إلى عام 2030 تؤكد انه سيكون ضمن القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات العربية البينية وخصوصا في حال تعزز الاتجاه بإتاحة المزيد من مشروعاته للقطاع الخاص العربي.

ج. قطاع الزراعة:

حظيت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وتجدد أزمات الغذاء والأوبئة الزراعية، والقفزات في قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 12 مليار دولار عام 1990 إلى 18 مليار عام 2005 ثم إلى ما يزيد عن 25 مليار دولار عام 2008 مع توقعات بوصولها إلى 27 مليار عام 2010 والى نحو 44 مليار دولار عام 2020.

ويشهد قطاع الزراعة اهتماماً استثماريا من قبل طرفي العملية الاستثمارية في الدول العربية سواء حكومات الدول التي لديها إمكانات وفرص للاستثمار الزراعي ولاسيما مصر والسودان و سورية والجزائر وكذلك من قبل عدد من الشركات العربية المتخصصة في هذا المجال. وفيما يلي ابرز التطورات على صعيد الاستثمار العربي البيني في المجال الزراعي موزعة حسب الدول:

- **مصر**: نجحت الحكومة التي ضخت نحو ملياري دولار في مشروع توشكى في التفاهم مع الشركات العربية المستثمرة في المشروع على تسريع وتيرة أنشطتها ولاسيما بعد الهدوء النسبي لقضية حصة مصر من مياه النيل وخصوصا شركتين من السعودية هما؛ الراجحي للاستثمار الزراعي والمملكة للتنمية الزراعية.
- **السودان**: وقع اتفاقات لتأجير أراض زراعية مع بلدان من بينها الكويت والسعودية والأردن لزراعة القمح والذرة بصورة رئيسية.
- **الجزائر**: وجهت الحكومة الجزائرية دعوة إلى المستثمرين الأجانب لاستئجار أراض زراعية، كما أعلنت الحكومة السعودية في مايو 2010، عن أن بعض الشركات الخاصة الزراعية السعودية تعتزم الاستثمار في الجزائر خصوصا وان الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، والتي أعلن تأسيسها برأسمال (800 مليون دولار) أعلنت أنها تتوجه أساساً إلى الاستثمار في الخارج.
- **سورية**: طرحت في مارس 2010 مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة؛ الزراعية السياحية الصناعية في منطقة «الغاب»، بمساحة 140 ألف هكتار للمستثمرين بعد توقيع اتفاقية بين وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو لتنفيذ المشروع في مدة 15 شهراً يتم خلالها وضع الدراسات التنفيذية لكل الأنشطة).

ثالثاً: تحديات الاستثمار المباشر العربي البيني في الدول العربية:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية كما سبق وأوردنا، إلا أن تلك التدفقات لازالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي

والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال في ضوء عدد من المؤشرات ومنها:

أ. **حجم الاستثمارات**؛ الاستثمارات المباشرة العربية البينية لم تبلغ بعد الحجم المطلوب سواء في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية، وكذلك بالنظر لإمكانات الدول العربية الاستثمارية أو مقارنةً بأداء بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى.

ب. **التوزيع القطاعي**؛ على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات على تدفقات الاستثمار العربي البيني، فإن الصورة تتبدل عند دراسة موقف كل دولة على حده؛ وخاصة الدول العربية الأقل نمواً، حيث تتركز التدفقات في قطاع الصناعات الاستخراجية في بعض الدول أو أحد القطاعات الخدمية الفرعية في دول أخرى.

ج. **التوزيع الجغرافي**؛ يلاحظ تباين شديد في القدرة على اجتذاب الاستثمارات المباشرة العربية البينية من دولة عربية إلى أخرى، رغم ظهور بوادر ايجابية بتحسن أداء بعض الدول في السنوات الأخيرة .

كل ذلك يؤكد وجود بعض القيود والمعوقات التي لم يتم إزالتها كليا بعد. ويمكن تلخيص هذه المعوقات في النقاط التالية؛

أ. **معوقات ترتبط بعوامل اقتصادية ومالية** تنجم عن استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من الأنشطة الاقتصادية، وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الاستثمارية، وعدم نضج بعض الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بالتمويل متوسط وطويل الأجل والسوق الأولية والثانوية للسندات.

ب. **معوقات ترتبط بعوامل بنيوية** ذات العلاقة بالبنى التحتية من خدمات نقل ومواصلات وموانئ ومطارات واتصالات، وتأسيس مناطق صناعية وطاقة ومياه وصرف صحي وتخزين وغيرها.

ج. **معوقات ترتبط بالعوامل التشريعية** تتمثل في غياب قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار في جميع الدول العربية، إضافة إلى عدم التزام بعض حكومات الأقطار المضيفة بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين.

د. **معوقات ترتبط بعوامل تنظيمية وإدارية وإجرائية**، خاصة في حالة تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.

هـ. **معوقات ترتبط بتوافر الكوادر البشرية المؤهلة** علميا وعمليا فيما يتعلق بالخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

و. **معوقات خاصة بنقص ودقة المعلومات** وعدم سهولة الحصول عليها أو عدم دقتها أو عدم

صدورها بشكل منتظم في عدد كبير من الدول العربية. وفي هذا السياق تشير البيانات الواردة إلى المؤسسة خلال السنوات الأخيرة إلى ضعف استجابة الجهات الرسمية العربية في تزويد المؤسسة بهذا النوع من البيانات، حيث اقتصرت بيانات الاستثمار العربي البيني الموزعة جغرافيا وحسب القطاع الاقتصادي الواردة للمؤسسة على 8 دول عربية فقط لتقرير عام 2007، ثم 12 دولة لتقرير العام 2008، ثم 9 دول في تقرير العام 2009، ثم 6 دول لتقرير العام 2010.وذلك على الرغم من صدور قرار جامعة الدول العربية رقم (ق 1843 – د.ع 86) بتاريخ 2010/9/30، على هامش مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2009، والذي يحث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي فيها بهدف إثراء التقارير المقبلة، علما بأن بيانات الاستثمارات العربية البينية يقتصر مصدرها على الجهات الرسمية القطرية.

رابعاً: توقعات الاستثمار العربي البيني لعام 2012:

وفق المؤشرات الأولية من المرجح أن تستقر تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2012 عند مستوياتها المنخفضة الحالية نظرا لسيطرة حالة من الحذر على المستثمرين العرب وخصوصا الخليجيين سواء؛ المستثمرين الحاليين الذين في طور التفاوض على وضعية استثماراتهم داخل بعض الدول التي شهدت تطورات سياسية، أو المستثمرين الجدد الذين يفضلون الترقب لاستيضاح ما قد تسفر عنه تطورات الوضع السياسي والأمني على الأرض.

وفيما يلي ابرز ملامح تدفقات الاستثمار العربي البيني المتوقعة لعام 2012:

- من المحتمل انخفاض استثمارات الدول العربية النفطية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية لاسيما مع التطورات السياسية العميقة في عدد من البلدان المستقبلة التقليدية وما صاحبها من تأثيرات سلبية قصيرة المدى على مناخ الاستثمار.
- توقع استمرار الارتفاع التدريجي لأنشطة الدمج والاستحواذ في المنطقة العربية في عام 2012 بعدما ارتفعت قليلا في المنطقة عام 2011 مقارنة بعام 2010.
- مرجح استمرار التدفقات البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول التي لم تشهد أحداثا سياسية كبرى على وتيرتها أو ربما تزداد ولكن ليس من المرجح أن تعوض الانخفاض المتوقع في التدفقات الإجمالية.
- المؤشرات الأولية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ترجح حدوث تراجع خلال العام 2012 وهو ما سيؤثر سلبا وبالتبعية على تدفقات الاستثمار العربي البيني خلال نفس الفترة.

ورغم التوقعات غير المتفائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية خلال عام 2012 وكذلك تدفقات الاستثمار العربي البيني إلا أننا مازلنا نأمل في نجاح المنطقة في تجاوز التحديات بالاستناد إلى عدد غير قليل من العوامل الايجابية التي يمكن أن تقلل من حدة

التأثير السلبي للعوامل السياسية على مناخ الاستثمار وحجم التدفقات الواردة إلى المنطقة وأهمها ما يلي:

- ارتفاع أسعار النفط وعوائده وما سيترتب عليه من أداء ايجابي متوقع للدول العربية المصدرة للنفط والذي في الغالب سيعوض تراجع مؤشرات الأداء في معظم الدول التي تشهد أحداث الحراك الشعبي والسياسي بدرجاته المتفاوتة مما سيترتب عليه استمرار نمو الناتج العربي عام 2012 بل وتحسن أداء التجارة الخارجية.
- ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة المتوقعة خلال العام 2011 إلى مابين 500 و600 مليار دولار.
- تعهد المجتمع الدولي بتقديم مساعدات بقيمة تصل إلى 50 مليار دولار للدول العربية منها نحو 40 مليار دولار تعهدت بها مجموعة الثماني والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية إضافة إلى نحو 10 مليارات دولار من دول الخليج.
- إعلان عدد من الشركات العالمية والنفطية عن خطط وبرامج لاستثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل المنطقة. حيث لازالت تلك الشركات تنظر إلى الاستثمار في المنطقة على انه بمزاولة الشراكة مع أغنى حكومات العالم التي تمتلك ثروة نفطية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 40 تريليون دولار أي ما يزيد على القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في الأسواق العالمية.
- مواصلة الدول العربية، خططاً استثمارية طموحة للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 1.7 تريليون دولار تتضمن ما يزيد على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 820 مليار دولار.
- توقع ازدياد أو استقرار التدفقات الاستثمارية البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول العربية التي لم تشهد أحداثا سياسية كبرى.

أما على المدى الطويل وربما المتوسط فمن المرجح أن تتحسن الصورة العامة لمناخ الاستثمار وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للاستثمارات العربية، بل ستتمكن دول المنطقة من زيادة حجم تدفقاتها الواردة أو على الأقل الحفاظ على مستوياتها المرتفعة. خصوصا إذا ما تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت حدة العوامل التي كانت تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في بعض الدول مثل الاحتكار والبيروقراطية وغيرها.

ويبقى التحدي الحقيقي أمام حكومات المنطقة هو النجاح في اتباع سياسات واعية ومتوازنة ومدروسة لجذب الاستثمار بوسائل مقنعة تحقق مصالح المستثمرين العرب والأجانب على صعيد الأمان والربحية، وكذلك مصالح الدول المستقبلة للاستثمارات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

خامساً: التوصيات الخاصة بتعزيز الاستثمار العربي البيني

أ. على مستوى العمل الإقليمي العربي:

- الاستمرار في بناء شراكات وتكتلات إقليمية عربية من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي واتفاقية أغادير وغيرها.
- تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولاسيما اتفاقات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها، اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية.
- تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية في تطوير البنية التحتية العربية وبرامج تحسين بيئة أداء الأعمال حيث بلغ المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية والتي تضم البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية وصندوق الأوبك والصندوق السعودي والصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي نحو 90 مليار دولار منذ بداية عملها وحتى نهاية عام 2008 منها نحو 55 مليار دولار داخل الدول العربية.
- تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة، ولاسيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.
- الحفاظ على تواصل النمو في التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية وخصوصا التدفقات العربية البينية وتلك التي تعظم القيمة المضافة على كافة الأصعدة بما في ذلك الحصول على التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية...الخ.
- إيجاد آلية تحسن من قدرة كافة الدول وخاصة الدول العربية الأقل نمواً على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات المباشرة مع توزيعها بنمط أكثر عدالة فيما بين الأقاليم الداخلية لكل دولة على حده.
- الاستمرار في جهود تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولاسيما من دول الفائض إلى دول العجز.
- تشجيع المؤسسات والجهات الدولية والاقليمية والقطرية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين والمصدرين في الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على تكثيف أنشطتهم، خصوصا وان دورها في الظروف الاستثنائية أثناء الأحداث السياسية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية.

- اعتماد منهجية جديدة في استخلاص بيانات الاستثمار العربي البيني في الدول الأعضاء

ولتحقيق هذا الهدف تقوم المؤسسة بما يلي:

تحث المؤسسة الدول العربية على تنفيذ قرار جامعة الدول العربية رقم (ق 1843 – د.ع 86) بتاريخ 2010/9/30، على هامش مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بشأن حث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي بهدف إثراء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، علما بأن بيانات الاستثمارات العربية البينية يقتصر مصدرها على الجهات الرسمية القطرية.

تدعو المؤسسة الدول العربية الأعضاء التي قامت بإجراء مسوحات إحصائية ميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى إمدادها بنتائج تفصيلية لاخر مسح إحصائي.

تدعو المؤسسة الدول العربية للمشاركة في مسح الصندوق وتقديم بيانات الرصيد للاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة وفق المنهجية المعتمدة حتى يتسنى للمؤسسة استخلاص بيانات رصيد وتدفقات الاستثمارات العربية البينية في السنوات المقبلة وفق المنهجية الجديدة.

ب. على المستوى القطري العام

<u>على الصعيد السياسي:</u>

في سياق ما شهدته بعض دول المنطقة من تغيرات سياسية مهمة ومن واقع خبرة المؤسسة التي تمتد على مدى ربع قرن في مجال دراسات مناخ الأعمال والاستثمار في الدول العربية، نوضح أن الحكومات عليها أن تعمل على تحسين الأوضاع السياسية لديها بالنظر إلى مجموعة من المؤشرات المهمة والمتعارف عليها دولياً وهي:

- تقوية سلطة إنفاذ القانون والنظم المطبقة والحد من تدخل المؤسسات العسكرية في الحكم.
- تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة.
- استقرار الحكم وتعزيز مستوى الدعم الشعبي الذي يحظى به.
- كفالة الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة.
- ضمان استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.

على الصعيد التشريعي والإجرائي:

- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث و تطوير التشريعات والنظم والإجراءات.
- إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
- تحقيق العدالة والمرونة في بيئة ممارسة الأعمال من جهة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة من جهة أخرى، مع الاسترشاد بتوصيات المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.
- زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار وتنظيمات الأعمال والاتحادات في مجالات تنقيح التشريعات والإصلاح الإداري والهيكلي والتدخل الايجابي في السياسات ذات الصلة بالاستثمار المباشر وأنشطة المشاريع بمختلف أحجامها وتعزيز الروابط بينها، تقديم الدعم لها في مجالات إصدار التراخيص وتخصيص الأراضي والتمويل، إضافة إلى تسويق منتجات هذه المشاريع.

على صعيد السياسات الاقتصادية المحلية:

- تحسين المكونات الاقتصادية؛ لمناخ الاستثمار على المستويين الداخلي والخارجي:
- على المستوى الداخلي؛ العمل على تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف. بالإضافة إلى تعزيز كفاءة أداء السياسة المالية ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.
- على المستوى الداخلي؛ تقوية إمكانات الأداء الخارجي وأهمها؛ مؤشرات الميزان التجاري بصادراته وارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.
- اعتماد آليات وسياسات لتحقيق التنوع القطاعي للاستثمارات العربية البينية بحيث لا تقتصر على قطاعات معينة مثل الصناعات الاستخراجية ومجالات الخدمات بل تمتد إلى قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية والبنى التحتية والخدمات بأنواعها بما يكفل لقطاع عريض من السكان الاستفادة من منافع الاستثمار العربي البيني.
- سعي الحكومات بمساعدة القطاعين العام والخاص لتحسين صورة الاقتصاد ومؤشرات أدائه الكلية بما فيها معدلات النمو والتضخم والتناغم فيما بين السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف ومدى انعكاس ذلك على أداء السوق المالي.

- تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصادات العربية؛ تقوية أواصر التكامل الاقتصادي العربي، وتقوية الروابط وتعزيز العلاقات فيما بين الدول كمضيفة للاستثمار والشركات العربية المستثمرة.

<u>على صعيد القطاع الخاص:</u>

- تشجيع القطاع الخاص العربي وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في مجالات جديدة وتنويع الحوافز والإعفاءات المقدمة له.
- عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ولاسيما في مجالات الاستثمار المشترك والمشروعات العربية المشتركة وتشجيعه على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها.

<u>على صعيد التكنولوجيا والإدارة:</u>

- تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.
- تطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية من خلال؛ تعزيز علاقة المنفعة المتبادلة بين الشركات العربية الأم التي لديها القدرة على التطوير، الابتكار، المنافسة، التدريب والوفاء بالمعايير الدولية والأخرى صغيرة الحجم التي تقوم بدور المورد المحلي الذي يحتاج إلى التزود بأساليب الإدارة السليمة والتقنيات الحديثة.

<u>على صعيد البنية التحتية:</u>

- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوي والكهربائي فيما بين الدول العربية.

التجارة الخارجية في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

4.2 التجارة الخارجية في الدول العربية

التجارة الدولية للسلع والخدمات:

شهدت حركة التجارة الدولية للسلع والخدمات وفق أخر البيانات المتوافرة بهذا الخصوص نموا متواصلا منذ عام 2000 حيث ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات من 7.9 تريليون دولار إلى نحو 19.8 تريليون دولار عام 2008 وذلك قبل أن تتراجع إلى 15.8 تريليون دولار عام 2009 تحت ضغط تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ثم استأنفت حركة صعودها لتبلغ 18.8 تريليون دولار عام 2010 ثم 22.1 تريليون دولار عام 2011 (رسم بياني 26).

وعلى صعيد معدلات نمو التجارة الخارجية للسلع والخدمات فقد شهدت تذبذبا واضحا خلال الفترة بين عامي 2000 و2011 حيث تحول معدل النمو الايجابي البالغ 11.4% عام 2000 إلى نمو سلبي بقيمة 3.4% عام 2001 ثم واصل الارتفاع المتواصل حتى بلغ 21.3% عام 2004 قبل أن يتراجع إلى 13.7% عام 2005 ويستمر في النمو بمعدلات مقاربة لهذا الرقم حتى عام 2009 حيث شهد نموا سلبيا بمعدل 20.1% قبل أن يتحول مرة أخرى إلى معدل نمو ايجابي بقيمة كبيرة 19.1% عام 2010 و17.4% عام 2011 (رسم بياني27).

ويعزى هذا التباطؤ النسبي بصورة أساسية لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والركود الحاد في منطقة اليورو وتفاقم أزمة الديون السيادية وارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي في بعض دول العالم، إضافة إلى حدوث كوارث طبيعية في آسيا أثرت على حركة التجارة العالمية وإلى تواصل تداعيات الأزمة وتأثيراتها السلبية.

آفاق غير مبشرة

تشير معظم التوقعات إلى أن حركة التجارة الدولية للسلع والخدمات ستظل تعاني من الضعف النسبي في نموها خلال عامي 2012 و2013 حيث ينتظر أن تنمو بمعدلات ضعيفة تبلغ نحو 3.4% لتصل إلى 22.8 تريليون عام 2012 وبمعدل 5.3% عام 2013 لتبلغ 24.1 تريليون دولار وهي معدلات أدنى بكثير من معدلات النمو التي شهدتها خلال العامين السابقين.

ويرى الخبراء الاقتصاديين بمنظمة التجارة العالمية أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات من انهيار حركة التجارة بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية خلال عامي 2008 و2009، مازال الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية يعانيات من الهشاشة التي من المتوقع استمرارها خلال الفترة المقبلة، وبالتحديد خلال عامي 2012 و2013، على أدنى تقدير، بسبب عدد من العوامل ابرزها ما يلي:

- وجود تقلبات بمستويات غير عادية في الأسواق المالية وفي الاقتصاد عموما.
- دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي في حالة ركود، وهو ما سيترتب عليه تأثر الدول الناشئة

والنامية سلبا بهبوط الطلب على سلعها في دول الاتحاد والتي تعد أكبر سوق لصادراتها.

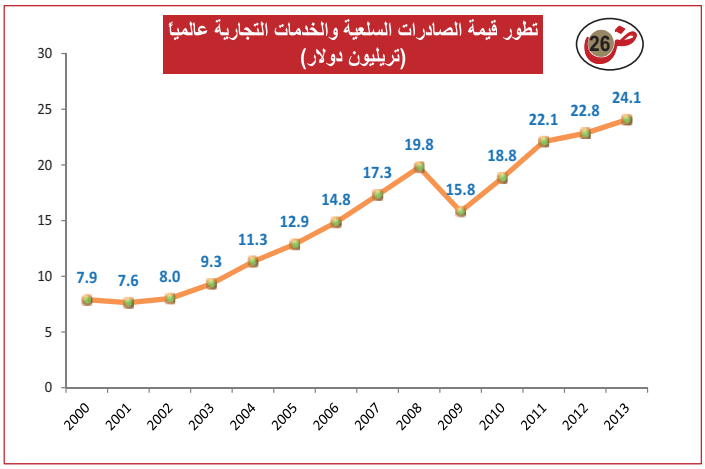

- استمرار الركود في منطقة اليورو قد يؤدي إلى زيادة مدفوعات التحويلات الاجتماعية، وتقليص العائدات للحكومات التي تعاني نقصا في الأموال، الأمر الذي من شأنه أن يرفع سقف المخاوف حول قدرة واستعداد تلك الدول لسداد ديونها، وبالتالي قد تؤدي تلك التداعيات لارتفاع درجة المخاطر للتعاملات الدولية وارتفاع تكاليف الاقتراض الدولي وذلك من شأنه التأثير على حركة التجارة الدولية.
- تراجع متوقع في معدلات نمو الاقتصاد الصيني.
- ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأبرزها النفط وهدما يشكل أيضا أحد العوامل المقيدة للنشاط الاقتصادي، وقد يؤدي للركود الاقتصادي في الدول المستوردة إن تجاوز مستويات معينة، وذلك رغم أن الأسعار المرتفعة تعزز عائدات الصادرات من الدول المنتجة، وأكثرها الدول النامية.

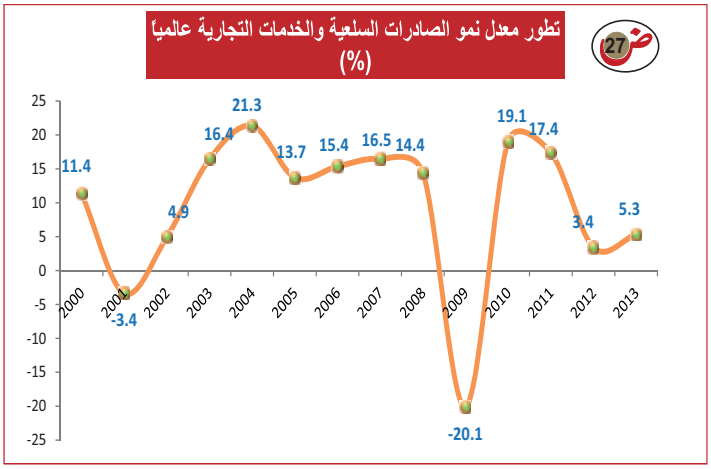

- تزايد المخاطر الجيوسياسية والكوارث الطبيعية، واحتمال وقوعها.

التجارة السلعية في العالم:

شهدت حركة التجارة السلعية في العالم نموا جيدا بمتوسط بلغ نحو 10% خلال السنوات الست الماضية ولاسيما خلال العام 2010، و قفزت قيمة الصادرات السلعية العالمية بنسبة 2.2% في العام 2011 حيث بلغ مستوى النمو 19% لتصل قيمة الصادرات السلعية إلى 18.2 تريليون دولار خلال عام 2010 (جدول 45).

تطور قيمة التجارة السلعية والخدمات التجارية العالمية

ض 45	القيمة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (%)			
	2011	2009	2010	2011	2011 - 2005
التجارة السلعية	18,217	-22	22	19	10
التجارة الخدمية	4,149	-11	10	11	9
النقل	855	-23	15	8	7
السفر	1,063	-9	9	12	7
خدمات أخرى	2,228	-7	8	11	10

المصدر: منظمة التجارة العالمية

وقد حققت الدول النامية أداء إجماليا جيدا وإن كان أقل من المتوقع خلال الفترة الأخيرة، فخلال عام 2011 بلغ مستوى النمو 5.4%، وذلك نتيجة تأثر تلك الدول بالعديد من التطورات السلبية، مثل انقطاع إمدادات النفط من ليبيا، والفيضانات الشديدة التي ضربت تايلاند، وزلزال اليابان الذي أثر سلبياً على إنتاج أي سلع للتصدير من الدول النامية بمكونات يابانية، كما بلغت حصة صادرات الدول النامية ودول رابطة الشعوب البريطانية نحو 47% من الإجمالي العالمي فيما بلغت حصتها من إجمالي الواردات نحو 42%، خلال العام 2011.

في المقابل سجلت الدول المتقدمة نموا في الصادرات تجاوز التوقعات ببلوغه 4.7%، وذلك كمحصلة لنمو صادرات الولايات المتحدة بنسبة 7.2%، ونمو صادرات الاتحاد الأوروبي بمعدل 5%، مقابل تراجع معدل نمو صادرات اليابان بـ 0.5%.

التجارة العالمية في الخدمات:

نمت التجارة العالمية في الخدمات بمتوسط بلغ نحو 9% خلال السنوات الست الماضية، كما ارتفعت بنسبة 11% خلال عام 2011 لتبلغ 4.1 تريليون دولار (جدول 45). وسجلت حصة الخدمات التجارية بنسبة 18.6% من إجمالي التجارة العالمية، وهي الأقل منذ عام 1990.

وقد سجل قطاع خدمات السياحة والسفر اكبر معدل نمو ضمن الخدمات التجارية الفرعية بنسبة 12%، ثم قطاع الخدمات التجارية الأخرى بنسبة 11% في حين سجل قطاع النقل أقل معدل نمو بنسبة 8%.

1.4.2 التجارة العربية في السلع والخدمات:

نمت حركة التجارة للسلع والخدمات في الدول العربية، خلال عام 2011 بقيمة 326 مليار دولار وبنسبة 17.3%، 2.2 تريليون دولار وفق التقديرات الأولية المتوافرة من مصادر صندوق النقد الدولي. مع توقعات بارتفاعها إلى 2.5 تريليون دولار عام 2012، أي زيادة بنسبة 12.4%. كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات من 4.6% عام 2007 إلى 5%عام 2011، مع توقعات بنموها لتبلغ 5.5% عام 2012.

وحقق الميزان التجاري لعام 2011 فائضا في 10 دول عربية هي: السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، الجزائر، سلطنة عمان، العراق، البحرين، ليبيا، والسودان، مقابل عجز في بقية الدول، باستثناء سورية التي لم تتوفر لها بيانات (جدول 46).

ويزيد حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي، في 8 دول عربية هي موريتانيا حيث يمثل نحو 150.0% من الناتج، الإمارات 149.7%، لبنان 149.5%، العراق 127.6%، البحرين 126.4%، الأردن 114.4%، سلطنة عمان 105.4%، وتونس 104.3%. ومن الجدير بالذكر ان الدول ذات النسب العالية هي الدول الأكثر حساسية لأي تغيرات في حركة التجارة العالمية (جدول 47).

جدول 46: الميزان التجاري لعام 2011

السعودية	164.40
الكويت	79.30
قطر	68.10
الإمارات	45.30
الجزائر	20.20
سلطنة عمان	18.60
العراق	14.30
البحرين	6.60
ليبيا	3.60
السودان	1.90
جيبوتي	(0.20)
اليمن	(0.20)
موريتانيا	(0.30)
تونس	(3.20)
لبنان	(7.70)
الأردن	(7.80)
مصر	(11.80)
المغرب	(14.40)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

جدول 47: إجمالي التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	إجمالي التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	%
موريتانيا	6.3	4.2	150.0
الإمارات	538.9	360.1	149.7
لبنان	58.3	39	149.5
العراق	147.3	115.4	127.6
البحرين	33	26.1	126.4
الأردن	33.4	29.2	114.4
سلطنة عمان	75.8	71.9	105.4
تونس	48.4	46.4	104.3
جيبوتي	1.2	1.2	100.0
السعودية	553	577.6	95.7
ليبيا	35.2	36.9	95.4
قطر	156.5	173.8	90.0
الكويت	153.7	176.7	87.0
المغرب	84.2	99.2	84.9
الجزائر	133.4	190.7	70.0
اليمن	20.4	33.7	60.5
مصر	108.6	235.7	46.1
السودان	22.9	64.7	35.4
سورية	..	...	..

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات (بالمليار دولار)								
ض48	2006–2000	2007	2008	2009	2010	2011	توقعات	
							2012	2013
إجمالي الواردات العربية	306.5	662.7	866.4	778.8	842.1	916.9	1,007.5	1,069.4
إجمالي واردات العالم	10,272.9	17,002.0	19,581.9	15,586.3	18,498.6	21,699.5	22,543.7	23,794.2
واردات الدول العربية / واردات العالم (٪)	3.0	3.9	4.4	5.0	4.6	4.2	4.5	4.5
إجمالي الصادرات العربية	423.7	901.8	1,205.2	846.9	1,042.1	1,293.6	1,477.0	1,504.5
إجمالي صادرات العالم	10,272.7	17,295.5	19,791.9	15,808.8	18,820.7	22,095.5	22,847.8	24,063.3
صادرات الدول العربية / صادرات العالم (٪)	4.1	5.2	6.1	5.4	5.5	5.9	6.5	6.3
إجمالي التجارة العربية	730.2	1,564.5	2,071.6	1,625.7	1,884.2	2,210.5	2,484.5	2,573.9
إجمالي التجارة العربية / التجارة العالمية (٪)	3.6	4.6	5.3	5.2	5.0	5.0	5.5	5.4

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

أما على صعيد الصادرات العربية من السلع والخدمات فقد ارتفعت بمقدار 251.5 مليار دولار وبنسبة 24.1% من 1042 مليار دولار عام 2010 إلى 1294 مليار دولار عام 2011، ويعود الفضل الأول لهذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط وصادراته. ومن المتوقع مواصلة ارتفاعها لتبلغ 1477 مليار دولار عام 2012. كما ارتفعت حصة الصادرات العربية من الإجمالي العالمي من 5.5% عام 2010 لتصل إلى 5.9% عام 2011، مع توقعات نمو حصتها لتصل إلى 6.5% من الإجمالي العالمي عام 2012 (رسم بياني 28).

وفي المقابل ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 74.8 مليار دولار وبنسبة 8.9% من 842 مليار دولار عام 2010 إلى 917 مليار دولار عام 2011. ومن المتوقع نموها لتصل إلى 1008 مليارات دولار عام 2012. في حين انخفضت حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي من 4.6% عام 2010 إلى 4.2% عام 2011، مع توقعات ارتفاعها إلى 4.5% عام 2012 (جدول 48).

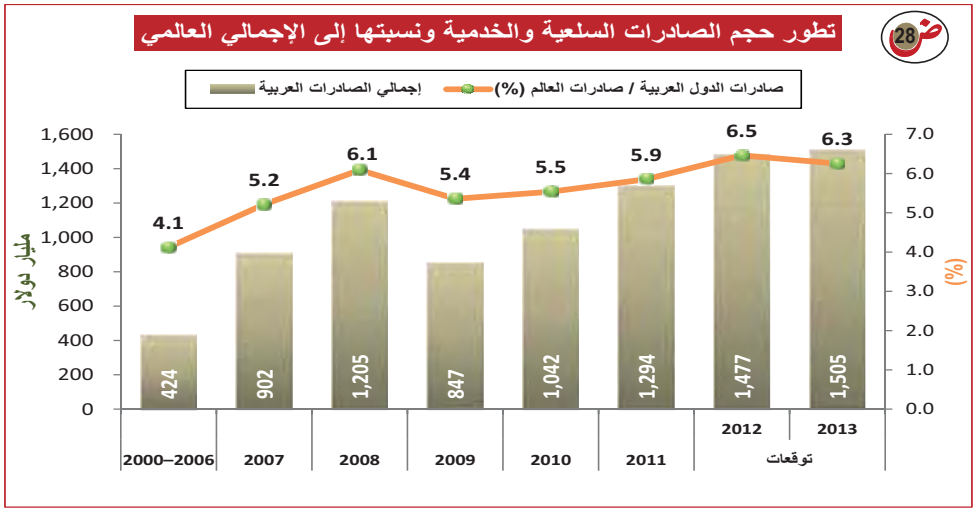

بلغت حصة الدول العربية المصدرة للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر) حوالي 85% من إجمالي التجارة العربية عام 2011، حيث استحوذت على 89% من الصادرات العربية في حين بلغت حصة تلك الدول نحو 79% من الواردات الإجمالية العربية. ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية المصدرة للنفط استحوذت على حوالي 82% في المتوسط من إجمالي التجارة العربية خلال السنوات الخمس السابقة (رسم بياني 29).

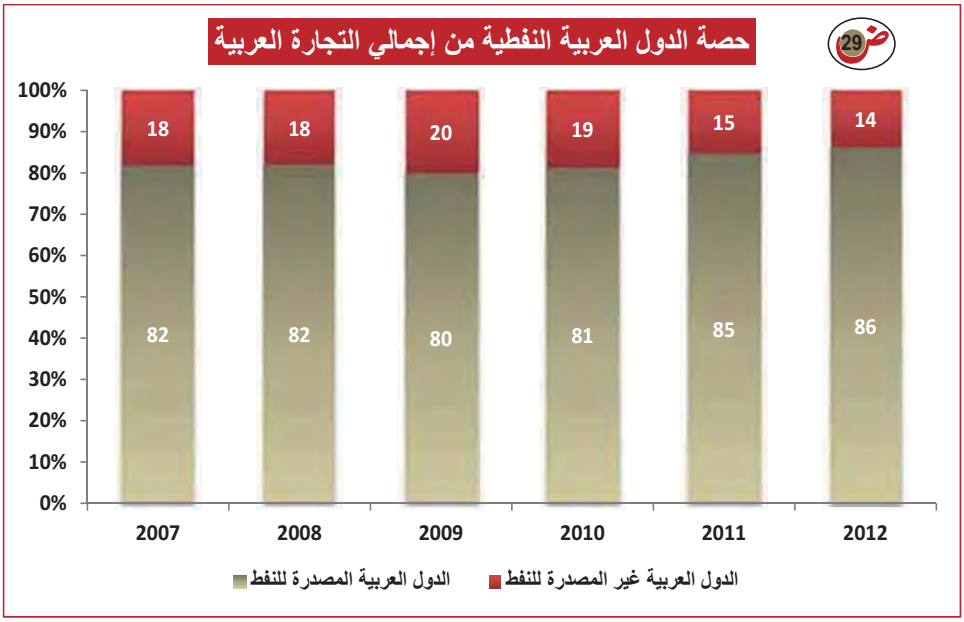

2.4.2 التجارة العربية الخارجية السلعية لعام 2011

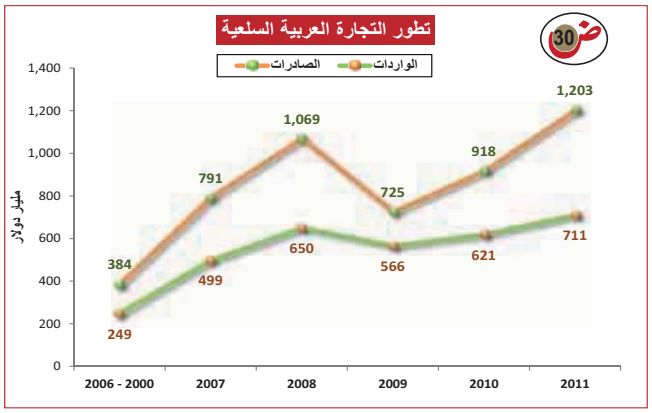

شهدت المنطقة العربية التي يسيطر على صادراتها الموارد الطبيعية، ارتفاعا لقيمة تجارتها الخارجية السلعية مستفيدة من ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا. حيث قفزت من متوسط يبلغ 634 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2000 و2006 إلى نحو 1290 مليار دولار عام 2007 ثم إلى 1719 مليار دولار عام 2008 قبل أن تتراجع القيمة نتيجة الأزمة المالية العالمية إلى نحو 1291 مليار دولار عام 2009 لتستأنف بعدها صعودها إلى 1538 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 1914 مليار دولار عام 2011.

وفيما يتعلق بالصادرات السلعية العربية فقد شهدت قفزة بمعدل 31.1% خلال عام 2011 لتبلغ 1203 مليارات دولار مقارنة مع 918 ملياراً عام 2010. وفي المقابل واصلت الواردات السلعية العربية نموها من 621 مليار دولار عام 2010 بمعدل 14.5% إلى 711 مليار دولار (رسم بياني 30).

49 التجارة الخارجية السلعية للدول العربية بالمليون دولار لعام 2011

البيان	الاردن	الامارات	البحرين	السعودية	مصر	اليمن	الإجمالي
إجمالي صادرات الدولة للدول العربية	3,194	12,538	7,977	14,996	8,681	459	47,846
إجمالي واردات الدولة من الدول العربية	6,842	10,592	7,306	10,502	7,950	1,735	44,927
إجمالي تجارة الدولة مع الدول العربية	10,036	23,130	15,283	25,498	16,631	2,194	92,772
إجمالي صادرات الدولة لكل دول العالم	6,742	65,299	15,483	39,744	30,619	592	158,479
إجمالي واردات الدولة من كل دول العالم	18,327	118,862	15,932	101,976	58,958	5,783	319,839
إجمال تجارة الدولة مع دول العالم	25,069	184,161	31,415	141,720	89,577	6,375	478,317
الصادرات إلى الدول العربية كنسبة من الصادرات للعالم (%)	47.4	19.2	51.5	37.7	28.4	77.6	30.2
الواردات من الدول العربية كنسبة من الواردات من العالم (%)	37.3	8.9	45.9	10.3	13.5	30.0	14.0
التجارة مع الدول العربية كنسبة من التجارة مع العالم (%)	40.0	12.6	48.6	18.0	18.6	34.4	19.4

المصدر : بيانات قطرية رسمية

50 تطور التجارة العربية السلعية (مليون دولار)

الدولة	الصادرات						الواردات					
	2000 - 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2006 - 2000	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	30,721	60,163	79,298	45,174	57,053	73,390	14,777	27,631	39,479	39,294	40,473	46,453
البحرين	7,743	13,634	17,316	11,874	14,971	18,500	6,700	11,488	10,800	7,500	9,800	11,000
جيبوتي	38	58	69	77	85	95	245	473	574	451	364	420
مصر	8,908	19,224	26,224	23,062	26,438	30,528	17,053	37,100	48,382	44,946	52,923	58,903
العراق	18,039	41,268	61,273	41,929	52,483	83,300	15,997	21,516	33,000	37,000	43,915	54,000
الأردن	3,348	5,725	7,938	6,375	7,028	7,963	7,216	13,681	16,995	14,236	15,564	18,301
الكويت	28,739	62,691	87,457	54,008	67,118	98,100	11,527	21,362	24,840	20,341	22,446	25,300
لبنان	1,744	3,574	4,454	4,187	5,021	5,664	8,053	12,251	16,754	16,574	18,460	20,750
ليبيا	20,125	46,970	62,100	37,100	48,900	17,500	5,043	6,733	9,150	10,000	10,500	5,000
موريتانيا	542	1,454	1,788	1,364	2,074	2,670	773	1,432	1,941	1,498	1,935	2,600
المغرب	9,295	15,340	20,345	14,054	17,771	21,153	15,897	32,010	42,366	32,881	35,381	44,103
سلطنة عمان	14,122	24,692	37,719	27,651	36,601	46,850	7,567	16,025	23,137	17,936	19,973	23,950
قطر	17,903	42,020	56,593	41,000	62,000	98,000	6,924	23,429	27,900	24,922	23,240	26,000
السعودية	118,480	233,329	313,462	192,314	251,143	364,500	44,585	90,214	115,134	95,552	106,863	111,744
السودان	3,179	8,879	11,671	8,257	11,404	9,250	3,964	8,775	9,352	9,691	10,045	8,900
سورية	7,022	11,546	15,410	10,855	12,741	10,700	6,990	14,655	18,105	15,291	17,467	16,400
تونس	8,465	15,165	19,320	14,445	16,427	17,847	11,362	19,099	24,638	19,096	22,215	23,958
الإمارات	81,631	178,630	239,213	185,000	220,000	285,000	60,546	132,500	177,000	150,000	160,000	205,000
اليمن	4,408	6,299	7,584	6,259	8,400	11,700	3,832	8,511	10,546	9,185	9,212	8,200
الإجمالي العربي	**384,450**	**790,662**	**1,069,231**	**724,986**	**917,657**	**1,202,710**	**249,050**	**498,886**	**650,091**	**566,394**	**620,776**	**710,983**
إجمالي العالم	**8,365,429**	**14,012,000**	**16,132,000**	**12,531,000**	**15,254,000**	**18,217,000**	**8,669,714**	**14,311,000**	**16,536,000**	**12,733,000**	**15,457,000**	**18,381,000**
الإجمالي العربي (% من العالم)	**4.60**	**5.64**	**6.63**	**5.79**	**6.02**	**6.60**	**2.87**	**3.49**	**3.93**	**4.45**	**4.02**	**3.87**

المصدر: منظمة التجارة العالمية وبحوث ضمان

3.4.2 التجارة العربية البينية لعام 2011:

تشير تقديرات المؤسسة المستندة إلى البيانات الرسمية الواردة من (6 دول عربية هي، السعودية والإمارات والبحرين والأردن واليمن ومصر) إلى أن حجم صادرات تلك الدول إلى الدول العربية بلغ 47.8 مليار دولار لعام 2011 بنسبة 30.2% من إجمالي صادراتها إلى العالم البالغة 158.5 مليار دولار، فيما بلغت واردات تلك الدول من الدول العربية لنفس العام 45 مليار دولار بنسبة 14% من إجمالي واردات الدول العربية من الخارج وعليه تمثل التجارة الإجمالية البينية العربية لتلك الدول نحو 19.4% من إجمالي التجارة الخارجية مع كل دول العالم (جدول 49).

وقد تراوحت حصة التجارة مع الدول العربية من التجارة الإجمالية في تلك الدول بين 12.6% بالنسبة للإمارات و48.6% بالنسبة لليمن، كما تراوحت حصة الصادرات للدول العربية من الصادرات الإجمالية في تلك الدول بين 19.2% بالنسبة للإمارات و77.6% بالنسبة لليمن، فيما تراوحت حصة الواردات من الدول العربية من الواردات الإجمالية في تلك الدول بين 8.9% بالنسبة للإمارات و45.9% بالنسبة للبحرين (جدول 49).

أما متوسط قيمة التجارة العربية البينية الإجمالية لكل الدول العربية فتشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 إلى ارتفاع بمعدل 3.7% لتصل إلى 77.4 مليار دولار عام 2010 مقابل 74.6 مليار دولار عام 2009. وقد ارتفعت الصادرات البينية خلال عام 2010 بنسبة 1.2% لتصل إلى حوالي 77.7 مليار دولار عام 2010، بالمقارنة مع 76.8 مليار دولار عام 2009. كم ارتفعت الواردات العربية البينية خلال عام 2010 بنسبة 6.5% إلى 77.2 مليار دولار مقارنة بمستواها عام 2009.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات العربية للدول الست المشار إليها فقد توجهت عربيا في معظمها إلى السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن بنسبة 58% وبقيمة 43.2 مليار دولار من الإجمالي البالغ 74.5 مليار دولار.

وقد اتجهت صادرات السعودية عربيا بشكل رئيسي إلى الإمارات والأردن وقطر ومصر والكويت فيما تركزت صادرات الإمارات في السعودية والعراق والكويت وقطر والبحرين، أما صادرات مصر فقد توزعت بشكل كبير رغم تركزها النسبي في السعودية والأردن والإمارات (جدول 51).

التجارة البينية السلعية لبعض الدول العربية بالمليون دولار لعام 2011

المستورد / المصدر	السعودية	الامارات	البحرين	الاردن	اليمن	مصر	أخرى	الإجمالي
السعودية	..	2,457	1,263	632	199	1,882	4,069	**10,502**
العراق	475	2,422	41	1,009	7	443	..	**4,397**
الكويت	1,407	1,737	109	140	4	253	..	**3,651**
الإمارات	2,646	..	509	230	..	795	6,412	**10,592**
قطر	1,142	1,179	740	91	10	273	..	**3,436**
سلطنة عمان	675	831	752	39	23	116	..	**2,435**
البحرين	923	1,091	1	33	1	38	5,219	**7,306**
مصر	1,363	409	78	113	39	..	5,948	**7,950**
الأردن	1,544	250	54	..	..	803	4,190	**6,842**
سورية	814	80	61	256	6	637	..	**1,854**
لبنان	380	386	..	295	1	938	..	**2,000**
السودان	511	381	..	79	7	511	..	**1,488**
الجزائر	345	272	60	125	0	387	..	**1,188**
اليمن	551	181	10	27	..	187	778	**1,735**
المغرب	479	166	97	16	0	480	..	**1,238**
الصومال	..	274	..	1	32	70	..	**376**
تونس	175	95	14	20	1	183	..	**488**
جيبوتي	97	132	0	2	8	44	..	**284**
ليبيا	45	131	16	22	1	553	..	**768**
فلسطين	..	1	0	66	..	79	..	**147**
موريتانيا	..	42	0	1	0	8	..	**51**
جزر القمر	..	21	..	..	..	0	..	**21**
أخري	1,424	..	4,171	..	119	..	..	**5,714**
الإجمالي	**14,996**	**12,538**	**7,977**	**3,194**	**459**	**8,681**	**26,616**	**74,461**

المصدر : بيانات قطرية رسمية

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

4.4.2 تقييم أداء مؤسسات التجارة الخارجية العربية (مؤشر التجارة عبر الحدود)

فيما يتعلق بتقييم أداء مؤسسات التجارة الخارجية العربية تم الاحتكام إلى المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2006 ويرصد تكلفة الاستيراد والتصدير وعدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد والفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.

وفي تقرير العام 2006، بدأ فريق العمل بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وركز فريق العمل على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية، لأغراض إعداد هذا المؤشر، على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدماً (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

والمتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها ما يلي:

- هناك تباين كبير في الترتيب الدولي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الخامس عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز الـ 180 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 5 دول في تحسين ترتيبها العالمي بدرجات متفاوتة؛ أولها المغرب التي ارتفعت 5 مراكز إلى الـ43 عالميا ثم البحرين (مركزين) إلى المركز الـ 49 عالميا ثم الأردن (16 مركزا) إلى المركز 58 عالميا ثم اليمن (مركزاً واحداً) وموريتانيا (مركزين). مقابل تراجع ترتيب 5 دول عربية واستقرار ترتيب 9 دول.

أولاً: المقارنة مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

ويتضح من مقارنة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما يلي:

- عدد الوثائق المطلوبة للتصدير: أداء جيد (متوسط عربي 6 وثائق يقارب نظيره لدول المنظمة بمتوسط يبلغ 4 وثائق). الوقت المستغرق للتصدير معبراً عنه بالأيام: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 21 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 10 أيام لدول المنظمة).
- تكلفة التصدير بالدولار لكل شحنة: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 1122 دولاراً يقارب متوسط يبلغ 1032 دولاراً لدول المنظمة).
- عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد: أداء جيد (متوسط عربي 8 وثائق يقارب نظيره لدول

المنظمة بمتوسط يبلغ 5 وثائق). الوقت المستغرق للاستيراد معبراً عنه بالأيام: أداء متوسط (متوسط عربي يبلغ 25 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 11 يوماً لدول المنظمة).

- تكلفة التوريد بالدولار لكل شحنة: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 1306 دولارات يقارب متوسط يبلغ 1085 دولاراً لدول المنظمة)

ثانياً: الإصلاحات المطلوبة

وعلى صعيد الإصلاحات المطلوبة لتحسين أداء مؤسسات التجارة الخارجية في الدول العربية يمكن إيجازها فيما يلي:

- تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكتروني المحلي والدولي.

ض 52 ترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير	
1	الإمارات	3	5	-2	↓
2	السعودية	18	18	0	⇔
3	تونس	31	32	-1	↓
4	جيبوتي	37	37	0	⇔
5	المغرب	48	43	5	↑
6	سلطنة عمان	43	47	-4	↓
7	البحرين	51	49	2	↑
8	قطر	47	57	-10	↓
9	الأردن	74	58	16	↑
10	مصر	64	64	0	⇔
11	لبنان	93	93	0	⇔
12	الكويت	112	112	0	⇔
13	فلسطين	114	114	0	⇔
14	اليمن	119	118	1	↑
15	سورية	122	122	0	⇔
16	الجزائر	123	127	-4	↓
17	موريتانيا	145	143	2	↑
18	السودان	151	151	0	⇔
19	العراق	180	180	0	⇔

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

- إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة انجازها من قبل السلطات الجمركية.
- اتباع نظم التفتيش الانتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة.

الجزء الثالث : المكونات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

الجزء الثالث: المكونات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية

تعد المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية ثالث المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار والتي تشمل ثلاثة مكونات رئيسية:

1. الإطار التشريعي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
2. الإطار الإجرائي المتصل بالاستثمار وبيئة أداء الأعمال.
3. الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي.

1.3 التشريعات والاتفاقيات

تعد التشريعات والاتفاقيات الجزء الثالث من المكون الثالث لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ويخصص لرصد ما شهدته البيئة التشريعية والقانونية العربية من تغيرات إضافة إلى توصيف الوضع الحالي للدول العربية على صعيد الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة المباشرة بمناخ الاستثمار.

1.1.3 التطورات القانونية والتشريعية

شهدت المنطقة العربية، إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة والمعدلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال والتي كانت في معظمها ايجابية ولاسيما في الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمارات العربية والأجنبية مثل السعودية والإمارات ومصر والأردن.

فقد شهدت **الأردن** تعديل قانون تشجيع الاستثمار لعام 2012، بهدف وضع أسس جديدة وفتح القطاعات المختلفة أمام الاستثمار الأجنبي.

وقامت **السعودية** بتبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية، وأصدرت مراسيم ملكية بإضافة مادة إلى نظام تملك العقار لغير السعوديين واستثماره، وإنشئت وزارة للإسكان، ورفع سقف تمويل المستشفيات الخاصة، وتم تعديل نظام الرهن التجاري، إضافة إلى قرارات بإنشاء المركز الموحد لتسجيل الرهون وإصدار لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.

أما في **الإمارات** فقد تم وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية والمهن الحرة وإصدار العديد من القرارات والقوانين الخاصة بأسواق المال وأهمها؛ تحسين نظام تسوية التداولات، وتنظيم تعامل الوسطاء، وتنظيم التحكيم في المنازعات الناشئة عن التداول، وتنظيم التداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية والتداول بالهامش والاستشارات المالية والتحليل المالي وإجراءات مواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والرسوم المقررة على سندات الدين والصكوك الإسلامية .

كما شهدت **مصر** إصدار دستور مؤقت ونحو 80 من القوانين والقرارات الجديدة والمعدلة أبرزها في مجال الاستثمار ومن بين أهم القرارات يمكن ذكر تلك المتعلقة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم وعمل بنك الإيداع وإصدار وإلغاء شهادات الإيداع المصرية، ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، وتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وتنظيم عمليات قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وتشكيل المجموعة الوزارية ولجنة فنية لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار، وأحكام قيد فروع التنفيذ والتسويق لشركات السمسرة في الأوراق المالية وقواعد قيد وتداول الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء صندوق لتأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية، وتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية وضوابط احتساب الحد الأقصى لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات التأجير التمويلي. وفي مجالات الإنتاج والتجارة صدرت قوانين وقرارات بشأن الإلزام بالإنتاج والتداول طبقا للمواصفات القياسية الخاصة بمعايير السلامة والصحة والبيانات النسجية وبالألوان المستخدمة في الأغذية، والإضافة الغذائية الأخرى، وتحديد مقابل الخدمات التي تقوم بها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وأحكام قانون الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات الفحص والرقابة للسلع المستوردة والمصدرة، وقواعد الفحص الضريبي للمشروعات الصغيرة، وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل وضريبة الدمغة[1]، الضريبة العامة على المبيعات وقانون الضريبة على العقارات وقانون الجمارك وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ونماذج الإقرارات الضريبية، والمنازعات الضريبية. كذلك صدرت قوانين وقرارات لتسهل التعاملات والاستثمار في قطاعات الزراعة والنقل والسياحة والتعليم والكهرباء.

وفي **جيبوتي** صدر مرسوم رئاسي لإنشاء لجنة وطنية لجمع ونشر معلومات الاستثمار المباشر، وقانون إنشاء المكتب الوطني للملكية التجارية والصناعية، وتعديل القانون التجاري.

2.1.3 الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية:

تقوم العديد من دول العالم وكذلك الدول العربية بتوقيع اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار ولتحقيق التكامل التجاري و/أو الاقتصادي سواء في إطار جماعي، تحت إشراف مؤسسات دولية وإقليمية، أو في إطار ثنائي مع الدول الأخرى ولاسيما الدول التي تحظى بعلاقات اقتصادية واستثمارية أو يؤمل أن تشهد تناميا في العلاقات في هذا المجال. وتنبع أهمية تلك الاتفاقيات من كونها تمثل خط الدفاع الثاني بعد القوانين المحلية للمستثمر الأجنبي في حال نشوب نزاع بينه وبين الدولة المضيفة للاستثمار.

1 هي ضريبة تفرضها الدولة على أنواع معينة من المعاملات التي تتضمنها وثائق مكتوبة وتتخذ عادة شكل طابع بقيمة معينة يلصق على الوثيقة المعنية.

أولا : الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف:

يوجد العديد من الاتفاقيات والترتيبات الدولية والإقليمية الجماعية التي تحمي الاستثمارات في مختلف مناطق العالم والموقعة من عدد من الدول العربية والتي تضم مايلي:

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تم إبرامها عام 1980 والموقع عليها من قبل جميع الدول العربية وتساهم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع جامعة الدول العربية وجهات أخرى في جهود تطويرها منذ نهاية عام 2011 عبر مقترحات عملية تقدمت بها الجهات المعنية وجار دراستها.
- اتفاقية «تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية» والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في يونيو 2000 وصدقت عليها 5 دول عربية فقط.
- اتفاقية «تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية» والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ديسمبر 2000 والتي وقعت عليها 10 دول عربية وصدقت عليها 4 دول عربية فقط.
- اتفاقية أغادير الموقعة في 8 مايو 2001 ، بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم عدداً من الدول العربية المتوسطية هي؛ الأردن ومصر وتونس والمغرب.
- «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» و«السوق المشتركة» لمجلس التعاون الخليجي التي تم إبرامها في أواخر العام 2007، التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية، حيث دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي أواخر عام 2009.
- إبرام العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (ميجا)، والتي تضم 16 دولة عربية.
- الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس عام 1966 ويبلغ عدد أعضائه حالياً 157 دولة منها 18 دولة عربية جميعها صدقت على الاتفاقية، حيث يساعد المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الدولية لتسوية وتوفيق وتحكيم منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والمستثمرين الأجانب مما يعمل على تقوية مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين مستندا إلى قاعدة من الأبحاث والنشرات في مجالات قوانين التحكيم والاستثمار الأجنبي. ويوضح الجدول المعروض الدول العربية الأعضاء مرتبة حسب تاريخ التوقيع من الأقدم إلى الأحدث.

ثانيا : الاتفاقيات الثنائية:

وفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي بنهاية مايو 2011، نحو 1265 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار [1] وتجنب الازدواج الضريبي[2] منها 304 اتفاقيات فيما بين الدول العربية و961 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

أ. اتفاقيات تشجيع الاستثمار

أبرمت الدول العربية بنهاية مايو 2011 نحو 760 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار منها 194 اتفاقية فيما بين الدول العربية و563 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية

وبنظرة تحليلية للجدول رقم (53) يمكننا استنتاج أن الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار تغطي المنطقة العربية بشكل جيد نسبيا لاسيما وان الدول العربية المصدرة الرئيسية والمستقبلة الرئيسية لرؤوس الأموال داخل المنطقة العربية معظمها مرتبطة فيما بينها بهذا النوع من الاتفاقيات باستثناء السعودية التي لديها اتفاق وحيد مع مصر.

وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 18 دولة عربية ثم حلت سورية والمغرب في المرتبة الثانية بـ 15 اتفاقية ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 14 اتفاقية ثم الأردن والجزائر ولبنان واليمن في المرتبة الرابعة بـ 13 اتفاقية.

الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية والعالم

وبالرجوع للجدول رقم (55) يتضح أن الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار بين الدول العربية وبقية دول العالم بلغ عددها 566 اتفاقية تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم.

وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 82 دولة أجنبية ثم حلت الكويت والمغرب في المرتبة الثانية بـ 46 اتفاقية ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 40 اتفاقية ثم الاردن في المرتبة الرابعة بتوقيعها مع 39 دولة تليها لبنان في المرتبة الخامسة بـ 37 اتفاقية .

أما على صعيد الدول الأجنبية فقد حلت ألمانيا في المرتبة الأولى بتوقيعها مع 19 دولة عربية ثم ايطاليا مع 18 دولة عربية تلتها الصين وفرنسا في المرتبة الثالثة بتوقيعهما مع 17 دولة عربية ثم سويسرا وتركيا بنحو 16 اتفاقية ثم بلجيكا ولكسمبورج مع 15 دولة عربية.

---

1 *Bilateral Investment Treaties (BITs)*

2 *Double Taxation Treaties (DITs)*

إتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة في ما بين الدول العربية (بنهاية مايو 2011)

الدولة	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	سلطنة عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	الاجمالي
الاردن		1	1	1	1			1	1			1		1	1	1		1	1		1	13
الإمارات	1			1	1			1	1						1	1		1	1		1	10
البحرين	1				1			1	1							1		1	1		1	8
تونس	1	1			1			1	1			1		1	1	1	1	1	1	1	1	14
الجزائر	1	1	1	1				1	1			1		1	1		1	1		1	1	13
جيبوتي																		1				1
السعودية																		1				1
السودان	1	1	1	1	1				1			1		1		1		1	1		1	12
سورية	1	1	1	1	1			1			1	1		1	1	1	1	1	1		1	15
الصومال																		1				1
العراق									1						1				1			3
سلطنة عمان	1				1			1	1							1		1	1		1	9
فلسطين																		1				1
قطر	1			1	1			1	1							1	1	1	1	1	1	11
الكويت	1	1		1	1				1		1					1		1	1	1	1	11
لبنان	1	1	1	1				1	1			1		1	1			1	1	1	1	13
ليبيا				1	1				1					1				1	1			6
مصر	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		1	1	1	1	1	1		1		1	18
المغرب	1	1	1	1				1	1		1	1		1	1	1	1	1		1	1	15
موريتانيا				1	1									1	1	1			1			6
اليمن	1	1	1	1	1			1	1			1		1	1	1		1	1		1	13
إجمالي الاتفاقيات الموقعة	13	10	8	14	13	1	1	12	15	1	3	9	1	11	11	13	6	18	15	6	13	194

المصدر: قاعدة بيانات الانكتاد ومصادر قطرية وبحوث ضمان.

ب. اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

أبرمت الدول العربية بنهاية مايو 2011 نحو 505 اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي DTTs منها 110 اتفاقيات فيما بين الدول العربية و384 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية

ومن الجدول رقم (54) يتضح أن الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي تغطي المنطقة العربية بشكل مقبول لاسيما وان معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية والمستقبلة الرئيسية لرؤوس الأموال داخل المنطقة العربية مرتبطة فيما بينها بهذا النوع من الاتفاقيات.

وقد جاء لبنان في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 13 دولة عربية ثم حلت سورية والمغرب في المرتبة الثانية بـ 11 اتفاقية ثم تونس والجزائر في المرتبة الثالثة بـ 10 اتفاقيات.

الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية والعالم

وبنظرة تحليلية للجدول رقم (56) يمكننا استنتاج أن الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي DTTs بين الدول العربية ودول العالم الأخرى بلغ عددها 395 اتفاقية تغطي معظم الدول الفاعلة في حركة رؤوس الأموال حول العالم.

وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 45 دولة أجنبية ثم حلت الكويت في المرتبة الثانية بـ 43 اتفاقية ثم مصرفي المرتبة الثالثة بـ 41 اتفاقية ثم المغرب في المرتبة الرابعة بـ 36 اتفاقية تلتها تونس في المرتبة الخامسة بنحو 35 اتفاقية .

أما على صعيد الدول الأجنبية فقد حلت تركيا في المرتبة الأولى بتوقيعها مع 15 دولة عربية ثم فرنسا مع 14 دولة عربية تلتها ايطاليا والمملكة المتحدة في المرتبة الثالثة بتوقيعهما مع 12 دولة عربية ثم كوريا الجنوبية وهولندا وباكستان وبولندا ورومانيا بنحو 10 اتفاقيات.

ض54 إتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة في ما بين الدول العربية (بنهاية مايو 2011)

الدولة	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	سلطنة عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	الاجمالي
الاردن		1							1					1		1			1			5
الإمارات	1			1	1			1	1							1		1	1		1	9
البحرين					1			1								1			1			4
تونس		1			1		1	1	1			1				1		1	1		1	10
الجزائر		1	1	1					1			1		1		1	1		1		1	10
جيبوتي																						0
السعودية				1																		1
السودان		1	1	1					1							1		1				6
سورية	1	1		1	1			1						1	1	1		1	1		1	11
الصومال																						0
العراق																		1				1
سلطنة عمان				1	1											1		1			1	5
فلسطين																						0
قطر	1				1				1							1			1			5
الكويت									1							1						2
لبنان	1	1	1	1	1			1	1			1		1	1			1	1		1	13
ليبيا					1														1			2
مصر		1		1				1	1		1	1				1			1			8
المغرب	1	1	1	1	1				1					1		1	1	1			1	11
موريتانيا																						0
اليمن		1		1	1				1			1				1			1			7
إجمالي الاتفاقيات الموقعة	5	9	4	10	10	0	1	6	11	0	1	5	0	5	2	13	2	8	11	0	7	110

المصدر: قاعدة بيانات الانكتاد ومصادر قطرية وبحوث ضمان.

إتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الموقعة بين الدول العربية ودول العالم (بنهاية مايو 2011)

الدولة	مصر	الكويت	المغرب	تونس	الاردن	لبنان	قطر	الجزائر	الامارات	سورية	ليبيا	سلطنة عمان	اليمن	البحرين	السعودية	السودان	موريتانيا	جيبوتي	الصومال	العراق	إجمالي
المانيا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		1	1	19
إيطاليا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1			18
الصين	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		1			17
فرنسا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		1			17
سويسرا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1			1	1	1	1			16
تركيا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1					16
بلجيكا ولوكسمبورغ	1	1	1	1		1	1	1	1		1	1	1	1	1	1	1				15
بلغاريا	1	1	1	1	1	1		1		1	1	1	1	1		1					13
الهند	1	1	1		1		1			1	1	1	1	1	1	1		1			13
إيران	1	1	1	1		1	1	1		1	1	1	1	1		1					13
كوريا الجنوبية	1	1	1	1	1	1	1	1	1		1	1			1		1				13
ماليزيا	1	1	1		1	1		1	1	1			1	1	1	1		1			13
إسبانيا	1	1	1	1	1	1		1		1	1		1	1	1		1				13
النمسا	1	1	1	1	1	1		1	1		1	1	1		1						12
روسيا البيضاء	1	1			1	1	1		1	1	1	1	1	1	1						12
رومانيا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1						1	1				12
جمهورية التشيك	1	1	1	1	1	1			1	1			1	1	1						11
هولندا	1	1	1	1	1	1		1				1	1	1		1					11
فنلندا	1	1	1	1	1	1	1	1	1			1									10
أندونيسيا	1		1	1	1		1	1		1			1		1	1					10
باكستان	1	1	1	1		1	1		1	1		1	1								10
روسيا	1	1			1	1	1	1	1	1	1		1								10
السويد	1	1	1	1		1		1	1			1	1		1						10
أوكرانيا	1		1		1	1		1	1	1		1	1		1						10
المملكة المتحدة	1		1	1	1	1			1			1	1	1							9
البرتغال	1	1	1	1		1	1	1			1										8
أذربيجان	1				1	1	1		1	1					1						7
كرواتيا	1	1	1				1				1	1									7
أثيوبيا	1	1		1				1			1		1			1					7
اليونان	1		1	1	1	1		1		1											7
سنغافورة	1	1			1						1	1		1	1						7
جمهورية سلوفاكيا	1	1	1		1	1				1	1										7
هنغاريا	1	1	1	1	1	1															6
بولندا	1	1	1	1	1				1												6
جنوب أفريقيا	1			1			1	1			1		1								6
أوزبكستان	1	1							1			1		1	1						6
قبرص	1				1	1	1			1											5
الدنمارك	1	1	1	1				1													5
غينيا	1		1	1		1											1				5
السنغال	1		1	1			1														5
طاجيكستان		1					1	1	1	1											5
الولايات المتحدة	1		1	1	1									1							5
أرمينيا	1					1	1		1	1											5
أخرى	40	14	13	10	8	7	10	7	5	1	5	2	1	4	2	5	1				134
الإجمالي	82	46	46	40	39	37	34	33	29	26	26	24	24	22	22	15	13	6	1	1	566

المصدر: قاعدة بيانات الانكتاد ومصادر قطرية وبحوث ضمان.

إتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الدول العربية ودول العالم (بنهاية مايو 2011)

الدولة	الامارات	الكويت	مصر	المغرب	تونس	قطر	البحرين	سلطنة عمان	الجزائر	سورية	لبنان	السعودية	الاردن	ليبيا	السودان	موريتانيا	اليمن	الإجمالي
تركيا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		1		1	15
فرنسا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1			1		14
إيطاليا	1	1	1	1	1	1		1	1	1	1	1		1				12
المملكة المتحدة		1	1	1	1	1	1	1	1			1	1	1	1			12
كوريا الجنوبية	1	1	1	1	1			1	1			1	1		1			10
هولندا	1	1	1	1	1	1	1	1				1	1					10
باكستان	1			1	1	1	1	1		1	1		1	1				10
بولندا	1	1	1	1	1				1	1	1	1	1					10
رومانيا	1	1	1	1	1	1			1	1	1		1					10
بلجيكا	1	1	1	1	1	1	1	1	1									9
بلغاريا	1	1	1	1		1	1		1	1	1							9
كندا	1	1	1	1	1			1	1		1		1					9
الصين	1	1	1	1	1		1	1		1					1			9
الهند	1		1	1		1		1		1		1	1	1				9
ماليزيا	1	1	1			1				1	1	1	1		1			9
سنغافورة	1	1	1	1		1	1	1				1		1				9
مالطا	1	1	1			1	1			1	1		1	1				9
النمسا	1	1	1	1	1		1		1			1						8
إسبانيا	1	1	1	1	1				1			1	1					8
روسيا البيضاء	1					1		1		1	1	1		1				7
جمهورية التشيك	1		1		1		1			1	1		1					7
المانيا	1	1	1	1	1				1	1								7
روسيا		1		1		1		1	1		1	1						7
السنغال		1	1	1	1	1					1					1		7
سويسرا	1	1	1	1	1	1			1									7
ارمينيا	1	1	1			1				1	1							6
تايلاند	1	1	1				1	1				1						6
لوكسمبورغ	1	1		1	1	1	1											6
كرواتيا		1	1					1		1			1					5
قبرص		1	1			1				1	1							5
الدنمارك		1	1	1	1												1	5
أندونيسيا	1		1		1					1		1						5
إيران				1				1		1	1		1					5
موريشيوس	1	1			1	1		1										5
البرتغال	1	1		1	1				1									5
أوكرانيا	1			1					1		1			1				5
أوزبكستان	1	1	1				1	1										5
اليونان	1	1		1	1													4
هنغاريا		1	1	1	1													4
أيرلندا	1	1		1			1											4
النرويج			1	1	1	1												4
صربيا		1	1			1								1				4
سلوفاكيا			1		1					1				1				4
الولايات المتحدة			1	1	1								1					4
فيتنام	1					1			1			1						4
أخرى	12	9	7	5	7	8	8	3	3	1	2	2						67
الإجمالي	45	43	41	36	35	32	24	22	21	21	20	19	17	10	5	2	2	395

المصدر: قاعدة بيانات الانكتاد ومصادر قطرية وبحوث ضمان.

2.3 الإطار الإجرائي المتصل بالاستثمار

يقصد به الإجراءات واللوائح المعمول بها والمتصلة بالاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص. وفي هذا السياق يمكننا الاستناد إلى مؤشرات بيئة أداء الأعمال في رصد تطور تلك المكونات في الدول العربية خصوصا مع شمول تلك التقارير ورصدها الدقيق والكمي لتطور الأداء الإجرائي عبر مؤشر رئيسي و10 مؤشرات فرعية و نحو 39 مكوناً وبياناً في 19 دولة عربية وتطورها.

حيث تغطي تلك المؤشرات آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات ومرونة دفع الضرائب ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه.

وقد أكدت الدراسات المتخصصة والتجارب العالمية الناجحة في مجال جذب الاستثمار على الأهمية البالغة لتحسين بيئة أداء الأعمال في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز نصيب الدولة من التدفقات الاستثمارية العالمية.

1.2.3 الإصلاحات الإجرائية في الدول العربية حتى عام 2010

تشير قاعدة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية التي أطلقتها (ضمان) عام 2010 بالاعتماد على البيانات الصادرة من مجموعة البنك الدولي وتقوم بتحديثها سنويا إلى تسارع وتيرة الإصلاح التشريعي والإجرائي من قبل حكومات المنطقة التي طبقت نحو 120 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في مختلف المجالات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وأهمها؛ تأسيس الشركات، استخراج التراخيص، إنفاذ العقود، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين وفق ما يلي.

السعودية: تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق استحداث إجراءات جديدة ومبسطة للعام الثاني على التوالي. افتتاح محطة حاويات جديدة في ميناء جدة الإسلامي أدى إلى اختصار الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد، إدخال تعديل على قانون الرهن التجاري نص على زيادة مرونة الإقراض المكفولة بضمانات، والسماح بإنفاذ الديون خارج نطاق المحاكم في حالات الإعسار، وسرعة إجراءات الإعسار عن طريق تسهيل التوصل إلى تسويات ودية في وقت مبكر، وفرض مواعيد زمنية قاطعة على التسويات بغرض تشجيع الدائنين على المشاركة مما أدى إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان، تسهيل إجراءات التسجيل التجاري وإلغاء 80% من رسومه وتخفيض المدة اللازمة له، تعزيز حماية صغار المستثمرين، تسريع إجراءات تسجيل الملكية باستخدام النظام الآلي، إدخال إصلاحات في مجال تصفية/إغلاق الأعمال من خلال فرض التقيد بمواعيد صارمة لإعلان الإفلاس وبالتالي تسريع بيع أصول المدينين بالمزادات العلنية.

الإمارات: إصدار قانون ينظم عمل المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، وإلزام المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز إجراءات الحصول على الائتمان. وفي مجال التجارة عبر الحدود، اختصرت الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط إجراءات إعداد المستندات، وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي، إلغاء الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لتأسيس الكيان القانوني للمشروع، تبسيط إجراءات التسجيل، استمرار تحسين نظامها الإلكتروني لاستخراج واستلام تراخيص البناء، تسريع إجراءات التجارة الخارجية بفضل زيادة سعة محطة الحاويات في دبي، إلغاء طلب بعض المستندات واتخاذ إجراءات ساهمت في تقليل تكلفة التمويل التجاري.

الكويت: إقرار قانون جديد يتيح للشركات إعادة هيكلتها إذا اقتربت من إعلان الإفلاس، إضافة إلى تقليل الوقت المستغرق للإفراج عن الواردات في إدارة الجمارك عبر التحسينات في الإدارة وتدريب الموارد البشرية.

سلطنة عمان: إقرار قانون جديد للضرائب لتحديث نظامها الضريبي وتبسيط إجراءاته. كما قامت بتسهيل تأسيس الكيان القانوني للمشروع عن طريق توفير خدمة تسجيل اسم الشركة عبر الإنترنت، وإمكانية دفع رسوم التسجيل عبر البطاقات مسبقة الدفع، بدء العمل الفعلي بنظام النافذة الشاملة لدى وزارة التجارة والصناعة، وتم إلغاء 3 إجراءات لتأسيس الأعمال واختصار المدة اللازمة له بإلغاء 21 يوما.

البحرين: تسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق تشييد ميناء جديد حديث، تحسين نظام تبادل البيانات إلكترونيا، وتطبيق عمليات تفتيش انتقائي تستند إلى تحليل المخاطر، دمج الموافقات الأولية لتراخيص البناء لتتم عبر نافذة موحدة، مما يقلل من الوقت اللازم للحصول على تلك التراخيص من 57 إلى 43 يوما.

الأردن: أنشاء إطار إجرائي يسمح بإقامة مركز خاص للمعلومات الائتمانية، خفض الحد الأدنى للقروض المدرجة في السجل العام، مما أدى إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية، إلغاء بعض أنواع الضرائب وإتاحة إمكانية تقديم الإقرارات الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات عن طريق شبكة الإنترنت، تسهيل تأسيس الكيان القانوني للمشروع عبر إقرار نظام النافذة الموحدة لتسجيل الشركة في سجل الشركات، تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد بنسبة 97%. تسهيل استخراج تراخيص البناء بتقديم خدمات جديدة في النافذة الموحدة لمشاريع البناء التجارية متوسطة الحجم، إنشاء قسم المحاكم التجارية، تحسين إنفاذ العقود، تخفيض رسوم نقل الملكية من 10% من قيمة العقار إلى 7.5%، تطوير نظام يسمح للشركات بتقديم إعلاناتها الجمركية عبر الانترنت، مما أدى إلى تقليص الزمن المستغرق للتخليص الجمركي بمقدار يومين للصادرات، وبمقدار 3 أيام بالنسبة للواردات.

لبنان: إدخال تسهيلات على إجراءات التسجيل، تخفيض المدة اللازمة لتأسيس الأعمال من 46 إلى 11 يوما وتم إلغاء احد إجراءات التأسيس، تسهيل تأسيس الكيان القانوني للمشروع

عبر إنهاء متطلبات حصول الشركات على دفاتر الشركة معتمدة، السماح للبنوك بالاطلاع على تقارير السجل العام للمعلومات الائتمانية عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى إلى تحسين نظام المعلومات الائتمانية، اعتماد أسلوب الدفع الإلكتروني للضرائب، إلغاء شرط حصول الشركات على إذن لاستخدام الاستهلاك المعجل.

سورية: تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة بواقع الثلثين، وكذلك توفير الأوراق اللازمة لتأسيس الشركات عبر الإنترنت، إصدار قانون تجاري جديد واستبعاد المحامين والمحكمة من عملية تأسيس الأعمال، إلغاء مركزية الموافقة على عقود تأسيس الشركات، توسيع نطاق تسجيل المعلومات الائتمانية من خلال إلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات، مما أدى إلى زيادة نسبة تغطية الأفراد والشركات إلى 2.2% من السكان الراشدين، تعديل ضريبة التسجيل، وتسريع إصدار خطابات الاعتماد وتقليص المدة الإجمالية للاستيراد والتصدير من خلال السماح بدخول بنوك أجنبية خاصة جديدة إلى السوق السورية.

فلسطين: رفع كفاءة عمليات مصلحة الجمارك مما أدى إلى تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود، تعزيز النظام القضائي بتعيين قضاة جدد، تعيين قضاة تنفيذيين ليكونوا مسئولين عن تنفيذ الأحكام، تحويل سجلات السجل العقاري إلى النظام، تسريع إجراءات إنفاذ العقود، تطبيق نظام متطور لإدارة القضايا مما أدى إلى تسريع عملية تسجيل الممتلكات، بدء العمل بنظام إدارة المعلومات في التسجيل التجاري، مما اختصر 43 يوما من المدة اللازمة لتأسيس المشروع الجديد، وأتاح البنك المركزي على الانترنت نظاما يمكن المقرضين من الاطلاع على المعلومات الائتمانية.

مصر: تخفيض التكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري، تسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد، طورت مرافق ميناء الإسكندرية وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وتخفيض مدة التصدير والاستيراد، إلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للمشروع، تسريع عملية استخراج تراخيص البناء وتخفيض المدة اللازمة إلى 31 يوما بتقليل عدد الإجراءات من 28 إلى 25 إجراءً، من خلال العمل بنظام النافذة الشاملة للحصول على الموافقات، توسيع نطاق تغطية سجلات المكاتب الخاصة، إنشاء محاكم تجارية لتسريع تسوية النزاعات المتعلقة بالعقود . إلغاء الرسوم القضائية، أتمتة تسجيل الضرائب، تسهيل إجراءات تسجيل الملكية، تخفيض المدة الزمنية لنقل الملكية في القاهرة من 193 إلى 72 يوما، صدور قوانين جديدة لإدراج الشركات في سوق الأسهم في القاهرة مماعزز من الحماية لصغار المستثمرين حيث تقوم هيئة مستقلة بتقييم الصفقات بين الأطراف المتعاقدة وإقرارها قبل إتمامها، وبفضل البنك المركزي أصبح من حق المقترضين التحقق من بياناتهم لدى مكاتب الائتمان الخاصة.

السودان: إجراء تحسينات في مجال الجمارك أهمها؛ تسهيل عملية تقديم الإقرارات الجمركية

عبر الانترنت، توصيل 10 منافذ جمركية بنظام إلكتروني، إضافة ماسحتين ضوئيتين في ميناء بورت سودان. بالإضافة إلى إقرار قانون جديد للضرائب يخفض معدل ضريبة الدخل على الشركات بمقدار 15%، و ضريبة الأرباح الرأسمالية بمقدار 5%.

تونس: إدخال نظام استخدام الأنظمة الإلكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة، تحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير لديها، مما أدى إلى تسريع تجميع مستندات الاستيراد، تعزيز نظم الشفافية والإفصاح من قبل الشركات، تطوير النافذة الإلكترونية الموحدة للمعاملات التجارية مما سمح للمستثمرين بإرسال جميع المستندات المطلوبة لانجاز المعاملات إلكترونيا، تقليص الفترة اللازمة للمعاملات بمقدار يومين. كما قامت بإجراءات تسهم في زيادة معدلات الاشتراك في الضمان الاجتماعي للشركات، تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد، وتقديم المزيد من الحماية لصغار المستثمرين بتمكينهم طلب إلغاء الصفقة التي تضر بمصالحهم، وكشف البنك المركزي من حجم المعلومات الائتمانية التفصيلية (ايجابية/سلبية) التي يجمعها من البنوك الأخرى ثم يوزعها، وأصبح بإمكان الأفراد والشركات تدقيق صحة بياناتهم الائتمانية في كافة المكاتب التابعة للبنك المركزي، كما مكنت وزارة المالية الشركات من معرفة قيمة الضرائب المستحقة عليها بدقة قبل تسديدها لدى المكاتب الضريبية. إلا أن فرض متطلب مرافقة موظف من هيئة الجمارك لأية شحنة تصل الميناء، يعتبر تعقيدا للتجارة عبر الحدود.

المغرب: إلزام الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، مما أدى إلى تدعيم سبل حماية المستثمر، توسيع فرص حصول الشركات على الائتمان بفتح مكتب خاص لتجميع المعلومات الائتمانية، منح المقترضين حق التأكد من صحة بياناتهم حول مدى أهليتهم للحصول على الائتمان، تخفيض ضريبة دخل الشركات من 35% إلى 30%، تبسيط متطلبات مستندات الاستيراد والتصدير وتخفيض مدة الاستيراد.

الجزائر: إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، خفض تكلفة نقل الملكية وتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%، اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية، وزيادة كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة إنفاذ العقود التجارية.

اليمن: تحسين إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمشروع، وتخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد وفقا للتشريعات الصادرة في هذا الشأن، تسهيل الوصول إلى المعلومات الائتمانية بتخفيض رسوم الاطلاع عليها، تسهيل وتسريع إجراءات التجارة الخارجية عبر التوسع في اعتماد النظم الإلكترونية لتسليم الوثائق المطلوبة، وتطبيق نظام متطور لتسريع إجراءات تفتيش البضائع، بدء العمل بنظام النافذة الشاملة، كأحد الإجراءات الإصلاحية المنفذة، وأصبح من السهل الحصول على التراخيص والتسجيل لدى غرفة التجارة ودفع الضريبة، في مكان واحد.

جيبوتي: تخفيف العبء الضريبي على الشركات عبر استبدال ضريبة الاستهلاك بزيادة قدرها

7% فقط على ضريبة القيمة المضافة على المعروض من السلع والخدمات، تنفيذ إصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود من خلال تحسين إدارة الموانئ وتخفيض المدة الزمنية اللازمة للاستيراد من 18 إلى 16 يوما، وتخفيض عدد مستندات التصدير من 8 إلى 5، ومستندات الاستيراد من 6 إلى 5.

2.2.3 الإصلاحات الإجرائية في الدول العربية لعام 2011:

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال فقد طبقت الدول العربية نحو 19 إصلاحا عام 2011 سهلت بها ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة. وفيما يلي ابرز الإصلاحات التي تمت في الدول العربية وفق كل مؤشر فرعي حسبما جاء في تقرير عام 2012:

- مؤشر بدء النشاط التجاري: خفض الأردن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال من 1000 دينار أردني إلى دينار واحد فقط يتوجب دفع نصفه فقط قبل تسجيل الشركة، أنشأت سلطنة عمان نافذة موحدة عبر الإنترنت سهلت بها إجراءات تسجيل الشركة مع تقليص الوقت المتطلب للتسجيل من 7 إلى 3 أيام فقط، دمجت قطر إجراءات التسجيل التجاري وإجراءات التسجيل في غرفة التجارة والصناعة في إجراء واحد، وفرت السعودية ممثلين من مصلحة الزكاة والدخل ومن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مركز موحد لتسجيل الشركات الجديدة مع الوكالات التابعة لها، قامت الإمارات بدمج إجراءات دائرة التنمية الاقتصادية مع إجراءات الحصول على الرخصة التجارية والتسجيل،وإجراءات غرفة تجارة وصناعة دبي، خفضت سورية الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط التجاري من مليون إلى 400 ألف ليرة وخفضت تكاليف النشر من 25 إلى 4 آلاف ليرة.أما في العراق، فقد ارتفعت تكلفة بدء النشاط التجاري بسبب زيادة تكلفة الحصول على حجز اسم تجاري للمنشأة وزيادة تكاليف المحامين لتقديم عقد التأسيس.
- استخراج تراخيص البناء: قامت موريتانيا والمغرب بإنشاء نافذة موحدة لاستخراج تراخيص البناء. في المقابل زادت قطر الوقت المطلوب وتكلفة استخراج تراخيص البناء، كما زادت جيبوتي تكاليف استخراج تراخيص البناء وأضافت إجراءً جديدا للتفتيش قبل مرحلة البناء.
- الحصول على الكهرباء: خفض لبنان تكاليف رسوم الطلب ومبلغ الودائع الأمنية المطلوبة لتوصيل الكهرباء.
- الحصول على الائتمان: منحت الجزائر المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم، أنشأت سلطنة عمان مكتبا إحصائيا في بنك التسليف لجمع معلومات تاريخية عن أداء القروض والقروض المتعثرة للشركات والأفراد، حسنت قطر نظم معلوماتها الائتمانية عبر توزيع بياناته التاريخية وإلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات، أصدرت الإمارات قانوناً يسمح بإنشاء مكتب ائتمان اتحادي لتعزيز الشفافية تحت إشراف البنك المركزي.
- حماية المستثمرين: سمح المغرب لصغار المساهمين بالحصول على أي وثيقة غير سرية للشركات خلال فترة التحكيم.
- دفع الضرائب: أجرى المغرب إصلاحات سهلت الإيداع ودفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة الكترونياً، طبقت سلطنة عمان القانون الجديد لضرائب الدخل، خفضت اليمن معدل

الضريبة العامة على الشركات من 35% إلى 20 عبر قانون جديد ألغى جميع الإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الممنوحة بموجب قانون الاستثمار للمشاريع الاستثمارية.

- التجارة عبر الحدود: أنشأت جيبوتي محطة حاويات جديدة في الميناء، سرعت الأردن إجراءاتها باستخدام الماسحات الضوئية للأشعة السينية ضمن نظم إدارة المخاطر.

3.2.3 توصيات الإصلاح المطلوبة لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية:

بهدف استخلاص توصيات محددة في مجال تحسين بيئة أداء الأعمال في الدول العربية والتعرف بدقة على الإجراءات الإصلاحية المطلوبة سواء على صعيد الإجراءات أو الدول، تم تصميم جداول مقارنة لأداء الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية بمكوناتها الـ 39 تتضمن ما يلي:

- المتوسط العربي لكل مكون والذي سيتم على أساسه تحديد وضع المنطقة العربية كإقليم.
- تحديد الدول صاحبة الأداء الضعيف في كل مكون من تلك المكونات والتي يكون أداؤها أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20%.
- أفضل أداء عربي في كل مكون من المكونات كي نوضح قيمة المكون الممكن الوصول لها على المستوى العربي ولتوجيه الدول الراغبة في الإصلاح للاطلاع على تجربة تلك الدولة في هذا المكون.
- متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بإعتبار أنها من أفضل دول العالم أداءً في بيئة أداء الأعمال وكي تكون أرقامها هدفا للدول الراغبة في الإصلاح.
- تحديد أولويات الإصلاح العربية بشكل عام بمقارنة المتوسط العربي لكل مكون مع متوسط دول مجموعة OECD وخصوصا للمتوسطات العربية التي تزيد بنسبة 200% عن متوسطات OECD.

وفي هذا السياق يمكننا تحديد وضع الدول العربية في المؤشرات العشرة مع تحديد الدول المطلوب منها إجراء إصلاحات ضرورية في كل مكون من المكونات الـ39 المشار إليها في الجداول المرفقة كما يلي؛

أولا: الإصلاحات المطلوبة على المستوى الإقليمي:

بمقارنة قيمة المتوسط العربي في المكونات الـ 39 للمؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال مع قيمة متوسط دول مجموعة OECD يمكننا تحديد مكونات بيئة أداء الأعمال التي تمثل أولوية إصلاحية للمنطقة العربية.

وقد تم تحديد تلك المكونات بأنها المتوسطات العربية الأسوأ من متوسطات دول مجموعة OECD بنسبة تزيد عن 100% والملونة باللون الأحمر بدرجاته وهي كالتالي:

1. يجب تخفيض تكاليف تأسيس المشروعات واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء والتي تبلغ متوسطاتها العربية 37.1% و321.4% و1785% من متوسط دخل الفرد في الدول العربية على التوالي مقارنة مع 4.7% و 45.7% و93% فقط في دول OECD.

2. مطلوب خفض الحد الأدنى من رأس المال اللازم لتأسيس المشروع والبالغ متوسطه العربي 99.7% من متوسط دخل الفرد مقارنة بـ 14% فقط في دول OECD.

3. ضرورة زيادة قوة الحقوق القانونية التي تحمي المقرضين والمقترضين عند الحصول على الائتمان وكذلك زيادة تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية لنسبة اكبر من السكان.

4. مطلوب خفض الضرائب الأخرى خارج نطاق ضرائب العمل وضرائب أرباح الشركات.

5. يجب خفض الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد في المنافذ العربية.

6. ضرورة تقليص المدة اللازمة لتسوية حالات إفلاس المشروعات وزيادة نسبة المسترد من المبالغ المستثمرة.

ثانيا: الإصلاحات المطلوبة على المستوى القطري:

لاشك أن الدول العربية التي تقبع في ترتيب عالمي متأخر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2012 ستكون في وضع أكثر حاجة لإجراء إصلاحات عاجلة في المكونات ذات المستوى السيئ وذلك حتى تتمكن من تحسين ترتيبها العالمي وخصوصا مع وجود 13 دول عربية ترتيبها يزيد عن الـ90 عالميا حسب الجدول المرفق الذي يبين ترتيب الدول العربية عالميا وعربيا والتغير في الترتيب العالمي بين تقريري عامي 2011 و2012 وكذلك الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال العام.

ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة اداء الاعمال

الترتيب عربياً (ض 57)	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
1	السعودية	10	12	-2 ↓	1
2	الإمارات	35	33	2 ↑	2
3	قطر	38	36	2 ↑	2
4	البحرين	33	38	-5 ↓	0
5	تونس	40	46	-6 ↓	0
6	سلطنة عمان	53	49	4 ↑	3
7	الكويت	71	67	4 ↑	0
8	المغرب	115	94	21 ↑	3
9	الأردن	95	96	-1 ↓	2
10	اليمن	94	99	-5 ↓	1
11	لبنان	103	104	-1 ↓	1
12	مصر	108	110	-2 ↓	0
13	فلسطين	128	131	-3 ↓	0
14	سورية	136	134	2 ↑	1
15	السودان	135	135	0 ⇔	0
16	الجزائر	143	148	-5 ↓	1
17	موريتانيا	162	159	3 ↑	1
18	العراق	159	164	-5 ↓	0
19	جيبوتي	167	170	-3 ↓	1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

كما يكشف جدول رقم (57) ترتيب الدول العربية في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2012 وطبيعة الحال على الدول العربية التي تقبع في ترتيب متدنٍ في مؤشر معين أن تسارع إلى تحسين ترتيبها في ذلك المؤشر الفرعي.

ض58 المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2012"

الترتيب عربياً	الدول	الترتيب عالمياً (183 دولة) بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
1	السعودية	10	4	18	1	48	17	10	18	138	73
2	الإمارات	42	12	10	6	78	122	7	5	134	151
3	قطر	116	24	18	37	98	97	2	57	95	37
4	البحرين	82	7	49	30	126	79	18	49	114	25
5	تونس	56	86	45	65	98	46	64	32	76	38
6	سلطنة عمان	68	64	61	21	98	97	9	47	107	76
7	الكويت	142	121	57	88	98	29	15	112	117	48
8	المغرب	93	75	107	144	98	97	112	43	89	67
9	الأردن	95	93	36	101	150	122	21	58	130	104
10	اليمن	66	35	52	55	159	133	116	118	38	114
11	لبنان	109	161	47	105	78	97	30	93	120	125
12	مصر	21	154	101	93	78	79	145	64	147	137
13	فلسطين	177	129	85	78	166	46	39	114	93	183
14	سورية	129	133	83	82	174	111	111	122	175	102
15	السودان	126	130	107	41	166	155	103	151	148	84
16	الجزائر	153	118	164	167	150	79	164	127	122	59
17	موريتانيا	159	64	122	59	166	147	175	143	79	152
18	العراق	176	120	46	98	174	122	49	180	140	183
19	جيبوتي	179	142	143	148	177	179	70	37	160	141

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

وفي السياق ذاته تكشف الجداول المرفقة أولويات الإصلاح المطلوبة من كل دولة عربية وفي أي مجال، حيث تم تحديد الدول صاحبة الأداء الضعيف في كل مكون من تلك المكونات والتي يكون أداؤها أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20%.

وعلى سبيل المثال جدول مؤشر تأسيس المشروع يعرض المكونات الأربعة في كل مؤشر وأولها عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس

ض59 مؤشر تأسيس المشروع

البيان	الإجراءات (عدد)	الزمن (أيام)	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد%)	الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد%)
الدول الاسوا من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج إصلاحات	الجزائر - الكويت - فلسطين - جيبوتي - العراق - السودان - تونس	العراق- فلسطين - جيبوتي - السودان - الكويت - الجزائر	جيبوتي - العراق- فلسطين - اليمن - لبنان- موريتانيا	جيبوتي- موريتانيا- عمان- البحرين- فلسطين - سورية
المتوسط العربي	8.2	20.9	37.1	99.7
أفضل قيمة للمؤشر في الدول العربية	3.0	5.0	0.7	0.0
متوسط الـ OECD	5.0	12.0	4.7	14.0

ض60 مؤشر استخراج تراخيص البناء

البيان	الإجراءات (عدد)	الزمن (أيام)	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد%)
الدول الاسوا من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج إصلاحات	الكويت- سورية - مصر	الجزائر - السودان - لبنان- مصر - العراق - عمان - جيبوتي	جيبوتي- فلسطين - الاردن - سورية - العراق
المتوسط العربي	17.0	137.0	321.4
أفضل قيمة للمؤشر في الدول العربية	9.0	43.0	1.1
متوسط الـ OECD	14.0	152.0	45.7

المشروع حيث يبلغ متوسط عدد تلك الإجراءات في الدول العربية الـ 19 التي يرصدها المؤشر 8.2 إجراء مقارنة مع 5 إجراءات فقط في دول مجموعة OECD وفي هذا السياق توجد سبع دول عربية هي ؛ الجزائر، الكويت ، فلسطين، جيبوتي ، العراق، السودان، تونس يزيد فيها عدد إجراءات تأسيس المشروع عن 8.2 إجراء بنسبة 20% أي ما يقرب من 10 إجراءات أي أن هذه الدول في هذا المكون أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج لإصلاحات في هذا المجال.

وبنفس الطريقة يمكن قراءة بقية الجداول العشرة ومكوناتها الـ39 لتستخلص الدول المجالات التي يجب عليها أن تبدأ بإصلاحها وذلك وفق قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية التي أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) بالاستناد لقواعد بيانات مجموعة البنك الدولي والمنشورة بشكل تفصيلي على الموقع الشبكي للمؤسسة.

ض 61 مؤشر توصيل الكهرباء

البيان	الإجراءات (عدد)	الزمن (أيام)	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد%)
الدول الاسوا من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج إصلاحات	مصر - الكويت - الجزائر - عمان	جيبوتي - الجزائر - البحرين - قطر	جيبوتي - موريتانيا - اليمن - السودان - المغرب
المتوسط العربي	5.0	75.0	1785.0
أفضل قيمة للمؤشر في الدول العربية	3.0	35.0	4.1
متوسط الـ OECD	5.0	103.0	93.0

ض 62 مؤشر تسجيل الممتلكات

البيان	الإجراءات (عدد)	الزمن (أيام)	التكلفة (% من قيمة العقار)
الدول الاسوا من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج إصلاحات	الجزائر - الكويت - لبنان - المغرب- جيبوتي - مصر - الاردن - قطر - فلسطين	المغرب - مصر - العراق- موريتانيا - الجزائر - الكويت - فلسطين - جيبوتي - تونس	سورية - جيبوتي - الاردن - الجزائر - العراق - تونس
المتوسط العربي	6.0	33.0	5.3
أفضل قيمة للمؤشر في الدول العربية	1.0	2.0	0.0
متوسط الـ OECD	5.0	31.0	4.4

ض 63 مؤشر الحصول على الائتمان

البيان	قوة الحقوق القانونية (0 - 10)	مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0 - 6)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
الدول الاسوا من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج إصلاحات	جيبوتي - سورية - فلسطين	العراق- السودان - جيبوتي - موريتانيا- الاردن - سورية - اليمن	البحرين - العراق - الكويت -- المغرب - السعودية - السودان - جيبوتي - موريتانيا - الجزائر - اليمن - الاردن - مصر - سورية	الجزائر - جيبوتي - العراق - الاردن - لبنان - موريتانيا - سلطنة عمان - قطر - السودان - سورية - تونس - فلسطين - اليمن
المتوسط العربي	3.2	3.2	6.3	7.5
أفضل قيمة للمؤشر في الدول العربية	5.0	6.0	32.2	40.0
متوسط الـ OECD	7.2	4.7	9.5	63.9

ض 64 مؤشر حماية المستثمر

البيان	مؤشر نطاق الإفصاح (0 - 10)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10)	مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0 - 10)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) (0 - 10)
الدول الاسوا من المتوسط العربي بنسبة 20% وتحتاج إصلاحات	السودان - العراق - الامارات - جيبوتي - الاردن - موريتانيا - قطر - تونس	لبنان - جيبوتي - المغرب - مصر - موريتانيا - البحرين - الاردن - اليمن	جيبوتي - سلطنة عمان - سورية - الامارات - اليمن - موريتانيا	جيبوتي -السودان - موريتانيا - اليمن
المتوسط العربي	6.0	4.7	3.8	4.8
أفضل قيمة للمؤشر في الدول العربية	9.0	8.0	7.0	7.0
متوسط الـ OECD	6.1	5.1	6.7	6.0

الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:

- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org

3.3 الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي

تعد الضمانات ونظم الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المحور الثالث من المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ويقصد بها إمكانية وجود ضمانات دولية تحمي المستثمرين في العالم بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص، وذلك في حالات عديدة منها عدم قدرة القوانين والتشريعات والإجراءات المحلية داخل الدول العربية على حماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر وإخلال الحكومات بتعاقداتها مع المستثمرين.

وفي هذا السياق يمكن للمستثمر اللجوء إلى نوعين من الحماية هما التحكيم الدولي وغالبا ما يكون بعد حدوث النزاع والخلاف فيما بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار كما يمكن للمستثمر اللجوء إلى المؤسسات التي تقدم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر خلال فترة عمل المشروع.

ويمكن للمستثمر اللجوء إلى المؤسسات التي تقدم ضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر أو المصدر خلال فترات متفرقة من عمل المشروع.

وتمثل الضمانات التي تقدم للمستثمر والمصدر الوسيلة العملية التي توفر لهما تعويضاً مادياً مناسباً عند تحقق المخاطر غير التجارية التي يتعرض له الاستثمار أو المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها السلعة المصدرة، لاسيما وأن تلك الضمانات تديرها مؤسسات تتمتع باستقلالية فيما يخص نشاطها.

حيث يغطي ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية خطر المصادرة والتأميم وخطر المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها عدم القدرة على التحويل وخطر الحرب، والتي تخرج بطبيعتها عن نطاق سيطرته لأنها تكون بسبب إجراءات تتخذها السلطات العامة في القطر المضيف للاستثمار، من هنا تنبع أهمية ضمان الاستثمار لحماية المستثمر من تلك المخاطر ومن ثم تشجيعه على الاستثمار إذا توافرت له فرصة استثمارية مجزية. يزيد من هذه الأهمية أن العملية الاستثمارية بطبيعتها عملية طويلة المدى ومن ثم يصعب على المستثمر التنبؤ بما يمكن أن يتعرض له استثماره من مخاطر غير تجارية.

وتتعدد مصادر ضمان الاستثمار ما بين ضمانات حكومة القطر المضيف للاستثمار وضمان حكومة دولة المستثمر والضمانات التي تنص عليها الاتفاقيات الثنائية بين الدول، إلا أن أهم تلك المصادر هي مؤسسات الضمان الإقليمية والدولية باعتبار أن المؤمن له يكون أكثر ثقة في ضماناتها بعيدا عن تأثير الحكومات في قرار استحقاق التعويض.

وفيما يتعلق بضمان ائتمان الصادرات فانه عادة ما يكون ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية، وتتمثل أهمية الضمان هنا ليس فقط في دوره التقليدي في حماية المصدر من تلك المخاطر بل فيما يوفره من مزايا أخرى من أهمها؛ أنه يمكن المصدر من منح المستورد شروط دفع جاذبة ومن ثم زيادة قدرة الأول على المنافسة، إذ لا يصر - مع توافر الضمان - على أن يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي وإنما يمكن أن يكون الدفع بموجب شيك أو كمبيالة أو تحويل مصرفي، كما يمكّن الضمان المصدر من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في الوقت ذاته من الحصول على تمويل دون أن يضطر للانتظار حتى يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة، ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في التعويض لدى المؤسسة للبنك الممول بمجرد إتمام عملية الشحن.

يتضح مما تقدم أن الضمان يمثل آلية هامة لجذب الاستثمارات وزيادة تدفقها ولتنمية صادرات الدولة، ونظرا للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتصدير فإن الضمان يخدم كلا من المستثمر والمصدر، فمع تنامي حركة التصدير تتزايد الحاجة إلى إنتاج مزيد من السلع من خلال التوسع في الاستثمار.

وتتفق آراء الخبراء والمحللين على أن أهمية الضمان سوف تتزايد في ظل ما يشهده العالم من مستجدات وتغيرات سريعة سواء على الصعيد العربي أو الصعيد العالمي، فعلى الصعيد العربي شهدنا ونشهد اعترافا متزايدا بدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي متمثلا في عمليات الخصخصة وتحرير النشاط الاقتصادي وفتح مجالات كانت مقصورة على القطاع العام في كثير من الدول حتى وقت قريب، يدعم ذلك تطوير وتحسين البنية التحتية من مرافق في مختلف المجالات وكذلك البنية التشريعية والمؤسسية والإجرائية، وعلى مستوى التعاون العربي شهدنا توقيع عدد متزايد من الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية والحمائية بين الدول العربية ساهمت بشكل ملموس في ازدياد حجم الاستثمار العربي البيني رغم المشاكل والمعوقات المعروفة التي تعترض تطوير هذا التبادل.

1.3.3 صناعة الضمان في العالم

تشير أحدث البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، إلى أهمية الحماية التأمينية. حيث نجحت الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد في دعم ما يقرب من 8% من التجارة العالمية.

كما شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2011 اتجاهات توسعية في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار في كافة أنواع المنتجات التأمينية وذلك لتلبية الطلب المتنامي مقروناً باستعداد هيئات الضمان لتحمل المخاطر في سبيل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم.

ض 65 حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول العالم (بالمليون دولار)

للعام	ضمان ائتمان الصادرات		ضمان الاستثمار	الإجمالي
	المدى القصير	المديين المتوسط والطويل		
عمليات الضمان الجديدة				
2007	1,126,721	142,120	52,957	1,321,798
2008	1,296,878	153,591	58,530	1,508,999
2009	1,123,195	190,589	49,337	1,363,121
2010	1,257,795	173,393	65,415	1,496,603
2011	1,492,600	191,195	77,599	1,761,394
عمليات الضمان القائمة				
2007	901,821	501,423	141,868	1,545,112
2008	907,619	523,704	145,580	1,576,903
2009	768,807	582,792	145,785	1,497,384
2010	836,573	593,089	184,398	1,614,060
2011	884,190	647,073	197,326	1,728,589
التعويضات المدفوعة				
2007	1,007	1,245	12	2,264
2008	1,128	1,128	81	2,337
2009	2,418	3,004	24	5,446
2010	1,407	1,836	197	3,440
2011	1,322	2,457	140	3,919
التعويضات المستردة				
2007	360	7,145	20	7,525
2008	319	7,232	11	7,562
2009	330	4,129	10	4,469
2010	362	2,194	12	2,568
2011	386	2,179	11	2,576

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

أولا : الضمانات الجديدة

وتشير البيانات إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها اتحاد بيرن، الذي تأسس عام 1934 ويضم 48 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافا إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2011 حوالي 1.76 تريليون دولار، مقابل 1.5 تريليون دولار عام 2010، و1.36 تريليون دولار عام 2009، و1.51 تريليون دولار عام 2008 و1.32 تريليون دولار عام 2007 (شكل رقم 32).

أ. توزيع عمليات الضمان الجديدة لعام 2011

وقد توزعت عمليات الضمان في العالم لعام 2011 ما بين 1.5 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1.26 تريليون دولار عام 2010)، و191 مليار دولار لائتمان الصادرات وللإقراض للمديين المتوسط والطويل (مقارنة بـ 173 مليار دولار عام 2010)، و77.6 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 65.4 مليار دولار عام 2010) (شكل رقم 31).

توزيع عمليات الضمان في العالم لعام 2011

تطور حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الجديدة حول العالم بالمليار دولار

ب. التعويضات لعام 2011

التعويضات المدفوعة

ارتفعت قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 3.9 مليار دولار عام 2011 مقارنة بـ 3.4 مليار دولار عام 2010، وتوزعت التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل لعام 2011 ما بين 23% للمخاطر السياسية و69.5% للمخاطر التجارية و7.5% للإقراض (شكل رقم 34).

التعويضات المستردة

كما ارتفعت قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2011 لتبلغ 2.58 مليار دولار مقابل 2.57 مليار دولار عام 2010، وتوزعت التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل لعام 2011 ما بين 72.7% للمخاطر السياسية و26.7% للمخاطر التجارية و0.6% للإقراض (شكل رقم 33).

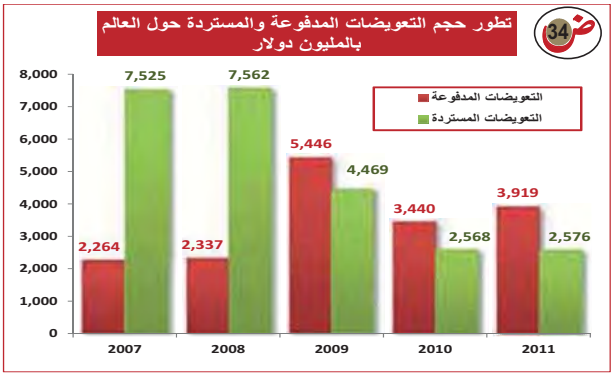

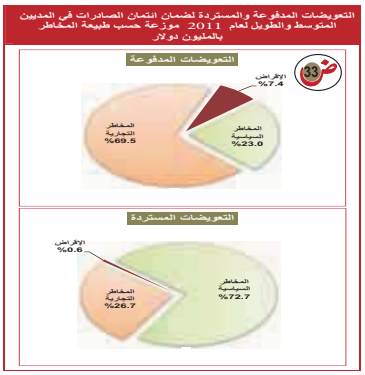

1- ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل

ارتفعت قيمة ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل من نحو 142 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 191 مليار دولار عام 2011 في اتجاه عام تصاعدي خلال تلك الفترة فيما عدا عام 2010 الذي شهد تراجعا نسبيا (جدول رقم 65).

وتوزعت العمليات الجديدة لضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2011 والبالغ قيمتها نحو 191.2 مليار دولار ما بين 29.7% للشركات الخاصة و17.6 % للقطاع العام و10.7% للحكومة ثم 7.4% للإقراض و 4% للمشاريع و3.7% للبنوك و26.8% غير مصنفة (شكل رقم 35 وجدول رقم 66).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لعمليات ضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2011 تركزت العمليات بشكل رئيسي في مجموعة من الدول أبرزها؛ الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، الهند، الصين، كوريا الجنوبية، ايطاليا، اندونيسيا، استراليا وكندا وذلك بنسبة 46% من الإجمالي (جدول رقم 35).

أما فيما يتعلق بالتعويضات المدفوعة لعمليات ضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2011 فيمكن استعراض قائمة أكبر 10 دول من حيث قيمة التعويضات المدفوعة خلال عام 2011 وذلك بقيمة إجمالية قدرها 2458 مليون دولار (جدول رقم 68).

العمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة قطاعياً بالمليون دولار

36	2007	2008	2009	2010	2011
الحكومة	12,765	11,385	24,157	11,036	20,499
القطاع العام	27,180	23,608	30,345	26,336	33,707
البنوك	8,790	6,799	6,091	5,717	7,092
الشركات	42,073	45,622	51,541	50,207	56,860
المشاريع	2,613	3,419	7,300	13,530	7,678
غير مصنف	39,101	51,393	44,604	54,703	51,169
الإقراض	9,599	11,366	26,552	11,864	14,190

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

ض35 التوزيع القطاعي للعمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل لعام 2011

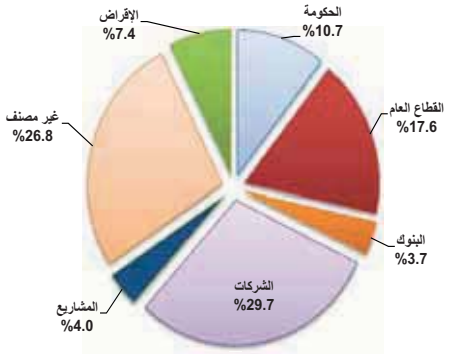

أكبر 10 دول من حيث العمليات الجديدة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011		
1	الولايات المتحدة	13,472
2	روسيا	13,169
3	تركيا	12,946
4	الهند	12,265
5	الصين	8,188
6	كوريا الجنوبية	6,812
7	إيطاليا	5,801
8	أندونيسيا	4,946
9	أستراليا	4,904
10	كندا	4,707
	اخرى	103,986
	الاجمالي	191,196

ض67

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

وعلى صعيد التعويضات المستردة لعمليات ضمان الصادرات للمديين المتوسط والطويل في العالم لعام 2011 فيستعرض جدول رقم 69 قائمة أكبر 10 دول من حيث قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2011 بقيمة قدرها 2179 مليون دولار.

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان انتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011		
1	كازاخستان	409
2	ليبيا	293
3	أوكرانيا	163
4	هولندا	114
5	السودان	113
6	ليبيريا	105
7	كندا	76
8	ألمانيا	75
9	السعودية	74
10	المكسيك	70
	اخرى	966
	الاجمالي	2,458

ض68

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان انتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011		
1	مصر	607
2	أندونيسيا	276
3	العراق	190
4	باكستان	128
5	الامارات	88
6	أوكرانيا	70
7	صربيا	70
8	السودان	54
9	كندا	53
10	كازاخستان	50
	اخرى	593
	الاجمالي	2,179

ض69

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

التعويضات المدفوعة لضمان انتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار					
ض70	2007	2008	2009	2010	2011
المخاطر السياسية	457	537	981	439	566
المخاطر التجارية	650	444	769	1,277	1,708
الإقراض	137	148	1,254	119	183

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

التعويضات المستردة لضمان انتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار					
ض71	2007	2008	2009	2010	2011
المخاطر السياسية	6,140	6,459	3,416	1,562	1,584
المخاطر التجارية	917	728	618	563	582
الإقراض	88	46	96	69	13

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

2- ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير

شهدت عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير ارتفاعا من 1.127 تريليون دولار عام 2007 إلى 1.493 تريليون دولار عام 2011،(جدول رقم 65).

وفيما يتعلق بالتعويضات المدفوعة لعمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير لعام 2011 والبالغ إجماليها 1323 مليون دولار حلت ليبيا في المركز الأول بقيمة 154 مليون دولار وبنسبة 11.6% من الإجمالي (جدول رقم 72).

أما على صعيد التعويضات المستردة لعمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير لعام 2011 والبالغ إجماليها 386 مليون دولار فقد تركزت في عدد من الدول أبرزها كوبا والولايات المتحدة وايطاليا والبرازيل والمانيا. (جدول رقم 73)

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير بالمليون دولار لعام 2011

1	ليبيا	154
2	الولايات المتحدة	144
3	إسبانيا	88
4	ألمانيا	85
5	إيطاليا	83
6	المملكة المتحدة	50
7	المكسيك	50
8	فرنسا	37
9	اليونان	36
10	روسيا	32
اخرى		564
الاجمالي		1,323

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

ض72

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير بالمليون دولار لعام 2011

1	كوبا	66
2	الولايات المتحدة	33
3	إيطاليا	19
4	البرازيل	16
5	ألمانيا	15
6	الأرجنتين	13
7	المكسيك	13
8	روسيا	13
9	أندونيسيا	10
10	المملكة المتحدة	10
اخرى		178
الاجمالي		386

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

ض73

3- ضمان الاستثمار

شهدت عمليات ضمان الاستثمار ارتفاعا من 53 مليار دولار عام 2007 إلى 77.6 مليار دولار عام 2011، (جدول رقم 65). وقد استحوذت الدول النامية بشكل عام وأهمها؛ الصين، كازاخستان، روسيا، البرازيل، الهند، اندونسيا وتركيا على نحو 47.7% من حجم العمليات الجديدة بنهاية عام 2011. (جدول رقم 74).

وشهدت التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار ارتفاعا من 12 مليون دولار فقط لعام 2007 إلى 140 مليون دولار لعام 2011، (جدول رقم 65). وقد استحوذت الدول النامية بشكل عام على حصة مهمة في قائمة أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار بقيمة 141 مليون دولار للإجمالي العالمي. (جدول رقم 75).

أكبر 10 دول من حيث العمليات الجديدة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011

1	الصين	7,371
2	كازاخستان	6,034
3	روسيا	5,350
4	البرازيل	5,131
5	الهند	4,762
6	أندونيسيا	4,345
7	تركيا	4,027
8	بيرو	2,817
9	فيتنام	2,728
10	إسبانيا	2,491
اخرى		32,543
الاجمالي		77,599

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

ض74

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011

1	نيجيريا	61
2	ليبيا	35
3	فيتنام	29
4	أوكرانيا	5
5	تركيا	3
6	منغوليا	2
7	فنزويلا	2
8	كمبوديا	1
9	روسيا	1
10	هولندا	1
اخرى		1
الاجمالي		141

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

ض75

أكبر 10 دول من حيث التعويضات المستردة لضمان الاستثمار في مختلف الآجال بالمليون دولار لعام 2011

1	فنزويلا	2
2	البرازيل	2
3	غانا	2
4	المملكة المتحدة	2
5	أوكرانيا	1
6	إسبانيا	1
7	الأرجنتين	1
8	زامبيا	0.4
9	كوبا	0.2
10	جزر سليمان	0.2
الاجمالي		11

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

ض76

وفيما يتعلق بتوزيع التعويضات حسب نوع الخطر المؤمن ضده فقد حلت مخاطر العنف السياسي في المرتبة الأولى بقيمة 91 مليون دولار وبنسبة 65% من الإجمالي. (جدول رقم 77).

وعلى صعيد التعويضات المستردة لضمان الاستثمار فقد تراجعت من 20 مليون دولار لعام 2007 إلى 11 مليون دولار لعام 2011، وقد استحوذت الدول النامية بشكل عام على حصة مهمة إلى جانب المملكة المتحدة واسبانيا (جدول رقم 76).

وفيما يتعلق بتوزيع التعويضات المستردة حسب نوع الخطر المؤمن ضده فقد حلت مخاطر عدم القدرة على التحويل في المرتبة الأولى بقيمة 2 مليون دولار وبنسبة 18% من الإجمالي. (جدول رقم 78).

ثانيا: الضمانات القائمة

ارتفعت قيمة الضمانات القائمة المقدمة من أعضاء الاتحاد بنهاية عام 2011 لتبلغ حوالي 1.73 تريليون دولار، مقابل 1.6 تريليون دولار عام 2010، و1.5 تريليون دولار عام 2009، و 1.58 تريليون دولار عام 2008 و 1.55 تريليون دولار عام 2007. (جدول رقم 65).

التوزيع الجغرافي لقيمة الضمانات القائمة في العالم لعام 2011

1- ضمان الاستثمار

توزعت عمليات ضمان الاستثمار القائمة في العالم بنهاية عام 2011 والبالغ قيمتها نحو 197 مليار دولار ما بين دول العالمين الثاني والثالث بشكل رئيسي وهي؛ روسيا 12.3% والصين 9.5% وبنسب اقل من 6% في كازاخستان وتركيا والهند واندونيسيا، وكذلك مصر بنسبة 3.6% ثم البرازيل وأوكرانيا والولايات المتحدة من الدول المتقدمة بنسبة 3%، وأخيرا 46.5% لدول أخرى. (جدول رقم 79).

التعويضات المدفوعة لضمان الاستثمار في مختلف الآجال مزوعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار (77)

	2007	2008	2009	2010	2011
مخاطر عدم القدرة على التحويل	1	0	0	11	0
مخاطر العنف السياسي	1	0	1	0	91
مخاطر المصادرة والتأميم	8	64	7	45	3
مخاطر الإخلال بالعقد	2	17	17	1	2
مخاطر غير مصنفة	0	0	0	140	44

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

التعويضات المستردة لضمان الاستثمار في مختلف الآجال مزوعة حسب طبيعة المخاطر بالمليون دولار (78)

	2007	2008	2009	2010	2011
مخاطر عدم القدرة على التحويل	0	0	0	0	2
مخاطر العنف السياسي	0	0	0	0	0
مخاطر المصادرة والتأميم	3	0	2	0	1
مخاطر الإخلال بالعقد	13	11	8	3	0
مخاطر غير مصنفة	4	0	0	9	8

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

التوزيع الجغرافي لعمليات الضمان القائمة في العالم بنهاية عام 2011 (36)

ضمان الاستثمار في مختلف الآجال

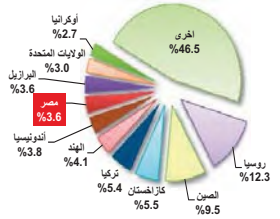

ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل

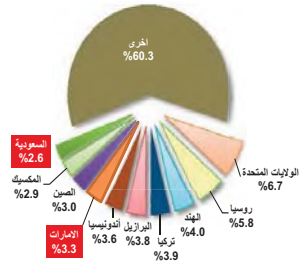

ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير

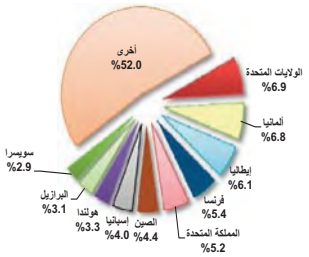

أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان الاستثمار بالمليون دولار لعام 2011 (79)

1	روسيا	24,323
2	الصين	18,820
3	كازاخستان	10,897
4	تركيا	10,596
5	الهند	8,015
6	أندونيسيا	7,506
7	مصر	7,091
8	البرازيل	7,075
9	الولايات المتحدة	5,983
10	أوكرانيا	5,328
	اخرى	91,692
	الاجمالي	197,326

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

2- ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل

توزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل القائمة في العالم بنهاية عام 2011 والبالغ قيمتها نحو 647 مليار دولار ما بين الدول الناشطة تجاريا وعلى وجه الخصوص من العالمين الثاني والثالث وتحديدا روسيا والصين وتركيا والهند واندونيسيا والبرازيل والمكسيك إلى جانب الولايات المتحدة من الدول المتقدمة فضلا عن الإمارات بنسبة 3.3% والسعودية بنسبة 2.6% من الإجمالي وأخيرا 60.3% لدول أخرى. (جدول رقم 81).

التوزيع القطاعي لقيمة الضمانات القائمة في العالم لعام 2011

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لقيمة ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل القائمة في العالم لعام 2011، والبالغ قيمتها 647 مليار دولار فقد شكلت الالتزامات نحو 81% من الإجمالي، وشكل الإقراض نحو 8.5% ثم إعادة التمويل وإعادة جدولة المبالغ والمستحقات عليها نحو 5.1% وتوزعت باقي الالتزامات ما بين متأخرات وتعويضات مدفوعة للمخاطر السياسية والتجارية (شكل رقم 37).

أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير بالمليون دولار لعام 2011 (ض80)

1	الولايات المتحدة	60,746
2	ألمانيا	60,062
3	إيطاليا	53,729
4	فرنسا	47,503
5	المملكة المتحدة	46,108
6	الصين	38,707
7	إسبانيا	35,399
8	هولندا	28,995
9	البرازيل	27,556
10	سويسرا	25,336
أخرى		460,051
الاجمالي		884,192

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

أكبر 10 دول من حيث العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المدى المتوسط والطويل بالمليون دولار لعام 2011 (ض81)

1	الولايات المتحدة	43,122
2	روسيا	37,326
3	الهند	25,987
4	تركيا	25,501
5	البرازيل	24,879
6	أندونيسيا	23,581
7	الامارات	21,583
8	الصين	19,192
9	المكسيك	18,612
10	السعودية	17,046
اخرى		390,244
الاجمالي		647,073

المصدر: التقرير السنوي لاتحاد بيرن للعام 2012 وبحوث ضمان

توزيع العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات حسب نوع العقد في المديين المتوسط والطويل (ض37)

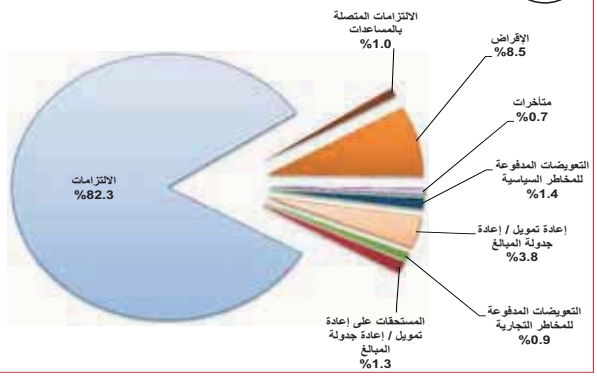

3- ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير

وتوزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير القائمة في العالم بنهاية عام 2011 والبالغ قيمتها نحو 884 مليار دولار ما بين الدول المتقدمة والناشطة تجاريا بشكل رئيسي وخصوصا الولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب الصين والبرازيل بنسبة 48% من الإجمالي، فضلا عن 52% لدول أخرى. (جدول رقم 80).

العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل موزعة حسب أنواع العقود بالمليون دولار (ض82)

	2007	2008	2009	2010	2011
الالتزامات	388,046	415,554	467,248	480,894	532,497
الالتزامات المتصلة بالمساعدات	5,912	6,128	5,937	6,399	6,679
متأخرات	3,860	4,550	5,054	5,323	4,747
التعويضات المدفوعة للمخاطر السياسية	9,382	8,681	8,696	9,341	9,053
التعويضات المدفوعة للمخاطر التجارية	4,267	3,694	4,847	5,222	5,578
إعادة تمويل / إعادة جدولة المبالغ	47,652	37,455	32,684	27,564	24,648
المستحقات على إعادة تمويل / إعادة جدولة المبالغ	8,805	8,494	8,848	8,559	8,550
الإقراض	33,500	39,148	49,479	49,788	55,320

المصدر: اتحاد بيرن - التقرير الاحصائي السنوي للعام 2012 وبحوث ضمان

2.3.3 صناعة الضمان في الدول الإسلامية

كانت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أول مؤسسة ضمان إقليمية ودولية تؤسس في العالم عام (1974) حيث تضم في عضويتها كافة الدول العربية وتقدم الضمان للاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الدول العربية ولائتمان الصادرات العربية.

ض 83 اعضاء اتحاد أمان

	اسم الجهة (باللغة العربية)	دولة	الموقع الالكتروني	اسم الجهة (باللغة الإنجليزية)
1	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	متعددة الأطراف	www.dhaman.org	The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation (DHAMAN)
2	المؤسسة الاسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	متعددة الأطراف	www.iciec.com	The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC)
3	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	الجزائر	www.cagex.dz	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX)
4	الشركة المصرية لضمان الصادرات	مصر	www.ecgegypt.net	Export Credit Guarantee Company of Egypt (ECGE)
5	وكالة ائتمان الصادرات الاندونيسية	أندونيسيا	www.asei.co.id	Asuransi Ekspor Indonesia (ASEI)
6	صندوق ضمانات صادرات ايران	ايران	www.egfi.org.ir	Export Guarantee Fund of Iran (EGFI)
7	الشركة الأردنية لضمان القروض	الأردن	www.jlgc.com	Jordan Loan Guarantee Corporation (JLGC)
8	شركة تأمين الائتمان اللبنانية	لبنان	www.lci.com.lb	The Lebanese Credit Insurer (LCI)
9	بنك الاستيراد والتصدير الماليزي	ماليزيا	www.exim.com.my	EXIM Bank of Malaysia
10	وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية	سلطنة عمان	www.ecgaoman.com	Export Credit Guarantee Agency of Oman (ECGA)
11	برنامج الصادرات السعودية	السعودية	www.sep.gov.sa	Saudi Export Program (SEP)
12	الشركة الوطنية لتأمين الائتمان والضمان	السنغال	www.sonac.sn	National Co. for Credit Insurance and Guarantee (SONAC)
13	الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات	السودان	www.naife.org	National Agency for Insurance and Finance of Exports (NAIFE)
14	شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة	السودان	www.shiekanins.com	Shiekan Insurance & Reinsurance Co. LTD
15	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	تونس	www.cotunace.com.tn	Compagnie Tunisienne Pour L'Assurance Du Commerce Extérieur (COTUNACE)
16	بنك التصدير والاستيراد التركي	تركيا	www.eximbank.gov.tr	Export Credit Bank of Turkey (Türk EXIM Bank)
17	شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات	الإمارات	www.ecie.ae	Export Credit Insurance Company of the Emirates (ECIE)
18	بنك قطر للتنمية - وكالة قطر لتنمية الصادرات "تصدير"	قطر	www.qdb.qa	Qatar Development Bank (QDB) - Qatar Export Development Agency – TASDEER

المصدر: اتحاد امان "اتحاد مؤمني المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الأعضاء في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومنظمة المؤتمر الاسلامي"

أولاً: مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات الوطنية

وإدراكا منها لأهمية دور الضمان في الاقتصاديات العربية فقد بشرت المؤسسة منذ أوائل الثمانينيات بأهمية قيام الدول العربية بإنشاء مؤسسات ضمان ائتمان صادرات وطنية لضمان صادرات دولها إلى مختلف دول العالم، وبالفعل تم تأسيس العديد من المؤسسات على الصعيد العربي. ثم تأسست في إطار البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وإيمانا من المؤسسة العربية بأهمية التعاون والتنسيق بين تلك المؤسسات في مجالات تبادل الخبرة والتأمين المشترك وإعادة التأمين فقد أسست ملتقى هيئات الضمان العربية عام 1993، وظل منذ ذلك الوقت يجتمع بصفة دورية للتباحث في عدد من الأمور المتعلقة بتلك الصناعة، وأصبح بذلك منبرا لتبادل الخبرات والإفادة من التجارب الوطنية والإقليمية والدولية.

ض 84 توزيع رأس المال لاتحاد أمان للعام 2010

اسم الجهة	المساهمة بالمليون دولار	الحصة من الإجمالي (%)
برنامج الصادرات السعودية	4,000	56
بنك التصدير والاستيراد التركي	1,300	18
بنك الاستيراد والتصدير الماليزي	1,000	14
المؤسسة الاسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	237	3
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	201	3
أخرى	400	6
إجمالي	7,138	100

ض 38 حصة أعضاء اتحاد امان من إجمالي رأس المال لاتحاد امان للعام 2010

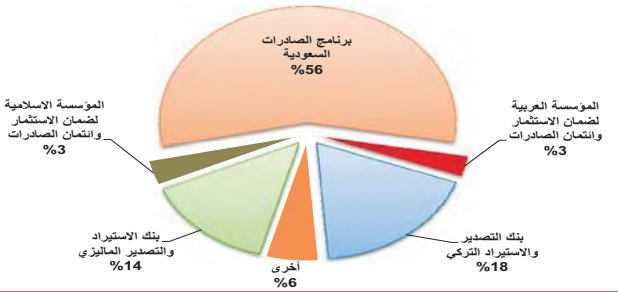

حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والاسلامية أعضاء اتحاد أمان بالمليون دولار

	الجهة		ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير		عمليات الضمان المحلية		ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط والطويل		عمليات ضمان الاستثمار		إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات		
			2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	الحصة من الإجمالي
1	بنك التصدير والاستيراد التركي	TURK EXIMBANK	4,523.7	5,010.2	0.0	0.0	0.0	2.5	0.0	0.0	4,523.7	5,012.7	33.3%
2	المؤسسة الاسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	ICIEC	764.0	1,750.0	0.0	0.0	76.0	87.0	190.0	130.0	1,030.0	1,967.0	13.1%
3	صندوق ضمانت صادرات ايران	EGFI	2,503.0	371.2	0.0	0.0	73.9	639.6	151.3	232.7	2,728.2	1,243.5	8.3%
4	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	DHAMAN	586.3	608.7	0.0	0.2	3.2	159.4	111.3	429.3	700.8	1,197.6	8.0%
5	برنامج الصادرات السعودية	SEP	700.2	865.2	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	701.1	865.2	5.7%
6	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	CAGEX	161.5	222.1	333.2	576.6	0.0	0.0	0.0	0.0	494.7	798.7	5.3%
7	شركة تأمين الائتمان اللبنانية	LCI	75.0	131.6	180.7	660.8	0.0	0.0	0.0	0.0	255.7	792.4	5.3%
8	بنك الاستيراد والتصدير الماليزي	MEXIM	577.2	606.2	0.0	0.0	135.4	170.2	25.5	0.0	738.1	776.3	5.2%
9	وكالة ائتمان الصادرات الاندونيسية	ASEI	223.0	372.0	223.0	372.0	0.0	0.0	0.0	0.0	446.0	744.0	4.9%
10	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	COTUNACE	611.1	679.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	611.1	679.9	4.5%
11	وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية	ECGA	283.9	276.0	34.6	50.7	0.0	0.0	0.0	0.0	318.5	326.7	2.2%
12	شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات	ECIE	172.0	227.0	62.0	77.0	0.0	0.0	0.0	0.0	234.0	304.0	2.0%
13	الشركة المصرية لضمان الصادرات	ECGE	86.0	140.0	0.0	0.0	9.0	12.0	0.0	0.0	95.0	152.0	1.0%
14	الشركة الأردنية لضمان القروض	JLGC	58.0	83.0	6.4	12.4	0.0	0.0	0.0	0.0	64.4	95.4	0.6%
15	شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة (السودان)	SHIEKAN	19.4	49.2	17.8	15.8	0.0	0.0	0.0	0.0	37.1	64.9	0.4%
16	الشركة الوطنية لتأمين الائتمان والضمان (السنغال)	SONAC	19.9	18.6	6.0	4.7	0.0	0.0	0.0	0.0	25.8	23.3	0.2%
17	الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان)	NAIFE	15.0	16.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0	16.0	0.1%
	الإجمالي		11,379.0	11,426.8	863.5	1,770.1	298.5	1,070.7	478.1	792.0	13,019.1	15,059.6	100%

المصدر: اتحاد امان "اتحاد مؤمني المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الأعضاء في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومنظمة المؤتمر الاسلامي"

ثانياً: اتحاد أمان

وفي العام 2009 تأسس «اتحاد أمان» بمبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات "ICIEC" الذي يضم حاليا 18 جهة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية.

أ. إجمالي عمليات الضمان

وفيما يتعلق بنشاط الضمان في أعضاء اتحاد أمان، فقد ارتفع مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء «اتحاد أمان»، (17 مؤسسة، توافرت عنها بيانات) لتبلغ نحو 15.06 مليار دولار خلال عام 2010، مقابل 13.02 مليار دولار في عام 2009، (جدول رقم 85).

أنشطة إتحاد أمان خلال العامين 2009 و2010 بالمليون دولار

النشاط	2009	2010	معدل النمو (%)
رأس المال	6,959	7138	2.57
أقساط التأمين	73	123	68.5
التعويضات المدفوعة	23	24	4.4
التعويضات المستردة	69	29	(58.4)
إعادة التأمين في الخارج	7	8	26.4

كما ارتفعت الأقساط التأمينية إلى 122.8 مليون دولار مقارنة بـ 72.9 مليون دولار في عام 2009. كذلك

ارتفعت المطالبات المدفوعة إلى 23.9 مليون دولار خلال عام 2010 مقارنة بـ 22.9 مليون دولار عام 2009، فيما تراجعت المبالغ المستردة من 69.4 مليون دولار عام 2009 إلى 28.9 مليون دولار عام 2010 (جدول رقم 86).

ب. توزيع عمليات الضمان

وفيما يتعلق بتوزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد أمان، فقد حل بنك التصدير والاستيراد التركي في المرتبة الأولى بنسبة 33.3%، ثم المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 13.1%، ثم صندوق ضمان الصادرات في إيران بنسبة 8.3%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 8%، وأخيرا توزعت بقية الحصص فيما بين الجهات الأخرى أعضاء الاتحاد. (شكل رقم 40).

ض40 حصة أعضاء اتحاد امان من إجمالي عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والاسلامية لعام 2010

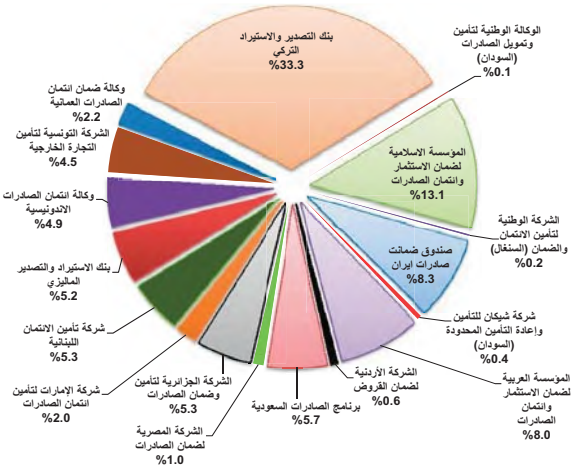

ج. رؤوس أموال مؤسسات اتحاد أمان

وقد بلغ مجموع رؤوس أموال مؤسسات اتحاد أمان نحو 7138 مليون دولار لعام 2010 يشكل برنامج الصادرات السعودي النسبة الغالبة بنحو 56% ثم برنامج التصدير والاستيراد التركي بنسبة 18% ثم برنامج التصدير والاستيراد الماليزي بنسبة 14% (شكل رقم 38 وجدول رقم 84).

ض87 توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد

نوع العقد	القيمة بالمليون دولار	الحصة من الإجمالي (%)
ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير	11,427	76
عمليات الضمان المحلية	1,770	12
ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط والطويل	1,071	7
عمليات ضمان الاستثمار	792	5
إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	15,060	100

ض88 توزيع دخل أقساط التأمين حسب نوع العقد للعام 2010

نوع العقد	القيمة بالمليون دولار	الحصة من الإجمالي (%)
ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير	44	36
عمليات الضمان المحلية	12	10
ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط والطويل	61	50
عمليات ضمان الاستثمار	6	5
إجمالي دخل أقساط التأمين	123	100

ض41 توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد للعام 2010

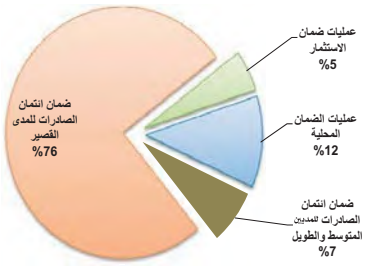

ض42 توزيع دخل أقساط التأمين حسب نوع العقد للعام 2010

3.3.3 صناعة الضمان في الدول العربية

نشأت صناعة الضمان على المستوى العربي بتأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في منتصف السبعينيات كمؤسسة إقليمية، تقدم خدماتها في هذا المجال والتي أضافت فيما بعد خدمات جديدة أبرزها ضمان ائتمان الصادرات ثم تم تأسيس نحو 12 جهة قطرية تقدم خدمات ضمان ائتمان الصادرات في عدد من الدول العربية 10 منها إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الاسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أعضاء في اتحاد أمان.

وتشير الإحصاءات الواردة من 12 جهة عربية أعضاء في الاتحاد، إلى أن مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية الوطنية والإقليمية، بلغ نحو 7.3 مليار دولار خلال عام 2010، مقابل 4.6 مليار دولار في عام 2009، و5.4 مليارات دولار عام 2008. (شكل رقم 44).

ض 43 عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية أعضاء اتحاد امان موزعة حسب الحصص للعام 2010

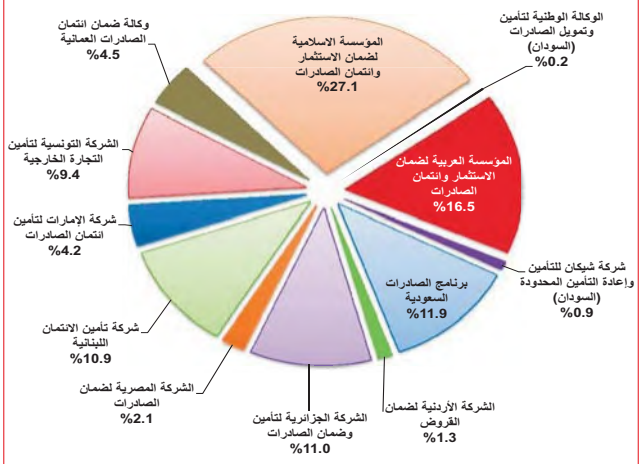

ض 44 حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية أعضاء اتحاد امان بالمليون دولار

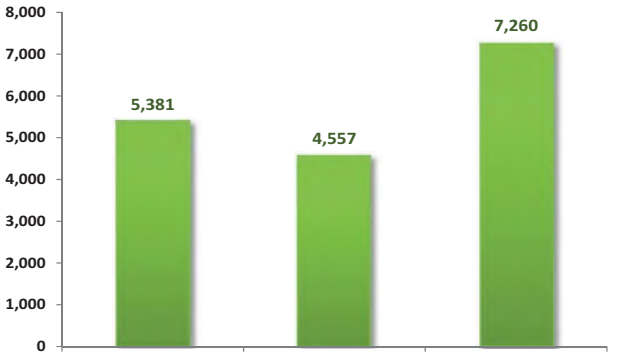

وفيما يتعلق بتوزيع عمليات الضمان في الدول العربية، حلت المؤسسة الاسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الأولى بنسبة 27.1%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الثانية بنسبة 16.5%، ثم برنامج الصادرات السعودي بنسبة 11.9%، ثم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بنسبة 11.0%، ثم شركة تأمين الائتمان اللبنانية بنسبة 10.9%، ثم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بنسبة 9.4%، وأخيرا توزعت بقية الحصص فيما بين الجهات الأخرى أعضاء الاتحاد. (شكل رقم 43).

4.3.3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

على مدار نحو أربعة عقود ومنذ تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1974 كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في الدول العربية نجحت المؤسسة في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية قبل أن تطور خدماتها فيما بعد لتشمل كذلك المصدرين بعد استحداث خدمة تأمين ائتمان الصادرات عام 1986 وتعديل مسماها إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2008. حيث بلغت القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2011 نحو 7.8 مليارات دولار.

كما تشير الإحصائيات خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى أن المؤسسة نجحت في تحقيق نمو مطرد في عملياتها من 505 ملايين دولار عام 2007 إلى نحو 1.44 مليار دولار عام 2011 ليصل إجمالي الفترة إلى 4.9 مليارات دولار منها 3.6 مليارات لضمان ائتمان الصادرات وبنسبة 74.3% من الإجمالي و1.25 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 25.7% من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة. (جدول رقم 89) (شكل رقم 45 و46).

تطور حجم عمليات الضمان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2007-2011) (89ض)

إجمالي الخمس سنوات	إجمالي ضمان ائتمان الصادرات				
	2011	2010	2009	2008	2007
3,612.66	1,138.64	768.10	589.50	626.40	490.02
عمليات ضمان الاستثمار					
1,251.22	302.18	429.30	111.30	393.30	15.14
إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات					
4,864.05	1,440.82	1,197.57	700.80	1,019.70	505.16

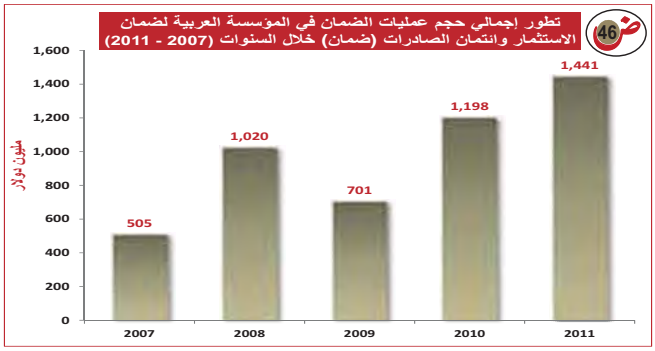

أولاً: التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة:

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية و المصدرة للسلع إلى الدول العربية والعالم تشير إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2007-2011) إلى أن السعودية حلت في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 1.5 مليار دولار وبنسبة 31% من مجمل العمليات، تليها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 1.37 مليار دولار وبنسبة 28.2% من الإجمالي، ثم تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 427 مليون دولار وبحصة تبلغ 8.8%، فلبنان رابعا بقيمة 404 ملايين دولار وبنسبة 8.3%، ثم الأردن خامسا بقيمة 218.5 مليون دولار وبنسبة 4.5% تليها مصر سادسا بقيمة 215.6 مليون دولار وبنسبة 4.4%، ثم البحرين سابعا بقيمة 139 مليون دولار وبنسبة 2.9% تليها الإمارات في المركز الثامن بقيمة 138 مليون دولار وبنسبة 2.8%، ثم سورية تاسعا بقيمة 133.7 مليون دولار وبنسبة 2.7%، وأخيرا الجزائر والسودان وسلطنة عمان وقطر وفلسطين بنسب أقل من 1% في حين بلغت قيمة العمليات المقدمة للبنوك العربية والمشتركة نحو 195.8 مليون دولار وبنسبة 4% من الإجمالي. (شكل رقم 47 وجدول رقم 90).

تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة بالمليون دولار

	الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	إجمالي الخمس سنوات
1	السعودية	138.1	210.5	274.1	408.3	484.0	1,515.0
2	الكويت	32.2	435.3	134.7	449.2	320.6	1,372.0
3	تونس	30.0	122.9	109.6	85.5	78.9	427.0
4	لبنان	63.7	85.9	76.9	76.3	101.2	404.0
5	الأردن	79.8	2.8	3.1	14.3	118.5	218.5
6	مصر	50.3	12.1	24.8	55.4	72.9	215.6
7	البحرين	33.3	61.8	27.5	10.0	6.7	139.3
8	الإمارات	19.5	48.8	9.4	10.0	50.3	138.0
9	سورية	49.0	11.8	24.4	9.9	38.7	133.7
10	الجزائر	1.2	--	1.8	3.6	35.3	41.9
11	السودان	8.0	10.8	10.5	--	--	29.3
12	سلطنة عمان	--	5.5	4.0	3.6	10.6	23.7
13	قطر	--	--	--	--	10.0	10.0
14	فلسطين	--	--	--	--	0.091	0.091
	بنوك عربية ومشتركة	--	12	--	71.3	113.0	195.8
	الإجمالي	505.2	1,019.7	700.9	1,197.4	1,440.8	4,863.9

توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة خلال 5 سنوات (2007 - 2011)

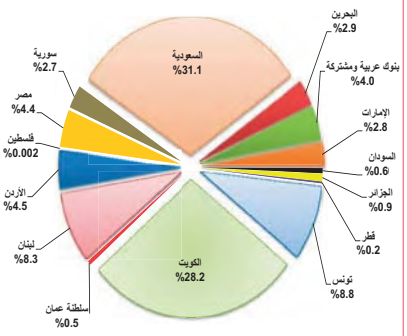

ثانياً: التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع:

يكشف التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال السنوات الخمس الأخيرة (2007-2011) أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 800.7 مليون دولار وبنسبة 16.5% من مجمل العمليات، تليه سورية في المرتبة الثانية بقيمة 428.9 مليون دولار بنسبة 8.8% من الإجمالي، ثم الإمارات في المرتبة الثالثة بقيمة 387.7 مليون دولار وبحصة تبلغ 8%، فالسعودية رابعا بقيمة 374 ملايين دولار وبنسبة 7.7%، ثم ليبيا خامسا بقيمة 371 مليون دولار وبنسبة 7.6%، تليها الكويت سادسا بقيمة 243 مليون دولار وبنسبة 5%، ثم الأردن سابعا بقيمة 233 مليون دولار وبنسبة 4.8%، تليها مصر في المركز الثامن بقيمة 149 مليون دولار وبنسبة 3.1%، ثم البحرين تاسعا بقيمة 148 مليون دولار وبنسبة 3%، تليها المغرب في المركز العاشر بقيمة 143مليون دولاربنسبة 2.9%، تليها الجزائر في المركز الحادي عشر بقيمة 131 مليون دولار وبنسبة 2.7%، ثم قطر في المركز الثاني عشر بقيمة 118 مليون دولار وبنسبة 2.4%، ثم تونس في المركز الثالث عشر بقيمة 103 ملايين دولار وبنسبة 2.1%، ثم اليمن في المركز الرابع عشر بقيمة 102 مليون دولار وبنسبة 2.1%، ثم لبنان في المركز الخامس عشر بقيمة 100.6 مليون دولار وبنسبة 2.1% ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 66 مليون دولار وبنسبة 1.4%، وأخيرا موريتانيا بنسبة أقل من 1%.

توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال 5 سنوات (2007 - 2011)

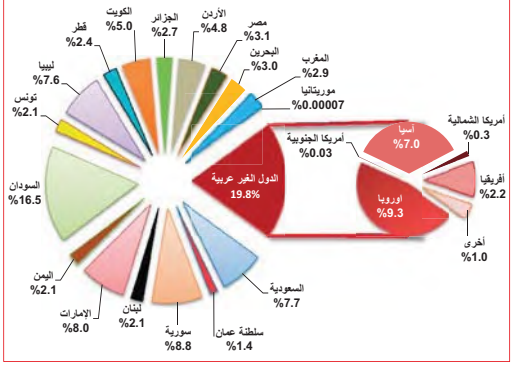

تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع بالمليون دولار

	الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	إجمالي الخمس سنوات
1	السودان	61,290	163,198	107,352	318,638	150,222	800,700
2	سورية	25,177	193,090	31,875	104,097	74,636	428,875
3	الإمارات	34,402	28,903	57,959	91,792	174,683	387,739
4	السعودية	101,016	47,014	47,496	54,564	124,166	374,256
5	ليبيا	104	175,889	3,864	107,466	83,637	370,960
6	الكويت	36,777	31,313	47,843	51,285	76,232	243,450
7	الأردن	19,867	29,429	41,292	44,589	98,200	233,377
8	مصر	24,351	10,014	27,258	27,176	60,604	149,403
9	البحرين	32,349	17,202	26,714	25,023	46,771	148,059
10	المغرب	3,622	3,571	38,000	52,969	44,590	142,752
11	الجزائر	3,601	5,605	4,461	3,822	113,520	131,009
12	قطر	10,711	9,327	28,233	33,641	36,523	118,435
13	تونس	3,588	26,452	17,197	26,131	29,825	103,193
14	اليمن	14,157	12,184	8,535	37,032	30,403	102,311
15	لبنان	31,647	16,771	5,001	18,413	28,729	100,561
16	سلطنة عمان	4,818	11,242	16,414	13,035	20,812	66,321
17	موريتانيا	3	--	1	--	--	4
	الإجمالي العربي	407,480	781,204	509,495	1,009,673	1,193,553	3,901,405
1	أوروبا	59,018	99,027	73,463	95,526	123,716	450,750
2	أسيا	36,380	110,176	72,102	50,772	73,386	342,816
3	أفريقيا	1,747	23,689	25,754	22,060	31,352	104,602
4	أمريكا الشمالية	454	63	194	7,417	8,538	16,666
5	أمريكا الجنوبية	80	101	1,135	--	--	1,316
6	أخرى	--	5,465	18,728	11,928	10,273	46,394
	إجمالي الدول الغير عربية	97,679	238,521	191,376	187,703	247,265	962,544
	الإجمالي	505,159	1,019,725	700,871	1,197,376	1,440,818	4,863,949

في حين بلغت قيمة عمليات الضمان التي استفادت منها الدول غير العربية المستوردة للسلع العربية نحو 962.5 مليون دولار وبنسبة 19.8% من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 9.3% من الإجمالي و7% لآسيا و2.2 %لأفريقيا والبقية لأمريكا الشمالية والجنوبية وبقية دول العالم. (شكل رقم 48 وجدول رقم 91).

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011:

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011 فتشير إحصاءات المؤسسة إلى أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 131.7 مليون دولار وبنسبة 31.5% من مجمل الالتزامات تليه الجزائر في المرتبة الثانية بقيمة 59.4 مليون دولار بنسبة 14.2% من الإجمالي ثم سورية في المرتبة الثالثة بقيمة 40 مليون دولار وبحصة تبلغ 9.6% ثم اليمن رابعا بقيمة 25.3 ملايين دولار وبنسبة 6.1% ثم الإمارات خامسا بقيمة 21.5 مليون دولار وبنسبة 5.1% تليها ليبيا سادسا بقيمة 18.85 مليون دولار وبنسبة 4.5% ثم المغرب سابعا بقيمة 12.46 مليون دولار وبنسبة 3% تليها مصر في المركز الثامن بقيمة 12.4 مليون دولار وبنسبة 3% ثم تونس تاسعا بقيمة 11.2 مليون دولار وبنسبة 2.7% تليها البحرين في المركز العاشر بقيمة 7.6 مليون دولاربنسبة 1.8%، تليها السعودية في المركز الحادي عشر بقيمة 6.12 مليون دولار وبنسبة 1.5%، ثم الكويت في المركز الثاني عشر بقيمة 2.53 مليون دولار وبنسبة 0.6%، ثم لبنان في المركز الثالث عشر بقيمة 2.5 مليون دولار وبنسبة 0.6%، ثم قطر في المركز الرابع عشر بقيمة 2.4 مليون دولار وبنسبة 0.6%، ثم الأردن في المركز الخامس عشر بقيمة مليوني دولار وبنسبة 0.5% ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 0.94 مليون دولار وبنسبة 0.2%وبإجمالي بلغ 356.9 مليون دولار للدول العربية المشار إليها وبنسبة 85.3% من الإجمالي.

في حين بلغت قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011 للدول غير العربية 61.5 مليون دولار وبنسبة 14.7% من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 6.2% من الإجمالي و4.2% لأفريقيا و2.4% لآسيا والبقية لأمريكا الشمالية وبقية دول العالم. (شكل رقم 92 وجدول رقم 49).

ض49 التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2011

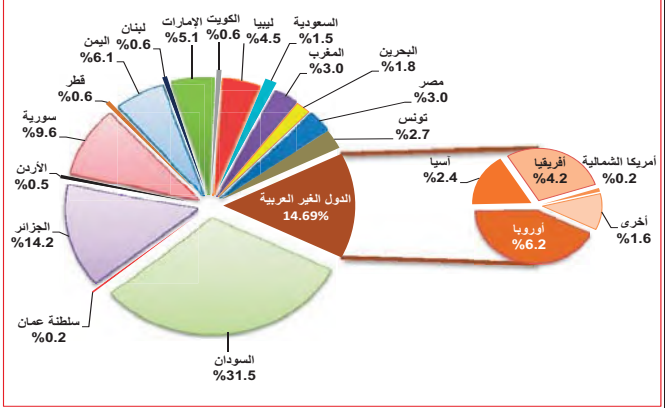

إجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية 2011 حسب القطر المضيف للاستثمار والمستورد

	الدولة	القيمة بالمليون دولار
1	السودان	131.65
2	الجزائر	59.35
3	سورية	40.01
4	اليمن	25.31
5	الإمارات	21.51
6	ليبيا	18.85
7	المغرب	12.46
8	مصر	12.40
9	تونس	11.22
10	البحرين	7.63
11	السعودية	6.12
12	الكويت	2.53
13	لبنان	2.50
14	قطر	2.41
15	الأردن	2.01
16	سلطنة عمان	0.94
	إجمالي الدول العربية	356.91
1	أوروبا	26.01
2	أفريقيا	17.69
3	آسيا	10.18
4	أخرى	6.89
5	أمريكا الشمالية	0.71
	إجمالي الدول الغير العربية	61.48
	الإجمالي	418.38

ض92

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

للمزيد من الاستفسار عن محتويات التقرير، يرجى مراجعة قسم البحوث والدراسات:

الاسم	هاتف	البريد الإلكتروني
أحمد الضبع	+965 24 95 95 62	aeldabh@dhaman.org
سفيان ميرغني	+965 24 95 95 61	sofyan@dhaman.org
أيمن غازي	+965 24 95 95 29	aymang@dhaman.org